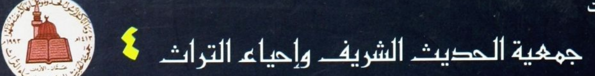
من منشورات



تلخيص الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة
في الجامعات الأردنية حتى ١٤٢٠ هـ

الحديث وعلومه





تلخيص الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة

في الجامعات الأردنية حتى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٠٣/٥/٩٧٦)

* رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ٢٠٠٣/٥/٩٦٥

* (ردمك) ISBN 9957-32-028-9



شفابدران – شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: ٥٢٣١٠٨١ فاكس ٥٢٣٥٥٩٤- ٠٠٩٦٢٦

ص.ب (٣٦٦) الرمز البريدي (١١٩٤١) عمان – الأردن

جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث (حديث)



تلخيص الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة في

الجامعات الأردنية حتى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

(الحديث وعلومه)

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م



بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده تعالى، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد:

فإن جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث، جمعية علمية متخصصة، قامت من أجل نشر السنة وتعليمها، وتقريبها إلى الناس للعمل بها، وذلك في ضوء الإمكانات المتوافرة التي تقوم على جهد علمي، وآخر مالي، والتي أثمرت على تواضعها ثماراً طيبة نافعة، تحققت بوسائل متعددة، منها: عقد المحاضرات والندوات والمؤتمرات، وعقد اللقاءات العلمية الشهرية، وعقد الدورات المختلفة في علوم الحديث، والتحقيق، والتدريب على استخدام الموسوعات الحديثية المدخلة على الحاسوب، هذا إلى جانب إصدار الكتب والنشرات، وعمل مسابقات حفظ الحديث، والمسابقات الثقافية.

وقد رأت الهيئة الإدارية، الاستفادة من أبحاث الأساتذة، المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، بعمل تلخيصات لها، من أجل التعريف بها وبأصحابها، والانتفاع بالمعاني والأفكار المشتملة عليها، وعمل فهرسة لها، ليسهل الرجوع إليها.

ولما كانت المجلات العلمية من الكثرة بمكان، والأبحاث التي تخص الحديث وعلومه مبثوثة داخل هذه المجلات، رأت الهيئة الإدارية أن يكون العمل على مراحل، وذلك لصعوبة جمع الأبحاث من المجلات جميعاً في آن واحد، فتوجهت إلى جمع الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية، في الجامعات الأردنية حتى سنة ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، لتكون باكورة مشروع تلخيص الأبحاث المحكمة التي تخص الحديث، وعلومه، وتخص السيرة النبوية المطهرة، ولتكون

هذه التلخيصات في المجلات المذكورة، موضع فحص ونقد واختبار من أهـــل العلم، لمعرفة مدى الفائدة المتحصلة من هذا العمل.

والهيئة الإدارية عهدت بهذا العمل، إلى السيد أنس صبري، ليقوم بتلخيص الأبحاث، وتعاقدت معه على ذلك لقاء أجر متفق عليه، كما عهدت إلى الدكتـور محمد عيد الصاحب، بقراءة هذه التلخيصات، ومتابعتها، وتحرير مادتها.

وقد حرصت الجمعية على تقديم المعلومات الواردة في الأبحـــاث، فـي صفحات قليلة، وبصورة مختصرة، من غير إخلال بالمعاني أو الأفكار، الواردة في هذه الأبحاث، وأن تكون العبارة المستخدمة؛ مؤدية لغرض الباحث من بحثه.

إن الهيئة الإدارية وهي تقـدم هـذا الكتـاب، لـترجو مـن أصحـاب الاختصاص، ومن المهتمين، أن يبعثوا إليها بآرائهم وملحوظاتهم واقتراحاتـهم، للاستفادة منها في التلخيصات الأخرى.

ولا يسع الهيئة الإدارية إلا أن تتقدم بوافر الشكر، وعظيم الامتنان لكـل من دعم مالياً هذا الكتاب، وتخص بالذكر دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

وتدعو الله تعالى أن يبارك لهم في دينهم وأبدانهم وذرياتهم وأموالهم.

والحمد لله رب العالمين

٢٦ رجب ١٤٢٣هـ — **الهيئة الإدارية**

وفق ٢٠٠٢/١٠/٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذه تلخيصات للأبحاث العلمية المحكمة، في الحديث الشريف وعلومه، وما يخص سيرته ﷺ، التي تم نشرها في المجلات العلمية المحكمة في الجامعات الأردنية، وهي غير الملخصات التي قدمها الباحثون في أبحاثهم.

وقد كان الدافع إلى عمل هذه التلخيصات، وإخراجها في كتاب، هو تناثر الأبحاث في المجلات العلمية المتعددة، التي لا يقتنيها جميعاً العلماء أو طلبة العلم، والتي لا يطلع على كل ما فيها أهل الاختصاص، والمهتمون بالحديث والسيرة. فكانت فكرة تلخيص الأبحاث العلمية، وإخراجها في كتاب، لإفادة أهل العلم من أفكار الأساتذة الباحثين، والاطلاع على عناوين الأبحاث وموضوعاتها، وتقديم خلاصة الفوائد المتحصلة منها.

وكان اعتماد أسلوب قراءة البحث كله القراءة الأولى، ثم قراءته بعد ذلك مع الاختصار له، بصورة تجمع عناصره وأفكاره الرئيسة. وقد أسندت الهيئة الإدارية هذا العمل؛ إلى صاحب اختصاص في الحديث وعلومه –بدرجة الماجستير– تثق بقدرته وتميزه، وذلك بإشراف محرر الكتاب ومتابعته.

وكانت كتابة هذه التلخيصات على مرحلتين: مرحلة الصياغة الأولى، التي تم فيها صياغة التلخيص بعد قراءة البحث كله، وقيام محرر الكتاب بقراءة التلخيصات، مع إبداء الملحوظات والتعديلات اللازمة، ثم مرحلة الصياغة النهائية التي تم فيها الأخذ بالملحوظات، وإجراء التعديلات اللازمة، وقيام محرر الكتاب بقراءتها، وتعديل ما يلزم تعديله، وإعادة الصياغة لبعض الفقرات أو العبارات التي تحتاج إلى ذلك.

وقد حرص الكاتب والمحرر؛ على أن تكون هـذه التلخيصات شاملة لعناصر الأبحاث، ومؤدية لغرض الباحثين من أبحاثهم، وأن تكون معبرة عن مرادهم؛ بعبارة قريبة من عبارتهم. والحرص على هذا الذي أبديناه، فلا يمكننا الادعاء بأننا أتقنا العمل بصورة كاملة، فربما وقع النقص في إبراز المعلومات، وربما حصل الخلل في فهم العبارات أو توجيه معانيها، فإن وقع شيء من هذا فعذرنا أننا اجتهدنا في إبراز ما اشتمل عليه البحث، من أفكار وفوائد ومعاني، ويبقى البحث الأصيل، هو العمدة والمرجع؛ في موضوع البحث، وأفكاره، ومعلوماته، وفوائده.

ومع اعتقادنا بأن هذه التلخيصات؛ تقدّم خلاصة الأبحاث، إلا أننا نرجو عدم الاعتماد عليها في نقل المادّة العلمية؛ عند كتابة الكتب، أو الأبحاث، أو الرسائل العلمية، بل يجب العودة إلى البحث الأصيل، ليأخذ الكاتب منه ما يريد، وينقل ما يحتاج إليه من مادّة، وهذا ما يقتضيه البحث العلمي في العودة إلى المصدر الأصلي، وعدم الاعتماد على الناقلين، كما لنا في هذه التلخيصات، التي قدمنا فيها ما فهمنا من كل بحث، والتي ربما كان فهمنا لها غير ما عبر عنه الباحث وأراده.

وأخيراً لا يسعنا إلا أن ندعو بدعاء الخير للأخوة أصحاب الأبحاث، بأن يبارك الله في علمهم وعملهم، وأن يتقبل جهودهم في خدمة العلم الشريف، وأن يجعلهم الله منارات هدى للعالمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

٢٠ رجب ١٤٢٣هـ **المحرر**

وفق ٢٠٠٢/٩/٢٧م

الوضع القانوني لأهل الذمة في المجتمع الإسلامي مستمداً من القرآن الكريم والسنة الشريفة والوثائق السياسية في عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين

د. همام عبد الرحيم سعيد[1]

يناقش هذا البحث الوضع القانوني لأهل الذمة في المجتمع الإسلامي، ويتناول نقطة هامة؛ هي أن الإسلام يقبل غير المسلمين مواطنين في الدولة الإسلامية، ويعطيهم حقوق المواطنة، مع أنه لا يقر عقائدهم بل ويناقش هذه العقائد، وبهذا يكون الموقف العقدي غير الموقف القانوني، والإسلام وحده هو من اختص بهذه الخصيصة، دون غيره من الأديان الأخرى، إذ أن هذه الأديان كانت تجعل الاختلاف في العقيدة، سبباً لهدر حقوق المواطنة، واضطهاد الخصوم.

وقد أكد الباحث صحة هذا المنهج، بنصوص، وشواهد، ووثائق، وفي الوقت نفسه دفع ما يخالفه من النصوص والوثائق، ولتجلية الموضوع، فقد أورد الباحث أقوال المؤرخين الغربيين، وأبرز من خلال كلامهم الرأي القائل بأن الإسلام أعطى أهل الذمة شخصية قانونية محترمة، بغض النظر عن موقفه العقدي منهم. وبين الباحث أن الداعي لهذا البحث، هو اطلاعه على تصور بعض الغربيين لموقف الإسلام من أهل الذمة، وأنه وجد ظناً سائداً أن الإسلام يعامل غير المسلمين بمنتهى القسوة والحقد والكراهية، ولا يقف عند الحدود العقائدية بل يتجاوزها إلى الوضع القانوني، معتمدين على بعض النصوص الفقهية، والشواهد التطبيقية، وبعض المعاهدات، وأنه عند مراجعة النصوص،

---

[1] كذا في الأصل دون تعريف وهو أستاذ مساعد في قسم أصول الدين بكلية الشريعة - دكتوراه في الحديث عام ١٩٧٧، جامعة الأزهر، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات. المجلد التاسع، حزيران ١٩٨٢م، العدد الأول، من ص ١٥٥ - ص ١٦٢.

وجدها تعود إلى نوعين : نوع يؤكد التسامح ويحث على المحافظة على الحقوق، ونوع فيه تضييق شديد على أهل الذمة، مما أثار مشكلة في نفس الباحث، ودفعه للبحث عن حل، فوجد أن النصوص تقرر استيعاب الإسلام للمخالفين، وتعطيهم وضعاً قانونياً تحكمه الآية قال تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾.[1] والآية: ﴿۞وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾،[2] وأن الإسلام فتح القلوب بالرحمة والألفة، ولم يفتحها بالقسوة والوحشة.

ثم قرر الباحث أن الإسلام بدأ تعامله مع أهل الكتاب على شكل مناقشة لعقائدهم في مرحلة مبكرة منذ العهد المكي، خلافاً لمن ذهب إلى أن التعامل على شكل الاختلاف العقدي بدأ متأخراً في المدينة، بعد يأس النبي عليه الصلاة والسلام من استقطاب اليهود، وهذا التعامل المبكر سببه أن الإسلام هو الرسالة العامة للناس. حيث دعاهم صراحة إلى ترك دينهم، وتغيير عقائدهم، واتباع الإسلام، وهذا الخط العقدي غير الخط القانوني الذي ينظم العلاقات ويحدد المسؤوليات، وكان ظهور الخط القانوني على شكل معاهدات، أهمها المعاهدة المدنية، حيث أعطت هذه المعاهدة اليهود حرية كبيرة في ديارهم، وعبادتهم، وتعاملهم مع المسلمين، وعلى هذا المنوال جرت معظم المعاهدات بين أصحاب النبي ﷺ، وبين أهل البلاد المفتوحة، كمعاهدة خالد مع أهل الحيرة، ومع أهل عانات، وعمر مع أهل بيت المقدس، وعمرو بن العاص مع أهل مصر.

ولكن هناك معاهدة تناقلتها بعض المصادر، عرفت بالشروط العمرية، وقد شددت هذه المعاهدة على أهل الذمة، وحَدّت من حرية عبادتهم، فانقسم المؤرخون لأهل الذمة في العهود الإسلامية بين هذين الخطين من المعاهدات، فمنهم من عرض الجانب المشرق فرجع إلى الخط الأول كالأوزاعي، ومنهم من

---

[1] سورة البقرة، آية رقم ٢٥٦.

[2] سورة العنكبوت، آية رقم ٤٦.

عرض الجانب الآخر، وتبنى الخط الثاني كابن قيم الجوزية، وتمسك كثير من الكتاب الغربيين ببعض نصوص هذه المعاهدة، تاركين ما عداها من المعاهدات، وكذلك تمسكوا ببعض الوقائع التاريخية، كغزوات النبي عليه الصلاة والسلام لقبائل اليهود.

وعلى ضوء المبادئ العامة للإسلام؛ نجد أن هذه المعاهدات التي ذكرناها عن الصحابة، ومن قبلها معاهدة المدينة تتفق مع المبادئ الكريمة، باستثناء الخط الذي يمثله أصحاب ما يسمى بالعهدة العمرية.

نقد الشروط العمرية:

بالنظر إلى أسانيد هذه المعاهدة تبين للباحث أنها معاهدة واهية، فقد رويت من عدة طرق لا تصح، لأن مدارها على ضعفاء الرجال، وبعض طرقها لا يخلو من مجهول.

أما النقد الموضوعي لها، فإنه لا يمكن أن يصدر عن عمر بن الخطاب نوعان مختلفان من العهود، ولا يمكن لأهل الذمة أن يشترطوا على أنفسهم مثل هذه الشروط، وأن ينصوا على " أن لا ندعوا أحداً إلى شرعنا"، وبهذا يرضون أن يصفوا عقيدتهم بالشرك، وكذلك المسلمون لا يرضون أن يأخذ النصارى على أنفسهم عدم تعليم أولادهم القرآن، لأن معناه أن لا يدخل هؤلاء في الإسلام، حيث أن تعلم القرآن طريق للدخول في الإسلام، وكذلك ضرب النواقيس بطريقة خفية يتناقض مع معاهدة خالد لأهل عانات التي سمح لهم فيها بضربها في أي وقت عدا وقت الصلاة. وبالتالي تسقط حجية النص، وقد كان ابن القيم نفسه ألمح إلى سقوطه بقوله "وشهرة هذا العهد تغني عن إسناده" فلو صح عنده ما اعتمد هذه الشهرة فقط، والشهرة ليست دليل صحة وقبول للحديث، وتطرق الباحث إلى ما ذهب إليه أحد كتاب المستشرقين؛ من أن موقف النبي ﷺ تطور مع اليهود من الإيجابية إلى السلبية إلى العدوانية، وأن هذا أمر

مرفوض لأن القرآن المكي تعرض لليهود وعقائدهم، والموقف العقدي من اليهود لم يكن جديداً، وكذلك غزوات النبي ﷺ لم تكن بسبب عدوانية هذا الدين على أهل الذمة، بل بسبب عمل عدواني من قبلهم.

وعرض الباحث لنماذج من كتابات الغربيين أنفسهم تبين سماحة الإسلام، وإن حاولوا بيان أن السبب هو أمر خارجي يتمثل بمساعدة المسلمين في الجهاد، وتكلم عن جنسية الذمي في الدولة الإسلامية، وأن الإسلام قسم الناس إلى فريقين: أهل دار الإسلام وهم المسلمون، وأهل الذمة، وأهل دار الحرب، وفصل في بيان كل فريق، وأن أهل الذمة يتمتعون بالجنسية الإسلامية سوى بعض الاستثناءات، كدفع الجزية بدل الزكاة التي هي عبادة إسلامية. وعدم الاشتراك في الجيش، والمناصب السياسية والتشريعية العليا، وهذا من باب احترامهم أيضاً، فعدم إشراكهم في الجهاد؛ سببه أن الإسلام دين دعوة، ولا يمكن إلزام الذمي بأمر لا يعتقده، مع التفريق بين الجهاد الدفاعي ونشر الإسلام. وكذلك الوظائف فهي تكليف لاحق، ومنعهم منها لا يعني هضم حقوقهم فقد منع منها بعض المسلمين لعدم أهليتهم لها، أما وضعهم الطائفي، فقد أعطوا شبه استقلال ذاتي، فهم مسؤولين عن أمنهم الداخلي، والإشراف على أماكن عبادتهم ومدارسهم، وقد ضمن لهم الإسلام حريتهم الدينية، من ذهاب الزوجة الكتابية إلى مكان عبادتها، وكذلك بناء الكنائس، ومن خلال هذا كله يتبين أنهم يتمتعون بشخصية قانونية محترمة أكدها الإسلام ورعاها، وهذا الوضع لم يتغير، وإن ثبت إنزال العقوبة بهم، فهذا سببه نقضهم العهود، والإنكار على عقائدهم لا يعني سلبهم حقوقهم المدنية، وتمتعهم بمرافق الدول العامة.

حكم رواية الحديث بالمعنى

د. أمين محمد القضاة [1]

تناول هذا البحث مسألة حكم رواية الحديث بالمعنى، حيث أرجع الباحث أهمية البحث في هذه المسألة إلى النتائج العملية للأخذ بهذا المذهب أو ذاك، وليس لاختبار الرأي الراجح في المسألة والموازنة بين الآراء.

وقد بين الباحث أن الأصل هو رواية الحديث باللفظ، وأن الرواية بالمعنى جازت من باب الرخصة، وأن الدافع لهذا القول، هو عدم إهمال عدد من الأحاديث المروية بالمعنى، التي تحتوي على بعض الأحكام الشرعية أو يتم الاستنباط منها، وكذلك قبول هذه الأحاديث في بعض قضايا اللغة.

وكان الباحث قد بدأ بحثه بتمهيد بين فيه أن إصابة اللفظ هو المطلوب، ولكنه غير متيسر في جميع الأحاديث بسبب الاعتماد على الحفظ في الأعم الأغلب، وأرجع أهمية البحث في هذا الموضوع إلى أن مبررات الرواية بالمعنى زالت بعد تدوين الكتب، وأن باستطاعتنا الآن أن نعود إلى اللفظ المدون.

وتعرض الباحث لبيان صور الرواية بالمعنى، وجعلها في خمس صور، أربع منها متفق في الحكم عليها، والخامسة مختلف في الحكم عليها، وهذه الصور هي:

١- أن يبدل اللفظ بمرادفه، وهذا متفق على جوازه.

٢- أن يظن الراوي أن دلالة المعنى بمثل ما دل عليه اللفظ من غير أن يجزم بذلك وهذا جائر.

---

[1] مدرس في قسم أصول الدين بكلية الشريعة - دكتوراه في الحديث وعلومه عام ١٩٨٠، جامعة الأزهر، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات، المجلد الحادي عشر، تشرين أول ١٩٨٤م، العدد الثالث، من ص٩-ص٢٣.

٣- أن يعدل عن لفظ النبي ﷺ بعد تيقنه من لفظه إلى لفظ آخر معتبراً أنه لفظه، وهذا لا يجوز.

٤- أن تقع الرواية من جاهل بما تحيل عليه المعاني، وتقديم الألفاظ وتأخيرها، فهذا لا يجوز له إلا اللفظ.

٥- أن يجزم بفهم المعنى، ويعبر عنه بعبارة يقطع أنها تدل على فهمه، دون أن تترادف الألفاظ، وهذه الصورة موضع خلاف، ووضح الباحث أن العلماء اختلفوا في حكمها على رأيين هما :

الرأي الأول: منع الرواية بالمعنى، ووجوب تأدية اللفظ، وقد اشتهر هذا الرأي عن محمد بن سيرين، ورجاء بن حيوة، والقاسم بن محمد، ونسب إلى البخاري ومالك.

الرأي الثاني: جواز رواية الحديث بالمعنى إذا قطع بفهم المعنى، وكان الراوي عالماً بالعربية ومدلول الألفاظ، وهو رأي جمهور العلماء، ومنهم الأئمة الأربعة، والحسن البصري، والنخعي، والشعبي.

وعرض الباحث لأدلة المانعين وهي:

١- عدم إلحاق المعنى باللفظ، وخصوصاً في أمور نص على اللفظ فيها، مثل التكبير، والتشهد، والأذان، والشهادتين .

٢- حديث النبي ﷺ (**نضر الله إمرءاً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع).**

٣- تعليم النبي ﷺ للذي غير لفظة "نبيك" إلى "رسولك" وإنكار ذلك عليه.

٤- رواية الحديث بالمعنى، تعني الدخول تحت الوعيد، لحديث (**من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار).**

٥- المتأخر في السمع، يستخرج فوائد من اللفظ أكثر من السامع في الحال، فالسامع قد يتوهم في لفظ أنه مساوٍ وهو ليس كذلك.
٦- لو أجزنا تبديل لفظ النبي ﷺ بلفظ من عند الراوي، لجاز للراوي عنه تبديل لفظ الأصل وهكذا، ولأدى هذا إلى سقوط اللفظ الأول بالكلية.

ثم عرض لأدلة المجيزين وهي:
١- اتفاق الأمة أن للعالم بالمعنى أن ينقل معناه للعجم بلسانها، فإذا جاز هذا ففي العربية أولى.
٢- بيان النبي ﷺ للصحابة عندما شكوا إليه عدم تأدية اللفظ كما سمعوه، فأجاب إذا لم تحلوا حراماً ولا تحرموا حلالاً فلا بأس .
٣- احتجاج حماد بن سلمة بإخبار الله عن موسى وفرعون بألفاظ مختلفة في معنى واحد.
٤- استدلال الشافعي بنزول القرآن على سبعة أحرف.
٥- استخدام الصحابة عند تحديثهم (كذا أو نحوه)، كفعل ابن مسعود.
٦- أداء الصحابة عند الحاجة، مع العلم أنهم لم يكتبوا كل شيء في الحال، دليل على استخدام المعنى بسبب بعد المدة.
٧- المقصود في الأحاديث هو المعنى وليس اللفظ لذاته، ولهذا لا فرق لإثبات ذلك المعنى بأي لفظ اتفق.

وبعد أن أورد الباحث في ثنايا أدلة المانعين والمجيزين بعض المناقشة والردود، وصل إلى الخاتمة، حيث رجح فيها أدلة المانعين، مبيناً أن أدلتهم أقوى، وتجعل الإنسان يفضل اللفظ إن لم يقل بوجوبه، وذلك لأن الرواية بالمعنى تحصر الفقيه المتأخر ضمن فهم الراوي للنص، ولأن دلالة الألفاظ دائماً ظنية، ممثلاً على ذلك بإنكار إسماعيل بن علية على شيخه شعبة روايته لحديث التزعفر، وأمثلة أخرى. ثم طرح تساؤلاً : إذا تيقن الراوي نسيانه للفظ، وبقي

في نفسه المعنى الذي وقع له عند سماعه، فهل يجوز له الراوية عندئذ أم يجب عليه أن يكف عنها؟ وأجاب الباحث عليه أن المانعين أجازوا هذا الأمر بشرط أن يبين الراوي ذلك، ويصرح أن هذا هو المعنى، ثم توصل إلى أن الأصل رواية اللفظ، وأن رواية المعنى تجوز من باب الرخصة بالشروط التالية:

١- عدم استطاعة معرفة اللفظ الذي نطق به النبي عليه الصلاة والسلام.
٢- أن يقطع بفهم المعنى الذي قاله ﷺ.
٣- أن يكون عالماً بما يحيل من المعاني عارفاً وعازماً بمدلول الألفاظ.
٤- أن ينبه على أن هذا الحديث مروي بالمعنى، كفعل بعض الصحابة.
٥- أن يكون إيراده على سبيل التذكير بالمعاني في مجالس الوعظ، أما في حالة الاحتجاج فلا يجوز إلا اللفظ.
٦- أن لا يكون الحديث متعبداً بتلاوته.
٧- أن لا يكون الحديث من جوامع كلمه عليه الصلاة والسلام.

ووضح الباحث أن هذا الأمر يجري في غير الكتب المصنفة، إذ لا يجوز تغيير شيء ثبت في هذه الكتب. وأخيراً بين حجية الحديث المروي بالمعنى، وذلك بأن التطبيق العملي لعلماء الأمة؛ يدل على احتجاجهم بالألفاظ الدالة على المعاني، ومما يؤكد ذلك:

١- رواية مشاهير المحدثين للأحاديث بروايات متعددة وألفاظ مختلفة، والحرص على جمع كل هذه الألفاظ لوضعها أمام المجتهد.
٢- اعتماد الفقهاء على أحاديث وردت بألفاظ مختلفة، مما يدل على روايتها بالمعنى، دون إنكارهم على بعضهم البعض.
٣- احتجاج كثير من علماء اللغة بهذه الأحاديث، لأن الرواة كانوا في ذلك الزمن من أهل الفصاحة.

وختم الباحث الموضوع ببيان أن موضوع الاحتجاج بالسنة بناءً على روايتها بالمعنى، قد تعرض له بعض العلماء المعاصرين، حيث أثبتوا بما لا يدع مجالاً للشك صحة الاحتجاج بها، كالسباعي في كتابه السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي.

فتنة الفرق والأهواء وموقف المسلم منها
في ضوء السنة النبوية الشريفة

د. همام عبد الرحيم سعيد[1]

يتناول هذا البحث فتنة الأهواء والفرق من خلال أبواب الفتن في كتب الحديث، وفيه محاولة للربط بين الحديث وحركة التاريخ، وقد ميز الباحث بين نوعين من الفرق : الفرق الخارجة عن ملة الإسلام والفرق الإسلامية، وبَيَّن أن محاولة بعض العلماء حصر الفرق في مراحل تاريخية هي محاولة مبسترة، تحكم على التاريخ بالتوقف عند مرحلة معينة، ولا تدخل في اعتبارها قيام فرق جديدة في مراحل تاريخية لاحقة.

وقد تناول الباحث موقف المسلم من هذه الفرق، وناقش مفهوم العزلة، وبَيَّن دور المسلم في مقارعة الفتن ومجابهتها ووفّق بين الأحاديث الداعية إلى مخالطة الناس والبقاء في غمار المجتمع، ثم خلص إلى بيان دور الجماعة المسلمة في هذه المجابهة، واستعرض في البداية أحوال الأمة الإسلامية تاريخياً، مبيناً عدم تجاوز أعداء الأمة حدودها لولا فرق ضلت، وأشاعت الوهن، وفتحت للغزاة الأبواب، وهذا الأمر أخبرت عنه السنة قبل وقوعه، كما في حديث دعوات النبي ﷺ التي منها أن لا يلبسهم شيعاً ولا يذيق بعضهم بأس بعض، فكانت هذه الفرقة أعظم ما ابتليت به الأمة، وكشفت السنة عن جوانب كثيرة من مستقبل الأمة من باب الإخبار والإعذار زيادة في الإعذار للأمة والإشفاق عليها، ولتفرق هذه الأخبار رتبها الباحث حسب النسق التاريخي والواقع البشري

---

[1] أستاذ مساعد في قسم أصول الدين بكلية الشريعة – دكتوراه في الحديث عام ١٩٧٧ من جامعة الأزهر، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات، المجلد الحادي عشر، تشرين الأول ١٩٨٤، العدد الثالث، من ص ٢٥-ص٤٤.

لنظمها من جهة، ولفهم مصطلحاتها من جهة أخرى، فذكر حديث حذيفة في سؤاله عن الشر، ثم حديث افتراق الأمة إلى اثنتين وسبعين ملة وأنه يستفاد من هذه الأحاديث التحذير من وقوع الأمة في حبائل الفرقة، لا سيما إذا كان اختلافها في العقائد والأصول، وهذا النوع من الفرقة هو الذي ينشئ الملل ويبعد الأمة عن سلفها، ولا يدخل في الفرقة ذلك الاختلاف الذي يكون في الفروع وتعدد الاجتهادات. وهذا الأمر أكد عليه العلماء من أمثال البغدادي في الفرق وغيره. وناقش الباحث ابن حجر في اعتبار الخوارج من هذه الفرق، وأن المقصود هو تلك المذاهب الضالة التي هدمت أركان الإيمان، وقوضت دعائم الإسلا، من أمثال القرامطة، والزنج، وغيرها في القديم، والبابية، والقاديانية، والبهائية في الحديث، مضافاً إليها الفرق الإلحادية كالشيوعية.

والخطر في هذه الفرق هو استلامها للزعامة السياسية والفكرية، هذا وقد أشار حديث حذيفة إلى حالتين:

١- **الخير الذي يحتوي على دخن،** أي ما خالط الخير - المتمثل في الدولة الإسلامية - من تعطيل مبدأ الشورى، وتبديد المال، وظلم بسبب المذهب، وبقي هذا الخير إلى أن زالت دولة الإسلام، وقامت دول علمانية غلبت فيها المنكرات على المجتمع .

٢- **الدخول في مرحلة ما بعد زوال دولة الإسلام،** وقيام بعض أفراد هذه الأمة دعاة إلى التغيير، واللحاق بأهل الضلال، وانقسامهم فرقاً، أشار إليها الحديث بقوله **(دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها)**. وتغلغل أصحاب الأهواء، وامتطاؤهم جماهير الشعوب عبر التستر بالإرادة الشعبية، هي المشار إليها في الحديث بفتنة الدهماء، المتغلغة تغلغل داء الكلب الذي يصل إلى كل مفصل منها، ولا يقبل العلاج كما أشار الحديث.

وبين الباحث أن فعل بعض العلماء في إحصاء هذه الفرق لا يسلم، كما فعل البغدادي في الفرق، حيث خلط بين الفرق الخارجة عن الإسلام وبين

الداخلة فيه، وكان كلامه عن الفرق حتى عصره فقط، وأنه ذكر ما يزيد على ثمانين فرقة. ووضح الباحث موقف المسلم من هذه الفرق، فذهب إلى أن موقفه يجب أن يكون ذا شقين : سلبي وإيجابي، فالسلبي اعتزال هذه الفرق الضالة حتى لا يصيبه الداء الذي أصاب أهلها، والإيجابي البحث عن جماعة المسلمين والاعتصام بها، ثم أشار إلى العزلة، وأنها ليست عزلة الخروج عن المجتمع، وحذر من إسقاط مفهوم العزلة عند السلف وتعميمه على جميع الظروف، حيث كان فعلهم نقيض هذا الأمر، كما في قصة سلمة بن الأكوع مع الحجاج، وكان معنى الفتنة عندهم عدم الاستكثار من الأصحاب والمبالغة في مألوف العادات.

وتعرض الباحث لارتباط العزلة بنوع الفتنة، حيث دعا إلى تحديد نوع الفتنة الداعية إلى ترك المجتمع واعتزاله، وعرض لفتنة التنافس على الملك، ووضح أن النبي عليه الصلاة والسلام أشار إلى كثرة الفتن، ووضح البلحث أن ابتداء هذه الفتن كان بفتنة مقتل عثمان، ثم وقعت فتن كان الباعث عليها التنافس في الحكم والسلطان، وأن هذا كان من قبيل الأثرة التي أشار إليها الحديث، ومن هذا ما كان عند العباسين والمماليك، وأن هذه الفتن لم تخرج المجتمع عن الإسلام، وهذا ما يمكن حمل الفتنة عليه من الاختلاف على الملك؛ حيث لا يعلم المحق من المبطل، وعلى ضوء هذا يفهم فعل الصحابة من أمثال أبي برزة، وأبي بكرة، وابن عمر.

وعرض الباحث إلى الفتنة التي بمعنى الكفر، وهي التي يكون هدفها القضاء على الإسلام والإيمان، حيث لا يجوز للمسلم أن يهادنها أو يجاريها وهي المقصود في قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ وهي لا تنتهي إلا باستقرار أمر الدين فالتقدير (فقاتلوهم حتى يزول الكفر ويثبت الإسلام) وواقع المسلمون اليوم من هذا النوع من الفتن، وهذه الفتن لا تدع المسلم من شرها حتى لو ذهب إلى شواهق الجبال هرباً منها.

ثم بين الباحث الموقف الإيجابي من الفتن، وهو البحث عن الجماعة المؤمنة، والطائفة الظاهرة، واعطاؤها ثمرة الجهد والانتماء، وهذا أمر لا خيار للمؤمن فيه، لورود الأحاديث بالأمر بلزوم الجماعة، ويفهم من حديث (**لا تزال طائفة من أمتي...**) عدم خلو الأمة من هذه الفئة، في وقت تخلى فيه الكثير عن دين الله، وانشغل غيرهم بالحياة. فهذه الجماعة بين المخالفين والخاذلين لها، ثم إنها ظاهرة على من عاداها، ورجح الباحث أن الظهور ظهور وجود واشتهار وإصرار على الحق لا ظهور غلبة، حيث كان الرسول ﷺ وصحبه؛ ظاهرين على أهل مكة رغم الصعاب والأذى. وتطرق الباحث لتحديد الجماعة، وهل هي واحدة، وذهب إلى أنه لا خلاف أن جماعة المسلمين ظلت متمثلة بالدولة الإسلامية حتى انفراط عقدها، وإن خص بعض العلماء النص بفئة كأهل الحديث، التي توقف عطاؤها، والأصل في نص الحديث الاستمرار، وأن من ذهب إلى أنهم المجاهدون في فلسطين، فقد يكون هذا في زمان هذا القائل. وأشار الباحث إلى تعميم النووي وأن الأقوال التي قيلت محصورة بأزمان قائليها، كالمحدثين في زمنهم، والصوفية في إفريقيا في وقتها، والمجاهدون في وقتهم، وأن الذي يحل الإشكال هو البحث عن طائفة متنوعة في الكفاءات، الطاقات، والإمكانات، والأفراد، متحدة في الغاية والهدف، وهو قريب مما ذهب إليه النووي، ولكن ينقص عبارته عنصر التعميم الزماني، وأشار الباحث إلى أن العلم الشرعي شرط من شروطها كما جاء في الحديث، وكما ترجم البخاري ذلك في باب من أبواب صحيحة. وتطرق الباحث أخيراً إلى معنى السواد الأعظم، وهل المراد بذلك عامة الناس وخاصتهم؟ وأجاب على ذلك بما ورد عن إسحاق بن راهوية، وإنكاره على من ذهب إلى أنهم عامة الناس وإن لم يكن فيهم عالم، وأن الجماعة هي عالم متمسك بأثر النبي عليه الصلاة والسلام، وهو ومن معه هم الجماعة.

احتجاج الصحابة بخبر الواحد

د. محمد عبد الله عويضه[1]

يتناول هذا البحث مسألة الاحتجاج بخبر الواحد من جانب حديثي تاريخي، ينظر إليه من خلال ما كان عليه الصحابة من الاحتجاج بخبر الواحد، والدافع إلى الكتابة في هذا الموضوع، هو أن كثيراً من الكتاب يطرحون هذه القضية بطريقة توحي للقارئ بأن الأصل عدم قبولها، وإن قبلت فبشرائط وقيود، ويوظف الأعداء هذه الأقوال للتشكيك في السنة والتقليل من أهميتها.

بدأ الباحث بحثه بعرض تاريخي، بين فيه كيف كان الصحابة والتابعون ينظرون إلى أحاديث رسول الله ﷺ، وكيف جاء العلماء من بعدهم، فقسموا الأخبار إلى متواترة وأحادية، وأن هذا التقسيم كان لأغراض أملتها ظروف خاصة، نشأت على طريقة المتكلمين، وكان المعتزلة هم روّاد هذا الأمر - فترتب على ذلك آثار ترسبت في العقلية الإسلامية، مما انعكس على كتابات كثير من المعاصرين في النظر إلى هذه المسألة، فمنهم من أطلق عدم الاحتجاج بالسنة في العقائد، ومنهم من اعتمدها بشروط، وزعم أن الصحابة لا يحتجون بها إلا بشروط كذلك، وهكذا اعتمدوا بعض الحالات الاستثنائية في تعامل الصحابة، وجعلوها قواعد، وصارت القواعد مستثناة، فكان هذا الأمر من أكبر الجنايات على العلم بإطلاق أحكام عامة دون استثناء.

---

[1] مدرس في قسم أصول الدين بكلية الشريعة، دكتوراه في الحديث وعلومه، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية، عام ١٩٧٧، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات، المجلد الثالث عشر، العلوم الإنسانية، جمادى الأولى، ١٤٠٦هـ، كانون الثاني ١٩٨٦، العدد الأول، من ص٦٧-٨٧.

وبيّن الكاتب أن هذا البحث هو الثاني في سلسلة تناولت هذه المسألة، حيث جعل الأول في احتجاج النبي ﷺ بخبر الواحد، والثالث في حجية أخبار الأحاد في العقائد، ثم عرض الباحث موضوع بحثه تحت العناوين التالية:

* **أولاً: الصحابة يحتجون بخبر الواحد والنبي ﷺ بين ظهرانيهم:** وذكر تحت هذا العنوان قضية تحويل القبلة، وقضية كسر جرار الخمر عند سماع خبر تحريمه.

* **ثانياً: الصحابة بعد رسول الله ﷺ يحتجون بأخبار الآحاد**، ويكفي في هذا نزولهم على خبر الصدّيق في حادثة السّقيفة

- والخلفاء الراشدون احتجوّا بخبر الواحد، فقد قبل أبو بكر خبر المغيرة في قضية ميراث الجدة، وقبل عمر خبر أبي عبيدة في أمر المجوس، وخبر المغيرة في دية الجنين، وقبل عثمان خبر الفريعة بنت مالك في المتوفى عنها زوجها، وقبل علي خبر المقداد في حكم المذي، وأما قضية استحلافه على الرواية فسواء استحلف من أخبره أم لم يستحلف؛ يبقى الأمر خبر واحد، ولكن هذا الأمر كان من قبيل الاستيثاق، وكذلك الحالات التي كانوا يطلبون فيها الشاهد، فإن ذلك الخبر يبقى دليلاً على حجية خبر الواحد عند أصحاب هذا الاصطلاح، لأن خبر الواحد والاثنين من أخبار الآحاد.

* **ثالثاً: الاحتجاج بخبر الواحد منهج كل الصحابة**، ودليل ذلك أن ابن عمر رجع إلى خبر رافع بن خديج في المزارقة.

ورجع زيد بن ثابت إلى خبر ابن عباس في صدور الحائض عند طوافها بالبيت، ورجع ابن عباس إلى خبر أبي سعيد في تحريم ربا الفضل، وإلى غير ذلك من الأمثلة التي تثبت منهج الصحابة في ذلك.

* **رابعاً: الصحابة يرجعون عن آرائهم إلى ما يثبت بخبر الواحد**، حيث بين الباحث أن الأمثلة السابقة تصلح دليلاً على رجوعهم عن آرائهم، لأنّهم كانوا

يأخذون بهذه الآراء عند عدم وجود النص، وفور وقوفهم على هذه الأخبار ينتهون إليها .

* **خامساً: الصحابة يشنعون على من يخالف خبر الواحد،** ومن الأمثلة على ذلك، تشنيع عبادة بن الصامت وأبي الدرداء على معاوية في قضية بيع أواني الذهب والفضة بأكثر من وزنها، وقول أبي سعيد لرجل: "والله لا أواني وإياك سقف بيت أبداً، عندما لم يقبل قول رسول الله ﷺ" وغير ذلك من الأمثلة.

* **سادساً: إجماع الصحابة على الاحتجاج بخبر الواحد،** فالأخبار السابقة وأمثالها كثيرة لا تحصى، تدل على أن قبول خبر الواحد متواتر عن الصحابة، وأنهم مجمعون على ذلك، وأن القول برده خبر مبتدع جاء به المتأخرون، ولم يكن عليه ﷺ ولا أصحابه ولا سلف هذه الأمة، وقد نقل هذا المعنى، وصرح بإجماع الصحابة عليه الفخر الرازي، والآمدي، والتفتازاني، وابن نجيم، وأبو يعلى، وقد صنف الخطيب في ذلك، وصرح به في الكفاية وبيّن الباحث أنه لم ينكر هذا الرّأي أحد، ولو أنكره أحد لنقل إلينا .

* **سابعاً: توقف الصحابة في بعض الأخبار،** ويمكن تقسيم هذه الأخبار إلى قسمين :

١- قسم توقف الصحابة فيها حتى شهد مع الراوي غيره.

٢- قسم ردوه لوجود مخالف أقوى منه في نظرهم.

والقسم الأول كان التوقف فيه لريبة عارضة، أثارت الشك في صحة الراوية، فطلب الشاهد كان للريبة لا للتفرد، وبالشهادة زالت الريبة، وترجمت صحة الراوية، وهذه الشهادة لم تخرج الرواية عن كونها آحاداً، وهؤلاء الذين توقفوا عن بعض الأخبار، ورد عنهم قبول الكثير منها، وأمّا أسباب توقفهم نقد ورد التصريح بها أحياناً، كما أنه يمكن استنباطها أحياناً أخرى، ومن الأمثلة على ذلك توقف عمر في حديث أبي موسى في الاستئذان، وكان عمر من

أصحاب منهج التثبت في الرواية، وأمّا توقف أبي بكر في حديث المغيرة، فكان لاستغراب أبي بكر؛ بسبب خفاء الأمر عليه وعلى الناس، فأراد زيادة الاستئثاق.

وهذه الغرابة هي التي ألحقت الريبة، ولكن بوجود الشاهد زالت هذه الريبة، وكذلك يحمل طلب علي لليمين عند الرواية على أنه من باب الاحتياط والتثبت.

القسم الثاني، وهو رد الصحابة للحديث، فاستدلوا عليه برد عمر لخبر فاطمة بنت قيس، ورد علي لحديث معقل الأشجعي، ورد عائشة لحديث ابن عمر في عذاب الميت ببكاء أهله، ويمكننا إجمال الرد على أدلتهم بما يلي:

أ- بعضها رد لعدم توافر شروط صحة النقل.

ب- بعضها رد لوجود أدلة أقوى منه، وهذا ليس من قبيل رد خبر الواحد، حيث نعمل أحياناً بآية دون أخرى لقوة دلالتها.

جـ- عند تعارض الأدلة، يكون للصحابة آراء متباينة فقد يَرُد صحابي حديثاً يقبله غيره، لما له من رأي في الجمع أو التأويل، وعلى أحد هذه النقاط تصرف الأحاديث السابقة.

ثامناً: أخبار الأحاد في كتابات المعاصرين، حيث أشار الباحث في استدلال هؤلاء على رد خبر الواحد، بوضع اتباع المذاهب شروطاً لقبول خبر الواحد، وهي شروط غير متفق عليها عند هؤلاء الاتباع، وبين الباحث أن بعض أخبار الآحاد ردت لأسباب خارجه عن كونها أخبار آحاد، وهؤلاء الذين ردّوها اعتبروا ذلك شروطاً، ثم وضّح الباحث أن هناك فرقاً بين القول بعدم قبول خبر الواحد لهذه الأسباب، وبين القول بعدم قبوله بشروط، وأن إسقاط لغة العصر ومنطلقات الثقافة، والحكم على السلف بذلك هو سبب الوقوع في هذه الإشكالية.

المنهج النبوي في قبول أخبار الآحاد

د. محمد عبد الله عويضة[1]

يتناول هذا البحث قضية الاحتجاج بخبر الواحد، وهي قضية قديمة، إلا أن كثيراً من الكتاب يطرحونها في هذا العصر ويعرضونها بطريقة توحي للقارئ، بأن الأصل عدم قبولها، وإذا قبلت فبشرائط وقيود، ويوظف الأعداء هذه الأقوال للتشكيك في السنة والتقليل من أهميتها.

ولما كانت أخبار الآحاد تمثل معظم السنة النبوية، فإن هذه المقولة تبدو أكثر خطراً، وهذا البحث يدرس هذه المسألة من زاوية تاريخية حديثية. اختار الباحث تناولها من خلال السنة نفسها، وكيف كان النبي ﷺ يتعامل مع خبر الواحد، وهو القدوة لهذه الأمة، والمبلغ للرسالة.

وخلص الباحث إلى أن الرسول ﷺ كان يقبل خبر الواحد، ويرسل الناس آحاداً من المبعوثين ليبلغوا عنه، ويستقبل آحاد الوافدين، وقد توافر ذلك عنه في شتى المجالات، ولم يثبت عنه أنه توقف في خبر بلغه من واحد إلا في حادثة واحدة، لها ملابسة خاصة، فلا تنقض أصل القاعدة، وعلى هذا المنهج ربى رسول الله أصحابه، وقد أثار الباحث بين يدي هذا البحث الأسئلة التالية:

هل ثبت عن النبي ﷺ قبول خبر الواحد؟ وفي حال ثبوته هل كان لهذا القبول شروط؟

ثم هل توقف النبي ﷺ في قبول بعض الأخبار؟ وفي حال ثبوته هل كان ذلك هو القاعدة أم الاستثناء، ولماذا كان ذلك؟

---

[1] مدرس في قسم أصول الدين، بكلية الشريعة، دكتوراه في الحديث وعلومه، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية، ١٩٧٧، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات. المجلد الثالث عشر، كانون الثاني ١٩٨٦م، العدد الأول، من ص ٨٩ - ص١٠٣.

ثم هل كان قبول هذه الأخبار عاماً في كل الأمور، أو خاصاً في الأحكام دون العقائد؟

ولأن ما يترتب على هذه الأسئلة قضية تستحق البحث، فقد تناولها الباحث من ثلاثة جوانب، أفرد لكل جانب منها بحثاً خاصاً وهي : حجية خبر الواحد في عهد النبوة، وحجيته عند الصحابة، وحجيته في العقائد والأحكام.

وبين أنه ثبت عن النبي ﷺ أخباراً مستفيضة تدل دلالة ظاهرة على حجية خبر الواحد وقبوله، وهذه الأخبار في ميادين مختلفة نذكر منها ما يلي :

أولاً: في ميدان أحكام المحاربين، وكان الباحث قد استشهد عليه بحادثة الوليد بن عقبة مع بني المصطلق، وتأكيد القرآن على الاحتجاج بخبر الواحد مع التثبيت في الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ﴾ حيث كان بعث النبي ﷺ بعثاً إليهم بناءً على خبر هذا الواحد، وقد حدث هذا الأمر أمام مئات الصحابة وسجله القرآن.

ثانياً: في ميدان الدعوة والتبليغ، حيث استدل الباحث لذلك بالآيات التي تأمر بتبليغ أمر الله، والقيام على هذا الأمر في الناس وعدم كتمانه، وسؤال أهل الذكر عنه، وقد قرأ الصحابة هذه الآيات وتلقوها عن النبي ﷺ، وتلقوا عنه التطبيق العملي لهذه الآيات، وهذه الآيات لا تحدد عدداً معيناً يصح به التبليغ والبيان، وقد تواتر عنه ﷺ إرساله الرسل والدعاة إلى الممالك والأقطار للدعوة إلى الإسلام، وما كان يرسل إلا آحاداً من الصحابة.

ومن الأمثلة على هذا الأمر، إرسال النبي ﷺ عثمان إلى أهل مكة في صلح الحديبية، وإرساله مصعب بن عمير إلى المدينة لدعوتهم، وبعث معاذ وغيره إلى اليمن وبعث النبي ﷺ في دهر واحد إثنى عشر رسولاً إلى اثني عشر ملكاً يدعوهم إلى الإسلام.

النبي ﷺ يكلف الوافدين عليه أن يبلغوا من ورائهم:

بين الباحث أن من الأمثلة على هذا، فعله ﷺ مع رفاعة الجذامي، وإرساله هو وغيره إلى أقوامهم. ولم يكن عليه الصلاة والسلام يرسل جمعاً كبيراً إلى القبائل والأقطار. وبهذا الأسلوب دخل في الإسلام آلاف الناس من الرجال والنساء وتعلموا من الوافدين أحكام الدين، وهؤلاء النقلة في عداد الآحاد وليسوا في عداد التواتر.

والنبي عليه الصلاة والسلام أمر أصحابه بأن يبلغوا عنه، من خلال أحاديث التبليغ التي تضمنت أمراً عاماً، ومنها ما نص صراحة على صيغة الإفراد مثل قوله (من سمع) و (ليبلغ الشاهد)، لأن خبره حجة، وإلا لما كلف بالتبليغ.

ثالثاً: في العبادات وخاصة أركان الإسلام، حيث كان التمثيل عليها بحادثة تحويل القبلة، وبعث بعض الصحابة لجمع الصدقات، والأمر بالصيام والآذان والحج، فالنبي ﷺ في مثل هذه الأخبار؛ أرسل واحداً يبلغ الناس مناسكهم، ولم يذهب هو إلى الناس، كما أنه لم يدع الناس، بل اكتفى بإرسال واحد ثقة، وهذا دليل على حجية هذا الأمر.

رابعاً: في الأحكام والحلال والحرام، والتمثيل عليها بحادثة أنس في خبر تحريم الخمر وتكسير جراره، وخبر الذي قبّل امرأته وهو صائم في رمضان وإخبار أم سلمة بفعل النبي ﷺ لذلك، وقصة أنيس مع التي زنت، وهذا الخبر يصرح بفعل عملي، وهو في الحدود التي تحتاج إلى كثير من الضوابط وغيرها.

وبين الباحث أن النبي ﷺ قبل خبر الواحد، وضرب لذلك مثلاً عليه، هو حديث تميم الداري في قصة الجساسة، وكل هذه النصوص السابقة عامة لا يوجد ما يخصصها بعقيدة أو أحكام.

وبعد عرض هذه الأمثلة المستفيضة طرح الباحث تساؤله الآتي : هل ثبت عن النبي ﷺ رد خبر الواحد؟

وأجاب على ذلك بأن علماء الأصول أو مدونات كتب السنة لم تذكر إلا حادثة ذي اليدين في السهو في الصلاة. وعلى ذلك هل تعتبر هذه الحادثة قاعدة أم استثناء؟ وقد تم الجواب على تلك الحادثة من عدة أوجه منها:

أولاً: هذا الخبر معارض لما غلب على ظن النبي عليه الصلاة والسلام من أنه أتم الصلاة، فلا بد لهذا المعارض من مرجح، وقد كان هذا المرجح شهادة أبي بكر وعمر.

ثانياً: خبره كان معارضاً بسكوت الجمع الغفير من الصحابة، فسكوتهم إمارة على خطئه، فلما شهد معه غيره تبين أن سكوتهم غير معارض لخبره.

وبعدها أورد الباحث مجموعة من أقوال الأصوليين في حجية خبر الواحد، ثم تساءل مستنكراً: ما معنى الاتفاق على الاحتجاج بالسنة إذ كنا نرد معظمها باحتجاجنا بأنها من أخبار الآحاد أو أنها لم تبلغ التواتر؟ وختم البحث بالإجابة عن تساؤل مفاده : أن النبي عليه الصلاة والسلام معصوم ومؤيد بالوحي، فلماذا لا يكون قبوله لأخبار الآحاد داخلاً ضمن إطار العصمة والتأييد، ويكون خصوصية من خصوصياته، وقد بين الباحث أن هذا القول مردود لأمور هي:

١- ادعاء التخصيص بدون دليل مخصص مردود.

٢- فهم الصحابة والتابعين كان بخلاف هذا القول.

٣- الأدلة الواردة على قبوله ﷺ أخبار الآحاد من قوله، أو فعله، أو إقراره، وخاصة الإقرار، لأنه متعلق بتعامل الصحابة، وفعلهم ينفى تعلق الأمر بالعصمة.

٤- توقف النبي ﷺ في خبر ذي اليدين، يدل على أن الأمر تابع للظروف المحيطة بالخبر وليس للعصمة.

٥- فعل النبي ﷺ في قصة الوليد بن عقبة، فلو تعلق الأمر بالعصمة لما قبل مثل هذا الخبر.

متى تنفخ الروح في الجنين؟

د. شرف القضاة[1]

يتناول هذا البحث وقت نفخ الروح في الجنين، وهو موضوع هـام لـه علاقة ماسة بموضوعات هامة كالإجهاض مثلاً. وقد بين الباحث فيـه معنـى الروح والحياة في النصوص الشرعية، وأن الروح غير الحياة، فالنبـات مثـلاً كائن حي وليس فيه روح، وأنه لا حرج من البحث في موضوع الروح، حيـث أورد الباحث النصوص الشرعية التي تذكر وقت نفخ الروح في الجنيـن، وقـد توصل بعد دراسة هذه الأحاديث ومقارنتها إلى أن الروح تنفخ بعـد الأربعيـن الأولى لا الثالثة، وبداية بين الباحث المعنى اللغوي للروح، وأشار إلى أن الروح اصطلاح يطلق على عدة معان منها:

القرآن الكريم، وجبريل، والوحي، وعيسى عليه السلام، وملك غـير جـبريل، وخلق لجني آدم يقال لهم الروح، وصنف من الملائكة يأكلون ويشربون، والقوة، وروح الحيوان، وروح الإنسان التي تنفخ فيه وهو في بطـن أمـه، وأن هـذا المعنى الأخير هو الذي يعني البحث. وقد أجاب الباحث عن تساؤل هو : هـل يجوز الخوض في الروح؟ مع ورود الآية: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وأن الجواب على ذلك من عدة وجوه هي:

١- أن الروح المذكور في الآية ليس الروح الإنساني، إنما هو جـبريل أو ملك غيره، أو عيسى عليه السلام .

٢- أن الله لم يجبهم عن سؤالهم لأنهم سألوا على وجه التعنت.

---

[1] مدرس في قسم أصول الدين، بكلية الشريعة، دكتوراه من جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية، عام ١٩٨١، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات. المجلد الثالث عشر، كـانون أول ١٩٨٦م، العدد الثاني عشر، ص ٣٩-٦٣.

٣- أن معنى الآية أي ما أُعطيتم أيها اليهود في توراتكم إلا قليلاً من العلم وليس منه علم الروح.

٤- أن حقيقة الروح وماهيتها هي المسؤول عنها، وهي التي لا يمكن للبشر أن يعلموها، أما صفات الروح وعلامات وجودها فهذا مما يمكن أن يعرفه الناس، وقد أخبرنا النبي عليه الصلاة والسلام عن بعض الأمور المتعلقة بالروح في بعض الأحاديث.

وعرض الباحث للروح الإنساني وبين أن العلماء اختلفوا في تعريفها إلى مائة قول، ولكنهم اتفقوا أن الإدراك، والحركات الاختيارية، والسمع، والبصر، والإحساس، دليل على وجود الروح في الجسد، وأن انتفاء كل ذلك دليل على عدم وجود الروح، وللروح في البدن خمسة أنواع من التعلق هي : عندما يكون جنيناً، وبعد خروجه إلى وجه الأرض حياً وفي النوم، وفي البرزخ ويوم البعث وهو أكملها، إذ هو تعلق لا يقبل البدن معه موتاً ولا نوماً ولا فساداً، ووضح الباحث أن الحياة في القرآن الكريم لها عدة معان هي :

١- الإيمان.

٢- حياة الشهداء.

٣- حياة النبات.

٤- الحياة الموجودة في الإنسان والحيوان وما شاكلها.

وفرق الباحث بين الروح والحياة، ورجح أن الرّوح غير الحياة، وأنهما قد تجتمعان وقد تفترقان وذلك لما يلي:

(أ) النبات له حياة، ولكن ليس له روح.

(ب) الجنين قبل نفخ الروح.

(جـ) الحياة بعد خروج الرّوح.

(د) النائم.

فهذه الأمور تكون فيها الحياة، ولكن الروح تكون غير موجودة؛ أما أصلاً أو قد خرجت نهائياً، أو قد تعود، وتطرق الباحث إلى الأحاديث الواردة في نفخ الروح، وعرض لما يلي:

أولاً: النصوص الواردة، حيث ذكر الباحث سبعة أحاديث: اثنان عن ابن مسعود، وأربعة عن حذيفة بن أسيد، وواحد عن جابر.

ثانياً: الأحاديث الخمسة الأخيرة لم تنص على نفخ الروح صراحة، وإنما تذكر تخليق الجنين وكتابة قدره، وقد ذكرها الباحث هنا لتصريح الحديثين الأولين بأن كتابة القدر تكون مع نفخ الروح.

ثالثاً: آراء العلماء في التوفيق بين هذه الأحاديث، وتنحصر هذه الآراء في اتجاهات ثلاث:

١- التوفيق بين الأحاديث على ظواهرها دون حمل بعضها على بعض، ومن هذه الآراء:

أ- كتابة المقادير تقع مرتين، مرة بعد الأربعين الأولى ومرة بعد الأربعين الثالثة والنفخ يكون مع الكتابة الثانية.

ب- الكتابة تقع بعد الأربعين الأولى، والتصوير بعد الأربعين الثانية ونفخ الروح بعد الأربعين الثالثة.

جـ- الكتابة تكون بعد الأربعين الأولى، والتصوير والنفخ بعد الأربعين الثالثة.

د- أن ذلك يختلف باختلاف الأجنة فبعضهم تنفخ فيه الروح بعد الأربعين الأولى وبعضهم بعد الأربعين الثالثة.

هـ- اختلافات الروايات مبني على اختلاف مدة الحمل.

و- حمل رواية ابن مسعود على الإناث ورواية حذيفة على الذكور.

٢- حمل الأحاديث الستة الأخيرة على الحديث الأول، واعتبار حديث ابن مسعود مفسراً للأحاديث الأخرى، أو أن المراد بالأربعين في غير حديث ابن مسعود الأربعين الثالثة.

٣- حمل الحديث الأول على الأحاديث الأخرى.

وقام الباحث بالترجيح بين آراء العلماء، ووضح أن جمهور العلماء يأخذون بظاهر الحديث الأول بسبب شهرته، ولهذا فبعضهم لم يذكر الروايات الأخرى، وبعضهم مال إلى الترجيح استناداً إلى ظن بعض الناس أن التخليق لا يكون إلا في الأربعين الثالثة، وحملوا الأحاديث الأخرى على رواية ابن مسعود، وبعضهم اعتمد روايات ضعيفة، تصرح بأن نفخ الروح بعد أربعة أشهر، أو تصرح بأن كُلّ مرحلة أربعين يوماً. وتوصل الباحث إلى أن الأصح حمل الحديث الأول على بقية الأحاديث الأخرى، لأن الحديث الأول ليس فيه التصريح بالأربعة أشهر، وأن معنى الحديث بدون تكلف هو (ثم يكون في ذلك الوقت مثل ذلك الجمع) فهناك شبه بين العلقة والمضغة وبين الجمع، الأول وهو النطفة، وأن قوله (ثم يكون علقة) من باب ترتيب الأخبار. وعرض الباحث لليوم الذي تنفخ الروح فيه، وبين أن هناك أربعة أقوال هي: النفخ بين الليلة الأربعين والخامسة والأربعين، النفخ بعد اثنتين وأربعين ليلة، النفخ بعد أربعين ليلة، النفخ لبضع وأربعين ليلة، وقام الباحث بالتوفيق بيّن هذه الأقوال بعدة طرق:

١- أن ذلك يختلف باختلاف الأجنة.

٢- القدر الزائد عن الأربعين لم يضبط، فلا تحدد يوماً معيناً لنفخ الروح فيه.

٣- القول بأربعين أو خمسة وأربعين شك من الراوي، فيحمل على الرواية التي لا شك فيها وذكر الأربعين للتقريب.

٤- تنفخ الروح بعد أربعين يوماً من استقرار النطفة في الرحم، ولا تنفخ من يوم التلقيح، والنطفة تدخل الرحم في اليوم الثالث من التلقيح.

٥- أن الروح تنفخ في الجنين بعد الليلة الثانية والأربعين، لا من لحظة التلقيح للبويضة، لأن النطفة لا تستقر إلا في اليوم السابع تقريباً، فيكون نفخ الروح بعد الليلة التاسعة والأربعين.

وختم الباحث عمله بنتائج البحث وهي:

١- لا مانع شرعاً من البحث في الروح.

٢- الروح غير الحياة، كما تدل النصوص الشرعية.

٣- الراجح أن الروح تنفخ بعد الأربعين الأولى من الحمل لا بعد الأربعين الثالثة.

٤- لا يوجد حديث واحد صحيح أو حسن يصرح بأن الروح تنفخ بعد أربعة أشهر.

٥- ينبغي فهم حديث ابن مسعود - برواية البخاري - بما ينسجم مع رواية مسلم ومع الأحاديث الخمسة الأخرى.

٦- الراجح من النصوص أن الروح تنفخ بعد اليوم التاسع والأربعين من يوم التلقيح.

مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله

د. شرف القضاة[1]

يبين هذا البحث جانباً من علاقة العلم بالإسلام، وأنه لا تعارض بين الحقائق الإسلامية والحقائق العملية. وقد وضح الباحث في هذا البحث معنى الغيب وأقسامه، وبين المعنى الدقيق لكل مفتح من مفاتحه، وقارنه بما توصل إليه العلم في هذا المجال لإزالة أي التباس، متوصلاً إلى أن المفاتح الخمس داخلة ضمن المستقبل، وأن التحدي بها هو التحدي بالعلم القطعي للمستقبل الذي ليس له قانون ثابت. وقد أجاب هذا البحث عن تساؤل هو:

هل يستطيع الإنسان علم الغيب على ضوء المعطيات التي توصل إليها العلم؟ وهل يتعارض ذلك مع ما في الكتاب والسنة، من أن الغيب لا يعلمه إلا الله تعالى؟

وتعرض الباحث ابتداءً لمعنى الغيب حيث قام بتعريفه لغة واصطلاحاً، مبيناً أنه ما لا تدركه الحواس بشكل مباشر أو غير مباشر، ثم بين أقسام الغيب، حيث قسمه إلى أقسام من عدة اعتبارات هي:

١- من حيث الزمان وهو على ثلاثة أقسام هي : الماضي، والحاضر، والمستقبل.

٢- من حيث إمكان علم الإنسان به وهو على قسمين : قسم يمكن للإنسان معرفته، وقسم لا يمكن له أن يعرفه.

٣- من حيث ثبوته وهو قسمان هما:

أ- غيب قطعي الثبوت.

[1] أستاذ مساعد في قسم أصول الدين، بكلية الشريعة، حصل على درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، مصر عام ١٩٨٠، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات. المجلد الخامس عشر، آذار ١٩٨٨، العدد الثالث، ص ١٥٧ - ١٧٨.

ب-غيب ظني الثبوت.

ووضح الباحث المقصود بالمفاتح وبين أن للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال:

١- أن مفاتح جمع مفتح مَفْتِحَ الميم وكسر التاء كمخزن، وعلى هذا فمعنى مفاتح الغيب خزائنه التي لا يعلم ما فيها إلا الله.
٢- أن مفاتح جمع مِفْتَح بكسر الميم وفتح التاء وهو الآلة التي يفتح بها، أي الأدوات والوسائل التي توصل إلى علم الغيب.
٣- أن مفاتح جمع مَفْتَح بفتح الميم والتاء كمذهب، والمعنى أن الله عنده وحده فتوح الغيب.

وأما المقصود بها في الآيات السابقة فتعددت الآراء في ذلك، ولكنها لم تتعارض ويكمل بعضها بعضاً، وذكر أن كلاً منها على سبيل المثال وما يناسب الحال، ولا شك أن الحديث الوارد خير تفسير للآية، وهي خمس على سبيل الحصر وكل منها يشير إلى معنى واسع من الغيب، فالأرحام تشير إلى واقع النفس، والمطر إلى أمور العالم العلوي، والموت إلى أمور العالم السفلي أو إلى عالم المكان، وما في غدٍ يشير إلى عالم الزمان، والساعة تشير إلى عالم الآخرة.

وفصل الباحث بعد ذلك في الأمور الخمسة وملخصه على النحو التالي:

أولاً: الأرحام، لا يعلم ما تغيض الأرحام إلا الله، وقد نبه الباحث إلى أنه بسبب التقدم العلمي أصبح بمقدور العلماء في كثير من الحالات معرفة جنس الجنين وهو في الرحم، وحالاته من التشوه وعدمه، فهل هذا يعني إمكان علم الإنسان ما تغيض الأرحام؟ وأجاب على ذلك أن رأي العلماء انقسم في هذا إلى ما يلي:

١- ما في الأرحام غيب لا يعلمه إلا الله ومن أعلمه من خلقه، ومقتضاه أن الإنسان لا يعلمه لانقطاع الوحي.

٢- أن علم ما في الأرحام غير خاص بالله، والدليل عليه اختلاف الصيغة في الآية، ففي الساعة أفاد الحصر أما هنا فلا.

٣- أن علم ما في الأرحام خاص بالله سبحانه وتعالى لا يعلمه إلا هو.

ولأجل التوفيق وبيان التحدي لا بد من ملاحظة ما هو المتحدى به بشكل دقيق، فما هو المتحدى به؟

أ- أن المتحدى به ليس في كل مدة الحمل، وإنما في مرحلة معينة من مراحله، وهذا ما يدل عليه كلمة تغيض، فتكون بهذا الفترة المتحدى بها هي فترة غيض البويضة الملقحة، أي انغرازها داخل الرحم قبل تشكل الجنين.

ب- المتحدى به في هذه المرحلة هو العلم وليس الظن والتخمين، والعلم هو اليقين الذي لا يتطرق إليه الشك.

جـ- المتحدى به العلم بكل ما يتعلق بالجنين من صفات، وهذا ما يفهم من الاسم الموصول (ما) الوارد في النصوص.

ثانياً: وما يعلم ما في غدٍ إلا الله، وتساءل الباحث هل النجوم والكواكب والبروج، وقراءة الكف والفنجان، والاتصال بالجن يفيد العلم بالمستقبل؟

وقد عرض الباحث للأمور السابقة، فبين بأسلوب علمي منطقي عدم وجود علاقة بين ما سبق والعلم بالمستقبل، وكيف أنها كلها تدخل تحت أبواب الموافقة، والممكن، والعموميات المتوقع حدوثها، وأن المطلوب هو العلم، وعموم ما يحدث في غدٍ لا بعضه وأن المتحدى به علم المستقبل مما ليس له قانون ثابت.

ثالثاً: ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله - وتساءل الباحث هل المتحدى به هو إنزال الغيث أم العلم بوقت نزوله؟

فرجح الباحث الأول، وإن كان قد ورد التحدي بإنزال الغيث كذلك، والمتحدى به هو العلم، وكل ما توصل إليه العلماء في مجال الأرصاد الجوية إنما هو التوقع والظن، لا القطع.

أما على الاحتمال الثاني فالمطر الصناعي ليس إنزالاً للغيث، وليس كل مطر غيثاً، فالغيث هو الذي يغيث الناس وهذا ليس تنزيلاً لا للغيث ولا للمطر، بل هو عبارة عن تمطير اصطناعي، أي إنزال لشيء موجود فعلاً.

رابعاً: لا تدري نفس بأي أرض تموت، والمتحدي به هو العلم قبل بدء الأسباب المباشرة، علماً أن الإنسان لا يعلم أين يموت علماً يقينياً حتى بعد حدوث الأسباب المباشرة للموت.

خامساً: ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله، وقد عرض الباحث لحساب الجمل الذي جاء به اليهود، وفعل رشاد خليفة في العصر الحديث، وبين أن هذا الحساب لا أساس له من الصحة لعدم وجود الدليل على أن لكل حرف قيمة عددية، وأن هذه القيمة هي ما ذكر، وقد أورد الباحث اعتراضات كثيرة على هذا الحساب. وبين أنه في حال ما يعترض معترض على أن النبي عليه الصلاة والسلام أخبر بأشراط الساعة، وأن هذا دليل على معرفة موعدها، فالجواب هو أن هذه الأشراط دليل على القرب فقط.

وعرض الباحث في النهاية إلى نتائج البحث، وكانت على النحو التالي:

١- أن الله تحدى الناس إلى يوم القيامة بأن يعلموا علماً قطعياً أي واحدة من هذه الخمس المذكورة في الآية بأي وسيلة كانت.

٢- أن القاسم المشترك بينها جميعاً هو أنها من المستقبل الذي لا يعلمه إلا الله، إلا أن يكون له قانون ثابت لا يتغير.

٣- عدم العلم يقيناً لكل ما يحدث للجنين في الأسابيع الثلاثة الأولى، ولا يعلم ذلك إلا الله.

٤- عدم العلم يقيناً لكل ما يحدث في غدٍ مما ليس له قانون ثابت، ولا يعلم ذلك إلا الله.

٥- عدم العلم يقيناً متى يأتي المطر، وخاصة قبل تشكل أسبابه، ولا يتحكم في أسباب إنزال الغيث كلها إلا الله.

٦- عدم العلم يقيناً أين يموت الإنسان، ومتى يموت، وخاصة قبل الأسباب المباشرة ولا يعلم ذلك إلا الله.

٧- لا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله.

٨- أن الله قد أطلع رسله على بعض الغيب إلا الساعة، حيث لم يطلع عليها أحداً حتى الأنبياء والملائكة.

نقد الحديث بين سند النقل وحكم العقل

د. أمين القضاة[1]

يتناول هذا البحث مسألة تحكيم الرأي في نقد الحديث، وإعمال الهواجس والخواطر، حيث أطلق على هذا المنهج تجاوزاً (العقل)، وبّين الباحث أهمية السند، واعتناء الأمة به، ثم تناول القواعد الأساسية الواجب اتباعها للحكم على الحديث، وركز على دور العقل في نقد الحديث، وأن ذلك كان موضع اهتمام العلماء، ولكنه لا يتم بمعزل عن السند، فنقد الحديث بواسطة العقل فقط يعتبر حكماً غير دقيق، وسيظهر هذا من خلال تناول نموذج لنقد الحديث بواسطة العقل فقط.

وبدأ الباحث الكلام على السند من خلال تعريفه، واختصاص الأمة به، وأنّه وضع ليكون دليلاً على صحة نسبة الحديث إلى رسول الله ﷺ، وعرض لقضية التثبت من الحديث، وبيّن كيف بدأت في عهد النبي ﷺ وعهد الخلفاء الراشدين من بعده، حيث كانت طرقهم في التثبت تصب في مصلحة التحقق من صحة نسبة الحديث، ولم يكن فيها اتهام لبعضهم بعضاً، بل رسم منهج لمن بعدهم في تحري الصحة، فكأنهم بهذا العمل وضعوا حجر الأساس لنشأة علم الإسناد. وعرض الباحث لمراحل تطور نشأة الإسناد بعد ذلك؛ مقرراً أن الإسناد كان وليد الحاجة إليه، حيث كان هو الميزان الذي توزن به الأحاديث لمعرفة قبولها من مردودها.

---

[1] أستاذ مساعد في قسم أصول الدين، كلية الشريعة، دكتوراه في الحديث وعلومه، جامعة الأزهر الشريف، جمهورية مصر العربية، ١٩٨٠، تاريخ استلام البحث ١٩٨٩/١٢/١٢، وتاريخ قبوله ١٩٩٠/٤/١٠، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات. المجلد السادس عشر، العدد العاشر، تشرين أول ١٩٨٩م، ص ٢٣٠-٢٥٢.

وبين الباحث القواعد الأساسية للحكم على الحديث، فوضح أن هذه القواعد يمكن التعرف عليها من خلال تعريف الحديث الصحيح وأن تقعيد هذه الأسس يبين ارتباطها بالعقل، فالاتصال لا بد أن يتم من خلال كتب الرجال، ومعرفة التاريخ، ولقاء المشايخ، ورحلاتهم، والعدالة تتضح من خلال كتب الجرح والتعديل والرجال، والإطلاع على مصطلحات هذا العلم، وأما الضبط فمراتب الرواة فيه تعرف من خلال كتب الرجال، والشذوذ والعلة قد يكونان في السند وقد يكونان في المتن، وبناء عليه اتضح لنا أن بعض هذه القواعد قد أنصب على نقد السند، وبعضها اهتم بنقد المتن، وإن كان للسند فيها نصيب، وهذه القواعد لا يتم استخدامها وتطبيقها إلا من خلال العقل، فنقد السند لا يتم بمعزل عن العقل ولكن بقواعد منضبطة.

وأبرز الباحث بعد ذلك دور العقل في نقد الحديث، فذهب إلى أن ذلك يتم من خلال أمرين رئيسين هما:

الأول: توظيف العقل في تطبيق القواعد الثلاث الأولى من تعريف الصحيح على الحديث، وبيان العلاقة بينه وبين هذه القواعد، ومثل له باستخدام ابن الصلاح الاستنتاج العقلي في الحكم على سند بالاتصال، وبالاستعانة بمقدمات من التاريخ.

الثاني: شرطا الصحيح اللذان لهما علاقة بالمتن وهما الشذوذ والعلة، فدور العقل لمعرفة الشذوذ يتم من خلال:

١- معرفة تعارض الحديثين في المعنى، وذلك بمعرفة المعنى وإعمال العقل فيه، ليبيّن إمكانية التوفيق من عدمه.

٢- محاولة تأويل بعض هذه الأحاديث لتنسجم مع بعضها بعضاً، مما أفرز علم مشكل الحديث ومختلفة.

٣- النظر في توافر شروط العدالة والضبط في الرواة لترجيح أحد الحديثين، وهذه العملية تحتاج إلى إجهاد العقل.

وأما العلة التي يرجع قسم كبير منها إلى المتن كإحالة المعنى جزئياً أو كلياً، أو تحريف أحد الألفاظ، أو الإدراج، أو مخالفة مقتضى الرواية، فيظهر دور العقل فيها من خلال:

أ- مخالفة الحديث لدلالة القرآن القطعية، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، مع عدم إمكانية الجمع.

ب- ركاكة الحديث المروي، لأن الرسول عليه الصلاة والسلام أوتي جوامع الكلم.

جـ- مخالفة العقل بحيث لا يقبل التأويل، كالجمع بين الضدّين، وغير ذلك.

د- الوعيد الشديد على أمر هيّن أو الأجر العظيم على أمر قليل.

وهذا المنهج النقدي ذهب العلماء إلى وجوب العمل به، وهو أمر لا يتأتى لكل أحد، حتى أن إماماً كالاوزاعي لا يقوى على النقد بنفسه، فيحيل الأمر على ذوي الاختصاص ويلتزم بحكمهم عليه، وأشار الباحث إلى أن مشكلة المستشرقين في النقد كانت نقد الأحاديث على ما يعرفون من أصول النقد العام لأخبار الناس العاديين، وهذا المنهج غير مقبول مع النبي ﷺ لاتصاله بالوحي.

وأتى الباحث بأنموذج من نقد الحديث بواسطة العقل فقط، فعرض لنقد الأستاذ عبد الرزاق نوفل لحديث رهن درع النبي ﷺ عند يهودي، وذلك بعدم تقبله عقلاً رهن الجندي لسلاحه، فكيف بالقائد، وكيف يصيب الرسول عليه الصلاة والسلام الفقر ولا يجد قوت يومه وله، خمس الغنائم والله أمره بعدم بسط اليد والإسراف، وأنه لا يمكن أن تصل به ﷺ الحاجة إلى هذا الحد؛ دون أن يقدم له أصحابه المال والطعام خصوصاً أغنياؤهم.

واعتمد الباحث في نقد الحديث السابق على بعض الاستنتاجات العقلية التي تتفاوت بتفاوت العقل، فوجه الباحث النظرة للحديث وجهة أخرى تمثلت في الآتي:

١- حكم العلماء على الحديث بالصحة وووروده من عدة طرق عن عدد من الصحابة.

٢- وجود حِكَمٍ وفوائد يمكن معرفتها من خلال فعل النبي ﷺ هذا، منها:

أ- مشروعية الرهن.

ب- الحض على الزهد وكونه - ﷺ - القدوة في هذا.

جـ- لجوؤه في التعامل مع اليهود بدل ياسر الصحابة لأنهم قد لا يأخذون ثمن الطعام، أو لعدم وجود طعام زائد عن حاجة الصحابة، أو عدم علمهم بذلك لأنه لم يخبرهم بحاجته.

د- قد تمر بالموسر أحوال لا يجد فيها المال وله منه الشيء الكثير فيقترض أو يرهن.

هـ- امتلاك النبي ﷺ عدة دروع.

وخلص الباحث بعد العرض السابق إلى أن الحديث يعتبر منهجاً من مناهج الرسول عليه الصلاة والسلام في التربية والتشريع، فكيف جاز لنا أن نهمل هذه المعاني، ونلتفت إلى معان أخرى نتحسسها من واقعنا، بعيدة عن منهج النبي عليه الصلاة السلام، وعرض الباحث بعد ذلك للمنهج النقدي عند علماء الحديث، فذهب إلى أن الذي يتعرف على طريقة المحدثين ومنهجهم في الحكم على الحديث، يلاحظ أنهم قد حكموا بموازين دقيقة، أشبه بالطريقة الرياضية، التي إن طبقت بصورة دقيقة كانت النتيجة واضحة لا يختلف فيها اثنان، وبين أن الخلاف الواقع في بعض الأحاديث مرده إلى التساهل، أو الدقة في تطبيق هذه الشروط، وأن الحكم على حديث يحتاج إلى إجراء عدد كبير من

العمليات العقلية، فإذا روي لنا حديث من ستة رواة، تطلب الأمر إحدى وسبعين عملية عقلية فيه، وبعد ذلك لو كانت (٧٠) عملية إيجابية وواحدة سلبية نزل الحكم درجة. وهذا المنهج الدقيق يختلف عن المنهج العقلي غير المنضبط، لأن مرده الفهم الذي يتفاوت بتفاوت العقول والأشخاص . وعرض الباحث لنتائج البحث التي تمثلت في الآتي:

١- اهتمام العلماء بنقد الحديث، بشقيه وعدم اقتصارهم على السند، والدور البارز للعقل في ذلك.

٢- عدم الاعتماد على السند فقط في الحكم، واعتماد العقل كذلك من خلال توظيفه في تطبيق الشروط المتفق عليها للحديث الصحيح.

٣- الحكم على الحديث من خلال ما يميله العقل أمر غير منضبط، وذلك لتفاوت مدارك الناس ونظرتهم للأمور.

٤- المنهج النقدي الذي يطمئن إليه الباحث؛ يتمثل بالتطبيق الصحيح والأخذ بعين الاعتبار شقي الحديث، لأنهما خطان متوازيان لا غنى لأحدهما عن الآخر.

٥- تكامل منهج النقد عند المحدثين من خلال استيفاء جوانب البحث النقدي.

الضبط عند المحدثين

د. محمد علي العمري[1]

عالج هذا البحث بتفصيل موجز أحد المعايير التي اعتمدها نقاد الحديث النبوي في ميدان توثيق الرواية، وهو الضبط من خلال توضيح أهميته، وما يلعبه من دور في هذا المجال، حيث تم استعراض أقسامه، وسبل التحقق منه، مع الإشارة إلى أهم مظاهره، وما يترتب على فقدانه عند المشتغلين به في ميدان الرواية، وما إلى ذلك من جزئيات أخرى تتعلق بالموضوع، بما يؤكد ما تمتع به نقاد الحديث من نبوغ وسلامة نهج، ودقة في التتبع للرواة، وموضوعية وشمولية في البحث، وهو مجال سبق في ميدان توثيق النصوص والعلوم العقلية.

وبدأ الباحث بحثه بمقدمة، بين فيها أهمية الحديث النبوي ومكانته، وتنقل الأجيال له عن طريق الإسناد، وهو ما تميزت به الأمة الإسلامية، وهو يعني الإحالة على الغير، وإبراء الذمة، وترك الأمر للسامع من أجل التأكد من صدق أو كذب الخبر.

ولما كانت القدرة على التمحيص والتمييز ليست لكل أحد، والقادر على ذلك قلة، والأمر خطير في الحديث لتعلقه بثاني مصادر التشريع، كان التثبت هو الشغل الشاغل لكل المهتمين بالرواة، فوضعت القوانين والقواعد التي توزن بها الروايات، وقسمت أقساماً تبعاً لمدى موافقة الروايات لتلك القواعد، ومدى توافر شروط القبول فيها.

---

[1] كلية الشريعة، جامعة اليرموك، تاريخ استلام البحث ١٩٩٠/١١/٧م، وتاريخ قبوله ١٩٩٢/٥/١١، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية). المجلد العشرون (أ) العدد الثاني، نيسان ١٩٩٣م، ص ٢٦٩-٢٨٩.

معايير قبول الرواية عند المحدثين:

بين الباحث أن خلاصة هذه المعايير هي مفردات تعريف الحديث الصحيح، مضافاً إليها قبول الأمة، واتفاقها على العمل بحديث ما، فإن لم يتوافر أحد شروط التمكن في أي من المفردات السابقة، كقلة الضبط مثلاً، عدَّ الحديث من قبيل الضعيف.

وتعرض الباحث لتعريف الضبط لغة واصطلاحاً، وبين أن للضبط طرفان، علم عند السماع، وحفظ بعد العلم عند التكلم، ناقلاً كلام الآمدي؛ باشتراط رجحان الحفظ على عدمه في تعريف الضبط.

ثم عرض الباحث لأنواع الضبط، وبين أنه قسمان هما:

١- **ضبط الصدر**، وهو الحفظ بحيث يثبت الراوي ما سمعه مع القدرة على الاستحضار عند الحاجة إليه؛ وشرطه كون الراوي حازم الفؤاد، سريع البديهة، حاضر الذهن.

٢- **ضبط الكتاب**، ويقصد به صون الكتاب الذي يكتب فيه الراوي مروياته؛ من أن يتطرق إليه خلل، من وقت السماع والكتابة، إلى أن يؤدي ما سمعه ويرويه، ويحول دون تغيير ما فيه.

ووضح الباحث السبيل إلى معرفة الضبط، وذكر أن ذلك يتم بطريقين هما:

١- **المقارنة بروايات من عرف بالإتقان**، فيطلق تمام الضبط على من كان تام الموافقة لغيره، أو نادر المخالفة، وهكذا كلما قل الضبط، كان الراوي أقرب إلى الضعف، وكلما كثرت مخالفته وزادت على موافقته للضابطين كان ضعيفاً، وهذا ما استدعى مراقبة الراوي وتتبع طرق حديثه، وهذا فعل النقاد كجواب يحيى لابن عليه بشأن مروياته.

٢- **الامتحان واختبار الرواة**، وذلك بالإدخال على من أرادوا اختباره بما ليس من حديثه، فإن حدث به عرفوا كذبه، أو كانوا يلقنونه فيحدث به، فيعلم غلطه ووهمه، وقد يكون حافظاً مستحضراً، فيصعب تخطئته، كامتحان البغداديين للبخاري وامتحان ابن معين لأبي نُعيم.

وتكلم الباحث عن نسبية الضبط، فذهب إلى أن بعض الحفاظ أحفظ من البعض الآخر، إما إطلاقاً أو أن يكون أثبت وأضبط من غيره في حديث فلان، والخطأ لا يسلم منه إنسان، والناس متفاوتون في مقدار الضبط تبعاً لتفاوت النقاد باعتبار التشدد والتساهل، ولا يضعف من كان قليل الخطأ في روايته، لأن الخطأ طبيعة إنسانية، ويمكن تداركه.

وهناك رواة لا يصح إطلاق التضعيف والتوثيق بحقهم تبعاً لاختلاف موطن الضبط فيهم، من جهة الزمن، أو الشيخ، أو المكان. وقد استخدم علماء النقد مصطلحات خاصة لوصفهم، وإن كان مكانها علم الجرح والتعديل إلا أنها تستخدم في الضبط أيضاً.

وتحدث الباحث عن اختلال الضبط عند الرواة، فبين أن له مجموعة من المظاهر أهمها:

١- الاختلاط والتغير.

٢- رواية الغريب والأفراد بعد اكتشاف ذلك بِسَبْر المرويات.

٣- الغلط والوهم.

٤- السهو والغفلة، ويكون ذلك بالتساهل عند السماع أو عند نسخ المرويات.

٥- قبول التلقين.

وعرض الباحث لمظاهر الضبط عند المحدثين، فذكرها في النقاط التالية:

١- الالتزام برواية الحديث بلفظه دون معناه.

٢- الاحتراز في الرواية عمن كثر خطؤه، ووصف بالغفلة.

٣- الدعوة إلى الاستيثاق عند الشك.

٤- وضع النقط، وتشكيل اللفظ، حتى يؤمن اللبس.

٥- مقابلة الراوي للكتاب مع أصل الشيخ حتى وإن أجازه.

٦- استخدام الرموز المتفق عليها، أو إلحاق السقط.

وتحدث الباحث بعد ذلك عن أثر الضبط في ميدان الرواية، فذكر أهم مظاهره بالآتي:

١- توثيق الرواة وتضعيفهم، تبعاً لما يتمتعون به من قدرة على الضبط.

٢- التمييز بين الأحاديث صحيحها وسقيمها.

٣- التأثير في صحة الأسانيد والمتون.

٤- كشف العلة.

وفي الخاتمة، ذكر الباحث أن الضبط يمثل أحد شرطي الرواية، وأن الاهتمام بالضبط كان قبل عصر التدوين، وبعدها انصب الاهتمام على صحة النقل من الأصل، وأن كل ما سبق يدل بوضوح على تميز جهد المحدثين، وعمق نظرتهم، وشموليتهم في البحث، مما لا يوجد في الأمم الأخرى، ووجود شروط الكتاب وما يتعلق به، يؤكد سبق المسلمين غيرهم في مجال تحقيق النصوص وكتب التراث.

قياس شرط البخاري في الطبقات

د. أمين محمد القضاة [1]

د. شرف محمود القضاة [2]

بدأ الباحثان بحثهما بتمهيد تحدثا فيه عن أهمية شروط البخاري في كتابه، وبينا أن من المصنفين من يذكر شروطه ومنهم من لم يذكرها، حتى جاء من بعدهم فحاول استنباطها، ومن هؤلاء الذين لم يذكروا شروطهم الإمام البخاري في صحيحه، ومن الذين عملوا على استنباط شروطه الحازمي والمقدسي. غير أن الحازمي ذكر شرطاً مهماً هو أن البخاري يخرج لأصحاب الطبقة الأولى بإطلاق، ولأصحاب الطبقة الثانية انتقاءاً، وأما الثالثة فما دونها فلا يعرج عليها.

وقد لاحظ الباحثان من دراستهما لرجال البخاري، أن بعضهم ليسوا من رجال الطبقتين الأولى والثانية، فأثار ذلك الاهتمام، وكانت هذه الدراسة التي تبين مدى تحقق هذا الشرط عند البخاري. فقاما باستقراء مرويات خمسة من الشيوخ المكثرين هم: نافع مولى ابن عمر، وابن شهاب الزهري، والأعمش، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينه، كعينة مناسبة للدراسة. حيث كان منهجهما في الدراسة هو الآتي:

١- حصر تلاميذ هؤلاء الشيوخ من كتب الرجال كتحفة الإشراف، ومن استقراء صحيح البخاري.

---

(1) أستاذ مشارك في قسم أصول الدين، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، تاريخ استلام البحث ١٩٩٢/١٢/٢٧م وتاريخ قبوله ١٩٩٣/٤/١٢م، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)، الجامعة الأردنية. المجلد الحادي والعشرون (أ)، العدد الخامس، تشرين أول ١٩٩٤م، ص١١٩-١٣٨.

(2) كذا ورد في الأصل دون تعريف وهو أستاذ مشارك في قسم أصول الدين، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

٢- بيان عدد روايات الشيوخ ومرويات التلاميذ؛ دون احتساب الأحاديث المعلقة.

٣-تصنيف التلاميذ حسب نص الحازمي، أو ابن رجب، أو أحد علماء الجرح والتعديل، وفي حالة عدم وجود هذا النص، درس الباحثان ترجمته واجتهدا في بيان الطبقة، مع الاعتماد على رأي ابن حجر.

٤- تنظيم جداول:

أ- جدول لكل راو يبيّن رواياته وتلاميذه حسب الطبقات، وما لكل واحد منهم، والنسبة المئوية للروايات وترتيب الرواة بحسب عدد الأحاديث .

ب- جدول عام يبين عدد أحاديث هؤلاء الرواة، وروايات تلاميذهم، ونسبة روايات كل طبقة، ثم بيان النتائج، وتقرير شرط البخاري، ومنهجه في الرواية، فكانت النتائج على النحو الآتي:

* مجموع أحاديث هؤلاء الخمسة في جميع الطبقات هو (٣٥٦١) حديثاً. منها (٢٨٠١) حديثاً مجموع أحاديث رواة الطبقة الأولى، أي ما نسبته ٧٨,٦٥% من مجموع الأحاديث، و (٦٦٩) حديثاً مجموع أحاديث رواة الطبقة الثانية، أي ما نسبته ١٨,٧٨% من مجموع الأحاديث، و(٧٠) حديثاً مجموع أحاديث رواة الطبقة الثالثة، أي ما نسبته ١,٩٦% من مجموع الأحاديث، و (٢١) حديثاً مجموع أحاديث رواة الطبقة الرابعة، أي ما نسبته ٠,٥٩% من مجموع الأحاديث.

وإذا علمنا أن شرط البخاري - كما قرره الحازمي - هو أن يخرج أحاديث الطبقة الأولى استيعاباً، وينتقي من أحاديث الطبقة الثانية، فإن هذه النتيجة تبين أن شرط البخاري في الطبقتين متحقق بما نسبته : ٧٨,٦٥% +١٨,٧٨=٩٧,٤٣%، والنسبة الباقية (٢,٥٧%) خارج شرطه، ويرد على ذلك

السؤال التالي: هل تعني هذه النتيجة مخالفة الشرط الواقع أحاديث الصحيح ؟ أم لهذه النسبة (٢,٥٧%) مبررات أخرى؟ والجواب على ذلك؛ أن هناك مبررات، تبين مدى التزام البخاري في شرطه، وهذه المبررات هي:

١- هؤلاء الرواة الذين رووا (٩١) حديثاً، والذين يشكلون ما نسبته (٢,٥٧%)، قد اختلفت أقوال العلماء فيهم حيث لا نجد إجماعاً للعلماء على جعلهم من أصحاب الطبقة الثالثة أو الرابعة، ولا نستطيع جعلهم في الطبقتين الأولى والثانية، وهذا يعني أن رتبهم ليست على وجه القطع واليقين.

٢- من المعروف أن منهج البخاري في صحيحه، أن يخرج بعض الأحاديث التي في أسانيدها مثل هؤلاء الرواة على سبيل المتابعات والشواهد.

٣- إخراج البخاري أحاديث هؤلاء الرواة هو بحد ذاته توثيق لهم، فالبخاري عالم مقدم في الجرح والتعديل، وقول غيره ليس أولى من قوله في القبول.

٤- إن البخاري لم يخرج لهؤلاء الرواة كل أحاديثهم، بل أخرج لأكثرهم حديثاً أو حديثين، وفي هذا دلالة على أن البخاري كان يقوم بفحص حديثهم، فمن وجده ضبط حديثه قبله ووضعه في الصحيح، لأن الكلام فيهم من جهة الضبط، وهذا ما أثار الشبهة في حديثهم، فإذا ثبت ضبطهم من خلال المقارنة زالت هذه الشبهة.

٥- إن بعض هؤلاء الرواة قد أخرج له البخاري مقروناً بغيره، مما يؤكد سلامة منهج البخاري في الاحتياط لنفسه عند وجود أدنى شك.

* **وخلاصة القول** أن ما ذكره الحازمي من شرط البخاري في الطبقات هو أمر مقرر وواقع، وكتاب البخاري يشهد لذلك، وهذه الدراسة قد أثبتت من خلال الاستقراء صحة هذا الشرط عند إمامنا البخاري، والله أعلم.

الصحابة المكثرون من الرواية في ضوء قاعدتي التحمل والأداء

د. محمد عيد الصاحب[1]

تناول هذا البحث مسألة إكثار بعض الصحابة في الرواية وتميزهم عن غيرهم في ذلك، لأن هذه المسألة شكلت مدخلاً للطعن والتشكيك في الحديث، ولقد قام البحث بتوضيح مسألة الإكثار، والأسباب التي أدت إلى ذلك بناءً على قواعد علم الحديث التي تضبط موضوع الرواية تحملاً وأداءً، حيث قام البحث على الفصل بينهما، ودراسة كل أمر على حدة، لأن الدمج وعدم التمييز بينهما هو مصدر الخلط والتشكيك، وقد تمّ في هذا البحث استعراض أسبابهما، واستعراض نماذج من الصحابة المكثرين من خلال النظر في أحوالهم بالنسبة للتحمل والأداء، فكانت النتيجة توافر الأسباب لهم في التلقي والأداء، وكانوا على هذه الصورة من الكثرة، وقد اشتمل البحث على أربعة مطالب، وخاتمة حوت نتائج البحث.

وفي المطلب الأول عرض الباحث لمعنى التحمل والأداء وبيان شرطهما، ومسائل تتعلق بهما وأقسام الصحابة فيهما وذلك على النحو الآتي :

أولاً: معنى التحمل والأداء وشرطهما: فالتحمل هو تلقي الحديث وسماعه بأي طريقة من طرق المعرفة، وشرطه التمييز والفهم، وأما الأداء فهو رواية الحديث وتبليغه، وشرطه العدالة والضبط.

ثانياً: مسائل تتعلق بقاعدتي التحمل والأداء هي:

---

[1] أستاذ مساعد في كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، تاريخ استلام البحث ١٩٩٢/١١/١م تاريخ قبوله ١٩٩٣/٩/٨م، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات. المجلد الحادي والعشرون، كانون أول ١٩٩٤م، العدد السادس من ص٣٤٣ – ص٣٧١ .

١- لا بد من بيان أن التحمل والأداء قاعدتان منفصلتان، رغم الصلة الوثيقة بينهما ولكل شروطها، ويلزم من ذلك الفصل بينهما عند الدراسة.

٢- لا يتحقق الأداء إلا بتحقق التحمل، وليس العكس لأنه يقوم عليه وجوداً وعدماً، وليس هذا شرطاً في التحمل.

٣- كثرة التحمل سبب لكثرة الأداء، كما أن قلة التحمل سبب لقلة الأداء.

٤- قلة التحمل ليست السبب الوحيد في قلة الأداء، فقد يتحمل الشخص الكثير ولا يؤدي إلا القليل لسبب من الأسباب.

٥- وجود التحمل ليس شرطاً في وجود الأداء، فربما وجد التحمل ولم يوجد الأداء لسبب من الأسباب.

٦- يجوز أن يقع التحمل قبل وجود الأهلية (الإسلام والاحتلام)، أما الأداء فلا بد له من كمالها.

٧- سن التحمل أسبق من سن الأداء، وعليه فدائرته أوسع لتقدم سن التحمل، وإمكانية حصوله تسبق الأداء.

ثالثاً : أقسام الصحابة في التحمل والأداء، بين الباحث أن الصحابة في التحمل والأداء أقسام:

فمنهم من كان مكثراً في تحمله، وهذا القسم على ثلاثة أنواع:

١- مكثر في الأداء.

٢- متوسط.

٣- مقل فيه.

ومنهم من كان متوسطاً في تحمله، وهذا القسم نوعان:

١- متوسط في الأداء.

٢- مقل فيه.

ومنهم من كان مقلاً في التحمل ومقلاً في الأداء.

ومنهم من تحمل بالدرجات السابقة ولم يؤد شيئاً.

وفي المطلب الثاني عرض الباحث لأسباب كثرة التحمل وهي:

١- طول الصحبة.

٢- شدة الملازمة لرسول الله ﷺ.

٣- التفرغ لطلب العلم.

٤- الحرص على طلب العلم.

٥- إدراك النبي ﷺ بالمدينة.

٦- الكتابة عنه ﷺ.

وفي المطلب الثالث عرض الباحث لأسباب كثرة الأداء وهي:

١- تأخر الوفاة بعد النبي ﷺ.

٢- الزيادة المطردة لرواية الحديث بالبعد عن عصر النبي ﷺ.

٣- إدراك عصر الرواية بعد خلافة عمر رضي الله عنه.

٤- التفرغ لنشر العلم.

٥- التصدي للفتيا.

٦- قوة الحفظ ونشاط الذاكرة، ومن العوامل التي ساعدت على قوة الحفظ:

أ- مذاكرة الحديث واستظهاره.

ب- قوة الحفظ ببركة النبي ﷺ وبركة دعائه.

٧- الاستقرار بالمدينة والإقامة بها، لكونها مركز العلم.

وفي المطلب الرابع عرض الباحث لنماذج من الصحابة المكثرين. حيث تناول أمثلة من الصحابة المكثرين ليعرف كم من الأسباب السابقة انطبقت على حياتهم حتى جعلتهم من المكثرين تحملاً وأداءاً، واستعرض حال أبي هريرة وابن عمر وعائشة. فكانت النتيجة أنه قد توافرت لكل منهم أربعة من الأسباب

السنة في كثرة التحمل. وأما في جانب الأداء فقد توافرت لديهم أسباب الكثرة كلها.

نتائج البحث:

وفي الخاتمة عرض الباحث نتائج البحث، وكانت على النحو الآتي:

١- عند دراسة موضوع الإكثار والإقلال من الرواية، لا بد من التفريق بين التحمل والأداء، ودراسة كلٍ على حدة.

٢- لا يعني وجود التحمل الكثير أن يحصل الأداء الكثير لأنهما أمران منفصلان، ولكل منهما ظروفه وأحواله.

٣- هناك فريق من الصحابة توافرت لهم الظروف والأسباب التي أدت إلى كثرة تحملهم، ولكن لم تتوافر لهم الظروف نفسها عند الأداء فقل أداؤهم، وهذا الفريق لا يصلح أن يقاس عليه من أكثر من الرواية.

٤- إن الصحابة المكثرين في الأداء، تهيأت لهم ظروف وأسباب واحدة في معظمها.

٥- المدة الزمنية التي عاشها الصحابي بعد رسول الله ﷺ، كان لها أثر واضح في الإكثار والإقلال من الرواية.

٦- تميز أبو هريرة ﷺ من بين الصحابة جميعاً بتفرغه التام لطلب العلم، وقربه من النبي ﷺ عوضه عن تأخر الصحبة، كما تميز بقوة الحفظ وكثرة الأداء، وذلك لاختصاصه من بين الصحابة رضوان الله عليهم بدعاء النبي ﷺ له بالحفظ وعدم النسيان.

التحويل في صحيح البخاري ومنهجه فيه

د. أمين محمد القضاة[1]

يتناول هذا البحث موضوعاً مهماً يتعلق بمناهج البخاري في صحيحه، وهو موضوع التحويل، سلك فيه الباحث مسلك الاستقراء لهذه الظاهرة في صحيح البخاري، ثم استخرج مناهجه، وبين أهدافه وشروطه.

وقد أظهر هذا البحث مدى دقة البخاري في التصنيف والترتيب والتنسيق، بهدف إفادة القارئ وتنبيهه إلى القضايا الدقيقة الهامة، فكشف عن فوائد ضرورية للإسناد، من أجل فهم طرق الحديث، وبين الباحث أن هذا لا يقلل من الاعتناء بالمتون، وترجع الأهمية في ذكر هذه القضايا، إلى بيان الفوائد التي لا يذكرها البخاري بصراحة. وقد تناول الباحث في بحثه المسائل التالية:

* **معنى التحويل وآراء العلماء فيه،** وعرض فيه لستة أقوال وردت في المسألة ووجد أنها جميعاً تتفق في أن هذا المصطلح رمز لبيان إسناد جديد، والتنبيه على ذلك بهذا الرمز، وأن من فوائد هذا المصطلح لفت نظر القارئ لدفع التوهم في دمج إسنادين معاً، وذهب الباحث إلى أن رأي الجمهور هو أن معنى هذا الرمز (تحويل)، وأن هذا الرأي هو الأكثر شيوعاً والتصاقاً بواقعه.

ثم عرض الباحث في جداول؛ أرقام الأحاديث التي وقع فيها التحويل، معتمداً الطبعة السلفية، ومقارناً بها النسخة السلطانية، مع ذكر أماكن الاتفاق والاختلاف، فتوصل إلى وجود (١٥١) تحويلة، منها (٩٩) تحويلة متفق عليها. و(٥٢) تحويلة مختلف فيها، ثم عرض جدولاً آخر ذكر فيه مواضع التحويل ونسبتها من أجل معرفة مناهج البخاري في ذلك.

---

[1] أستاذ مشارك، قسم أصول الدين، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، تاريخ استلام البحث ١٩٩٣/١٢/١١ م، وتاريخ قبوله ١٩٩٤/٦/٢١م، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات. المجلد الثاني والعشرين، العلوم الإنسانية (أ) العدد الرابع آب ١٩٩٥م، ص ١٨٣١-ص١٨٤٩.

أهداف البخاري في التحويل:

الهدف الأول: الاختصار، وقد ظهر في ثلاثة أحوال:

أ- اختصار جزء من السند ثم اختصار المتن كاملاً، وذلك بعدما يكون الرمز بعد التابعي أو من هو دونه.

ب- اختصار المتن كاملاً مع ذكر كامل السند، وذلك بعدما يكون الرمز بعد النبي عليه الصلاة والسلام أو الصحابي.

جـ- اختصار جزء من المتن مع ذكر باقي المتن، ثم ذكر السند كاملاً، وذلك بعدما يكون الرمز بعد جزء من المتن.

الهدف الثاني: التنبيه إلى أهمية الطرق الأخرى - المتابعات - ويمكن ملاحظة ذلك في:

أ- التعريف بأسماء بعض الرواة الذين وقع الاختلاف في أسمائهم.

ب- بيان صيغ الأداء الدالة على التحمل، وبخاصة تلك التي ورد فيها التصريح بالسماع من أجل إثبات الاتصال أو تأكيده .

جـ- إثبات سماع بعض الرواة الذين وصفوا بالتدليس.

د- إظهار مدار الرواية، خصوصاً عند الزيادة أو المخالفة، من أجل التسهيل في الترجيح والاحتجاج والاستدلال .

شروط البخاري في التحويل:

عرض الباحث لشروط التحويل عند البخاري، وجعل ذلك في ثلاث نقاط على النحو التالي:

الأول: استواء مراتب الرواة الذين حول أسانيدهم ومروياتهم لبيان علو درجتهم في الرواية، إلا في حالات قليلة، فقد يقرن الراوي بآخر تقوية له.

الثاني: تساوي المتون في المعنى، فقد يكون هناك اختلاف، لكن المعاني متقاربة، أما في حالة الاختلاف فإما أن يذكر السند وجزءاً من المتن الواقع فيه الاختلاف، ثم يضع حرف التحويل، أو لا يلجأ للتحويل نهائياً.

الثالث: يشترط أن يكون الصحابي في الحديثين واحداً، حتى لو كان التحويل بعد ذكر النبي ﷺ، أو بعد ذكر جزء من المتن.

مناهج البخاري في التحويل:

وضح الباحث منهج البخاري في التحويل، وجعل ذلك في النقاط التالية :

الأول: ما كان التحويل فيه بعد ذكر جزء من المتن، من أجل بيان الاختلاف في المعنى، أو ما يترتب عليه من حكم، فيضع حرف التحويل بعد الاختلاف.

الثاني: ما كان التحويل فيه بعد ذكر النبي ﷺ، وذلك عندما يتعلق الأمر بالسند وبخاصة عند الصحابي، ولا يكون في المتن كبير اختلاف، كاختلاف صيغة الأداء الدالة على طريقة تحمل الصحابي، أو اختلاف صيغ الأداء بين التابعي والصحابي، وبخاصة عند الخوف من الإرسال أو التدليس، بحيث تصرح بعض الروايات بالسماع.

الثالث: ما كان التحويل فيه بعد ذكر الصحابي، ويكون ذلك عندما تكون إحدى الروايات متصلة والأخرى مرسلة، فيذكرهما معاً لإزالة اللبس، أو أن يكون التابعي الراوي عن الصحابي متهماً بالتدليس وقد عنعن، فيذكر الروايتين معاً لنفي التدليس وإثبات الاتصال، أو أن يكون الحديث مروياً من طريق صحابي عن صحابي، وذلك خشية الوقوع في اللبس أو الوهم، وقد يجمع البخاري بين أكثر من منهج في آن واحد.

الرابع: ما كان التحويل فيه بعد ذكر التابعي، ويقوم بذلك عندما يكون أحد الراويين عن ذلك التابعي ليس بمستوى رجال البخاري، فيقرنه البخاري بمن هو

ثقة، أو أن يكون أحد الراويين عن التابعي قد ذكر اسمه مهملاً غير منسـوب، والآخر مصرح باسمه وكنيته خصوصاً عند الخوف من وقوع الوهم لمشـاركة غيره في الاسم.

الخامس: ما كان التحويل فيه بعد تابع التابعي أو من دونه، وذلك عندما تكون إحدى الروايتين عالية والأخرى نازلة، وغالباً ما تكون النازلة أقـوى، أو أن يروي عن شيوخه فيختلف اللفظ، فيذكر رواية كل منهما في موضـع، أو أن تختلف صيغ الأداء بين الراويين اللذين يرويان عمن وضع عنده حرف التحويل.

الخاتمة:

وقد اشتملت على ما يلي:

١- عدد الأحاديث التي وقع فيها التحويل هو (١٥١) حديثاً، أي ما نسبته ١,٩٩% من أحاديث البخاري .

٢- معظم حالات التحويل في السند، وكانت مـن أجـل إظـهار فوائـد إسنادية.

٣- تدل هذه الظاهرة على دقة البخاري في التصنيـف والـترتيب، مـع الحرص على تنبيه القارئ وفائدته في قضايا دقيقة .

٤- حرص البخاري على ذكر القضايا الإسنادية، لا يقلل مـن صـورة اعتنائه بالمتون، مما يرفع من شأنه في كل المجالات .

٥- منهجه في بيان فوائد السند والمتن، يأتي ضمن منهجه في التبويـب والترتيب والتنسيق، ومن ذلك التحويل .

٦- استعماله لهذا المصطلح يدل على استقراره قبله، مما يؤكد أن قواعـد علوم الحديث قد عرفت دلالاتها واصطلاحاتها قبله، وأنه أحـد مـن شارك في ترسيخها، مما يزيد الباحث ثقة بعناية الأمة وعلمائها بسـنة النبي ﷺ، وأن النقل قام على قواعد علمية ناضجة وأسس موضوعية.

الصحابة الذين وصفهم أبو حاتم بالجهالة ودلالة الجهالة عنده

د. شاكر ذيب فياض[1]

يعني لفظ مجهول عند جماهير المحدثين، عدم توافر معلومات عن الراوي تتعلق بتوثيقه أو بتضعيفه، غير أن لأبي حاتم في المجهول اصطلاحاً خاصاً به، وقد بين مراده عدد من العلماء، لكن أبا حاتم أطلقه على عدد من الصحابة مع علمه بصحبتهم، ولم يبين أحد مراده في ذلك.

فجاء هذا البحث يجمع بين أقوال العلماء في معنى المجهول عنده، وبين استخدامه لألفاظ ترادف المجهول وتماثله في الدلالة، ثم سرد أسماء الصحابة الذين أطلق عليهم هذا الوصف، مع بيان نصه على صحبتهم أو عدم نصه، وأخيراً توضيح دلالة لفظ المجهول إذا أطلقه على الصحابي، خصوصاً بعد أن تبعه على إطلاقه هذا دون تعقب له، الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال، وذلك في أربعة من الصحابة.

وقد عرض الباحث ما كتب في النقاط التالية:

أولاً: أقوال العلماء في المجهول عند أبي حاتم:

وبالإحصاء تبين أن هناك (١١٩٦) راوياً قال فيهم أبو حاتم مجهول : منهم (٨١٦) راوياً ذكر أبو حاتم لكل منهم تلميذاً واحداً و (٢٨٠) راوياً، لم يذكر لأي منهم أي تلميذ و (١٠٠) راوٍ ذكر لكل منهم تلميذين أو أكثر، ثم نقل مجموعة من أقوال العلماء الذين تكلموا في المسألة يفهم منها:

---

[1] أستاذ مساعد، قسم الثقافة الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، تاريخ استلام البحث ١٩٩٤/٦/١٩ م، وتاريخ قبوله ١٩٩٥/٨/١٩ م. - المجلد الثاني والعشرون، العلوم الإنسانية (أ)، العدد السادس، الملحق، ١٩٩٥، من ص ٣٦٢٧- ص٣٦٤٤ .

أ- مفهوم اصطلاح أبي حاتم للفظ مجهول أعم من مفهومه عند النقاد الآخرين، فهو يريد جهالة العين أو الحال وهم يريدون جهالة العين فقط، وأكثر عبارة ظهر فيها التنبه لإطلاقه هي عبارة ابن حجر.

ب- الإحصائيات السابقة لا تسلم للتهانوي في أن الغالب عند أبي حاتم أنه يريد جهالة الوصف دون جهالة العين.

جـ- الأمثلة التي ذكرها السخاوي لبيان أن الراوي المجهول عند أبي حاتم يروي عنه أكثر من واحد، كان الأولى به ذكر مثال موجود في الجرح والتعديل، ذكر له فيه ستة من الرواة عن راوٍ مجهول عنده، بدل المثال الذي ذكره والذي يوجد فيه أربعة من الرواة عنه فقط.

ثانياً: ألفاظ استعملها أبو حاتم تفيد الجهالة:

استخدم أبو حاتم ألفاظاً مرادفة للجهالة كثيرة، ولكنها في إطلاقه على الصحابة عددها أربعة هي :"مجهول"، "لا أعرفه"، "لا يعرف"، "غير معروف" وبين الباحث أنه بتتبع أقوال أبي حاتم وابنه توصل إلى أنها كلها بمعنى واحد.

ثالثاً : أطلق أبو حاتم على أربعين من الصحابة لفظ الجهالة أو ما يرادفه

وبالنظر في تراجمهم يمكن تقسيمهم إلى:

أ- صحابة صرح أبو حاتم بصحبتهم.

ب- صحابة نص ابنه على صحبتهم.

جـ- صحابة لم ينص أي منهما على صحبتهم وهي ثابتة في المصادر الأخرى. ويمكن رد الفئة الثانية إلى الأولى كما قرر المعلمي في مقدمة كتاب الجرح والتعديل، أما الثالثة فلا بد من النظر في المصادر الأخرى، لإثبات صحبة هؤلاء المذكورين بالجهالة.

رابعاً: دلالات لفظ المجهول إذا قاله أبو حاتم في الصحابة:

وبعد أن سرد الباحث أسماء الصحابة طرح تساؤلاً هو: هل حكم أبي حاتم على هؤلاء بالجهالة ينفي عنهم ثبوت العدالة؟ أم أن له مـــراداً غـــير مرتبــط بالعدالة؟ وقد بين الباحث أنه لا بد قبل البحث عن جواب هـــذا الســؤال، مـــن التعرض لتعريف الصحابي عنده، لعله يعين على إزالة الإشكال، فإن كان يوجـد خلاف حول ثبوت الصحبة لرجل ما، فيمكن لمن لا يرى ثبوت الصحبة لــه، أن يصف الرجل بما يراه لائقاً به، فهل كان في حكمه هذا ينازع في ثبوت الصحبة لهؤلاء؟ وعند البحث عن تعريف لأبي حاتم يبين من هو الصحابي، لـــم يجـد الباحث نصاً في ذلك، ولكنه وقف على نصوص عنده وعند أبي زرعة لايريـان فيها صحبة الصحابي الصغير ولما كان قولهما يتعلق بصغار الصحابـــة، فإنـه يمكن القول أن إطلاق الجهالة غير مرتبط بثبوت الصحبـــة، أو عـــدم ثبوتـــها، باعتبار أن بعض من ضعفهم كانوا من أهل بدر مثلاً.

وبعد ما سبق يمكن الرجوع للإجابة على السؤال المتقـــدم، حيـــث بيـــن الباحث حرصه على تتبع أقوال العلماء في الإجابة عن السؤال المتقدم، فتوصــل إلى قولين لابن حجر، وأضاف من عنده قولين آخرين اجتهاداً، فتحصـــل فـــي المسألة أربعة أقوال:

القول الأول: صحابة ليس لهم رواية، حيث قال ابن حجر في ترجمة أحـد الصحابة، إن أبا حاتم يطلق عليهم اسم الجهالة، لا يريد به جهالة العدالة، إنمـــا يريد أنهم من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين، فعلق الباحث على هذا، أن الأمر أعم من كونهم من الأعراب، لوجود قرشيين بينهم، وأن المقصود مـــن عدم رواية أئمة التابعين عنهم، هو عدم وجود رواية لهم أصلاً، أو عدم وقـــوف أبي حاتم على رواية لهم، وذلك بسبب تقدم وفاة الصحابي، وعند البحـــث فـــي الأمثلة وجد أن عددهم ثمانية عشر صحابياً.

القول الثاني: إن الضعف إنما جاء إليهم من قبل الرواة عنهم، قال ابن حجر في ترجمة أحد الصحابة: "وبعد استعراض الأمثلة، تبين أن عدة الصحابة من هذا الصنف اثنا عشر صحابياً".

القول الثالث: أن يقال في الصحابي أكثر من اسم، ولا وجه للترجيح عند أبي حاتم، ولا يدري إن كانت هذه كانت هذه الأسماء لصحابي واحد، أو لأكثر من صحابي، فعندئذ يقول أبو حاتم مجهول، يريد به عدم التحقق من الاسم، وعدم معرفته معرفة دقيقة مقطوعاً بها، ولا يريد بالجهالة المعنى الاصطلاحي، وبعد استعراض الأمثلة، تبين أن عدة الصحابة من هذا الصنف تسعة صحابة.

القول الرابع: أن تكون للصحابي رواية، لكن عن غير رسول الله ﷺ، مع إمكان أن تكون له رواية عنه ﷺ، ومثاله معبد بن خالد الجهني، ولأنه قديم الإسلام، ومتأخر الوفاة، ثم لا يوجد له رواية عن النبي ﷺ، فمن المحتمل أن إطلاق أبي حاتم الجهالة عليه لهذا.

وبعد: فيلاحظ أن الأقوال الأول والثاني والرابع متعلقة بالرواية، بعدم ثبوتها عن الصحابي، أو بعدم وجودها أصلاً، أما القول الثالث فمتعلق بعدم التحقق من اسم الصحابي.

الإسناد العالي وأثره في حفظ الصحابة وضبطهم

د. "محمد عيد" محمود الصاحب[1]

يتناول هذا البحث موضوع الإسناد العالي، من حيث بيان أقسامه وأنواعه، ورغبة العلماء في طلبه والحرص عليه، ثم بيان العلاقة بين طول الإسناد وتجويز الوهم والخطأ في رواية الحديث ونقله، وبيان علو إسناد الصحابة، وأثر هذا العلو في حفظهم وضبطهم ودقة نقلهم للحديث، بسب تلقيهم المباشر عن الرسول ﷺ. وقد بدأ الباحث بحثه هذا بمقدمة، تكلم فيها عن أهمية طلب الإسناد العالي، وأنه سنة حميدة، قام بها الصحابة وكان سبباً من أسباب حفظهم وضبطهم، وبعد الخطأ والوهم عنهم، وأن الغرض من هذا البحث، هو بيان أثر علو إسناد الصحابة؛ في حفظهم وضبطهم، وإتقانهم للرواية، حيث قامت خطة البحث على أربعة مطالب بعد المقدمة يعقبها خلاصة فيها أهم النتائج، وأما المطالب فهي:

المطلب الأول: تعريف العلو، وبيان أقسامه وأنواعه

قام الباحث في هذا المطلب بعرض التعريف اللغوي والاصطلاحي، وبيان أقسام العلو وهي:

أ- **العلو المطلق:** وهو ما فيه قرب من حيث العدد من النبي عليه الصلاة والسلام، وهو أعظم الأنواع وأجلها إذا كان إسناده صحيحاً نظيفاً خالياً من الضعف.

---

(1) أستاذ مساعد، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، تاريخ استلام البحث ١٩٩٥/٧/٥ م، وتاريخ قبوله ١٩٩٦/٦/١٩م، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية. المجلد الثالث والعشرون، علوم الشريعة والقانون، العدد الثاني، كانون الأول ١٩٩٦، من ص٢٠٥-ص٢١٦.

ب- **العلوم النسبي**: وهو أربعة أنواع:

١- القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر العدد إلى النبي ﷺ.

٢- العلو بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الستة، وله أربعة صور هي: الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة.

٣- العلو بتقدم وفاة الراوي، وإن تساويا في العدد.

٤- العلو بتقدم السماع، فيعلو وإن تساويا في العدد.

- وهناك نوع ملحق به، وهو ما له حكم العلو، ويكون باجتماع أكثر من راو في طبقة واحدة من الإسناد، حيث يكون حكمهم حكم الراوي الواحد، فيعلو هذا السند إن تساوى مع غيره في عدد الرواة.

وتبين الباحث أن أسباب العلو الحقيقي والنسبي تنحصر في قلة عدد الرواة، إمّا إلى النبي ﷺ، أو إلى أحد الأئمة، أو أحد شيوخ المصنفين، وكذلك في تقدم الزمان، إما وفاة أو سماعاً، من غير نظر إلى العدد.

جـ- **العلو المعنوي**: وهو باعتبار الصحة وسلامة السند، وألحق به بعضهم التفرد بالسند مع الحاجة إليه.

المطلب الثاني: موقف العلماء من طلب الإسناد العالي

اعتبر العلماء طلب الإسناد العالي من السنة استنباطاً من حديث ضمام بن ثعلبة كما نص عليه الحاكم، ولكن العلائي نفى هذا الاستنباط لأنه انتقال من الشك إلى اليقين، وأنه لم يكن مسلماً حينئذ، وأجيب عليه بأنه لا بأس من التحمل حين الكفر، وأنّ العلو ما هو إلا طلب الزيادة في القوة، ثم ناقش الباحث من فضّل النزول احتجاجاً باقتضاء المشقة التي تعظم الأجر، وذهب إلى أن ذلك ترجيح بأمر أجنبي لا يتعلق بالتصحيح والتضعيف كما نص على ذلك ابن حجر، وأن فائدة هذا الأمر كانت قبل استقرار الأحاديث في الكتب، أما بعد ذلك فالرغبة لم تعد ملحة، وإن غالى فيها بعض المتأخرين، فسببت بعض الخلل في

الصنعة، ولم يقتصر الاهتمام بالإسناد العالي على الرحلة، بل تعداه إلى تـــأليف الكتب ذات الأسانيد العالية، وهي كتب العوالي، والوحدانيات حتى العشـــاريات -وضرب الباحث أمثلة عليها- من أجل تمييز الأسانيد العالية وبيان رفعتها.

المطلب الثالث: طول الإسناد وتجويز الوهم والخطأ

بين الباحث أن تجويز الوهم والخطأ، واحتمال وقوع الخلل، يــزداد مــع طول السند ويقل مع قصره، لأنه يحتاج في حفظه وضبطه إلى جهد كبير بسبب كثرة الرواة، والتشابه في الأسماء، والتداخل في الرواية، واختـــلاف أحوالـــها، وتعدد صورها، حتى يكاد يتلاشى هذا التجويز وينتفي هذا الاحتمال في حق من سمع من النبي ﷺ، وأخذ الحديث بدون وساطة، وهذا الأمر لا ينطبق إلا علـــى الصحابة.

المطلب الرابع: أثر العلو في حفظ الصحابة للحديث وإتقانهم لروايته

بين الباحث أن الصحابة فاقوا غيرهم من الرواة بقـــوة الحفـــظ، وإتقـــان الرواية، لأسباب بعضها يعود إلى النبي عليه الصلاة والسلام، مثل تمهله عنـــد الإلقاء وإعادته للحديث، وبعضها يعود إلى الصحابة أنفسهم مثل علو إســـنادهم وتقواهم وقوة إيمانهم، واختصاص بعضهم ببركة دعاء النبي ﷺ، فكـــان مـــن الأسباب السابقة؛ علو الإسناد الذي هو موضوع هـــذا المطلـــب، حيـــث تلقـــى الصحابة العلم من النبي عليه الصلاة والسلام دون وساطة، وكان ذلك سبب فـــي قلة الوهم، وندرة الخطأ، فإذا انعدم الإسناد كاد ينعدم الخطأ. وتفصيل ذلك بـــأن الصحابة هم أول حلقات السند ومنهم تفرعت الأسانيد، فكان المخرج واحداً ثـــم تعدد بالتبليغ، وكان العدد يزداد كلما بعدت الطبقة عن النبي ﷺ، وحفظ المتـــون أسهل من حفظ الأسانيد لتشابه الأسماء، وتعدد الأحوال والصور، مما يســـتلزم مزيداً من الجهد، فالعلو المطلق هو أعظم الصور بسبب القرب من النبـــي ﷺ،

ورواية الصحابة أعظم صور هذا النوع، وطبقتهم تعد أعلى من طبقة التـــابعين وهلم جرا، وبهذا العلو امتازوا بالرواية والضبط.

نتائج البحث

١- علو الإسناد يبعد الرواية عن الخلل لأن طول الإســـناد يكــثر معــه احتمال الخطأ، بخلاف القصر الذي يقل معه هذا الاحتمال.

٢- تقديم الإسناد العالي في حال كونه صحيحاً خالياً من العلـــل، وبـــهذا يفسر سبب نزول بعض الأئمة طلباً للصحة.

٣- تعدد الرواة في طبقة واحدة حكمهم حكم الراوي الواحد، ولهذا يعتـبر الإسناد مع التعدد في الطبقة أعلى من غيره في حال تساوي العدد مــن غير تعدد.

٤- تقدم الوفاة سبب لعلو الإسناد في الرواية علـــى المتــأخر وفـــاة وإن تساوى العدد.

٥- الاهتمام بالإسناد العالي والحرص عليه إنما هو مــــن أجـــل تقويـــة الحديث ورفع درجته وما في ذلك من الاطمئنان بسلامته.

٦- تعد أسانيد الصحابة بالنسبة لمن جاء بعدهم أعلى الأســـانيد، وهــذا التمييز ساعدهم في الحفظ والإتقان، وصرف جـــهودهم إلـــى ضبـــط المتون.

٧- وقوع الوهم والخطأ في الأسانيد أكثر منه في المتون، وذلك بســـبب كثرة الرواة، وتشابه الأسماء، وتداخل الرواية، وهذا النوع من الخلـــل لم يقع في نقل الصحابة لانعدام السند في حقهم.

٨- كلما طال السند زاد العبء في حفظ الحديث وضبطه ونقله، لأن عدد النقلة يزداد ببعد الراوي عن العصر الأول، مما يحتـــاج معـــه إلـــى مضاعفة الجهد، وزيادة التحري والضبط.

عرض الحديث على القرآن

د. ياسر أحمد الشمالي(١)

تناولت هذه الدراسة مسألة عرض الحديث على القرآن وبيان المقصـــود بذلك، والجذور التاريخية لهذه الفكرة، والتحقيق في صحة الحديث المروي فـــي ذلك، مع إبراز علاقة القرآن بالسنة، وتوضيح الاتجاهات التي تقدم ظاهر القرآن على السنة، مع بيان مسالك أهل البدع في ذلك اتباعاً للـــهوى، ومـــع توضيـــح المنهج الصحيح في المسألة، وبيان الحكمة من وجود التعارض المتمثل في إثارة العلم، والتدبر والابتلاء.

أما بالنسبة للدراسات السابقة، فلا يوجد تصنيف مستقل في ذلك، بل تـــم تناول المسألة في كتبُ مشكل الحديث ومختلفه، وكتب التفسير، وشروح الحديث، مثل كتاب ابن قتيبه تأويل مختلف الحديث، وكتاب الطبري تهذيب الآثار، وكتاب الطّحاوي في مشكل الآثار، والزركشي في الإجابة عما استدركته عائشة علـــى الصحابة.

وقد انتظم عقد هذا البحث في سبعة مطالب وخاتمة على النحو الآتي:

المطلب الأول: الحديث لا يعارض القرآن

بين الباحث أن القرآن والسنة مصدرهما واحـــد، وأن الاختـــلاف غـــير متصور لاتحاد المصدر، وعلى هذا المعنى دارت أقوال العلماء كالشاطبي الـــذي وصل إلى نتيجة مفادها "أنك لا تجد البتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما

---

(١) أستاذ مساعد، قسم أصول الدين، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، تاريخ اســـتلام البحـــث ١٩٩٥/٧/٢٨ م، وتاريخ قبوله ١٩٩٦/٧/١٣م، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلـــد الثالث والعشرون، علوم الشريعة والقانون، العدد الثاني، كانون الأول ١٩٩٦م، ص٢١٧- ص٢٣٦.

بحيث وجب عليهم الوقوف، لكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ أمكن التعارض عندهم... وأن الخلاف لو كان مستساغاً بين الأدلة لأدى ذلك إلى التكليف بما لا يطاق". وأن السبب في وجود التعارض هو عدم التدبر والفهم.

المطلب الثاني: أحكام جديدة زائدة

بين الباحث أن السنة النبوية تأتي بأحكام لم ينص عليها القرآن لا عموماً ولا خصوصاً بل سكت عنها، وذلك ناشئ عن كونها مصدر تشريعي مستقل، وإن كان بعض العلماء كالشاطبي أرجع السنة المسكوت عنها في القرآن إلى الكتاب، وأنها داخلة تحت نصوصه، إلا أنه يثبت لها أحكاماً جديدة، وإن لم يجعلها مستقلة فالنتيجة واحدة، وأدلته هو ومن ذهب معه هي أن القرآن دل على وجوب العمل بالسنة، وأن السنة مفصلة له، وأنها جاءت لتحقيق مقاصد التشريع والمعاني الكلية التي قصدها القرآن، وأن السنة تلحق بعض الأحكام بقواعد عامة، مثل الطيبات والخبائث، أو عن طريق القياس.

المطلب الثالث: تخريج ودراسة الحديث المروي

جاء حديث عرض الحديث على القرآن، بألفاظ مختلفة ومعنى واحد، وذلك عن جماعة من الصحابة هم عبد الله بن عمر، وعلي بن أبي طالب، وثوبان، وأبي هريرة رضي الله عنهم، وجميع أسانيد هذا الحديث واهية وساقطة تدور على متروكين، ومتهمين بالكذب، ومجاهيل، ومغفلين توضع لهم الأحاديث، فهو حديث باطل من جميع طرقه، وقد حشد الباحث مجموعة من أقوال العلماء في رد الحديث سنداً ومتناً، ووضح أن متن الحديث ينعكس عليه بالبطلان، لأنه يخالف ما في كتاب الله من إطلاق التأسي بالرسول ﷺ والأمر بطاعته، وناقش الباحث أقوال العلماء الذين اكتفوا بتضعيفه دون بطلانه كالسباعي في كتابه السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي.

المطلب الرابع: المراد بعرض الحديث على القرآن

وفيه بين الباحث أن المراد بعرض الحديث على القرآن معنيان:

الأول: طلب مصداق الحديث من القرآن، يعني طلب ما يوافقه ويؤكده من عموم القرآن أو خصوصه، على سبيل الاستظهار وبيان الموافقة، مع الاعتقاد بعدم وجود ذلك لكل حديث، بل قد يوجد أحكام لم ينص عليها صراحة وإن كانت داخله تحت مقصود أو عموم. وأن هذا المعنى لا غبار عليه، وقد ورد ما يدل عليه من الرسول ﷺ ومن فعل صحابته والتابعين.

الثاني: الطعن في صحة أي حديث لا يوجد ما يوافقه من نصوص القرآن، بمعنى رد كل حديث جاء بحكم لم ينص عليه القرآن، وهذا المعنى مردود، وقد نبه على رده الصحابة الكرام، والتابعين الإجلاء، مثل ابن مسعود وعمران بن حصين من الصحابة، وسعيد بن جبير وعبد الرحمن بن يزيد من التابعين.

المطلب الخامس: توهم بعض الصحابة وأمهات المؤمنين وجود تعارض بعض الأحاديث وظاهر القرآن

ومن الأمثلة على ذلك؛ استشكال حفصة لقضية ورود النار واستشكال عائشة مناقشة الحساب، وبيان الرسول لذلك.

المطلب السادس: مخالفة الحديث للقرآن من ضوابط الحديث الموضوع

ومثل الباحث عليه بحديث خلق التربة، وبأمثلة أخرى، استدل على وضعها بمخالفتها القرآن وليس لها إسناد صحيح.

المطلب السابع: المسلك العلمي في دفع ما يتوهم من التعارض بين القرآن والحديث

عرض الباحث لآراء العلماء في ذلك، ورجح رأي الجمهور في تقديم الجمع على الترجيح كما هو مذهب الأحناف، مستبعداً مسلك النسخ بين القرآن

والحديث لعدم المثلية، ومناقشاً شبهات المالكية في المسألة، ومستعرضاً مذاهب أهل البدع في تقديم أهوائهم عند مناقشة المتشابه، وتقديمهم ظاهر القرآن على صحيح السنة اتباعاً للهوى.

وفي الخاتمة عرض الباحث لأهم النتائج ومنها:

١- الحديث الصحيح الخالي من العلل لا يتعارض مع القرآن لاتحاد المصدر، وإنما التعارض يحصل في فهم بعض الأفراد.

٢- الحديث المروي في قضية العرض؛ طرقه واهية وساقطة لا تخلو من وضاعين، والحديث ينعكس على نفسه بالبطلان.

٣- في حالة وجود التعارض دون تأويل سائغ، يكون هناك علة يكشفها النقاد، وإن كان ضعيفاً فهو دلالة على وضعه.

٤- من قدم ظاهر القرآن هم:

أ- الأحناف : اعتماد على أصولهم، ونتج عنه خلاف في الفرعيات.

ب- المالكية : قدموه في حالة عدم تأييده بالعمل.

جـ- الخوارج : عدم العمل به بسبب المعارضة، حتى لو كان متواتراً.

د- المعتزلة : تأييداً لبدعتهم.

٥- لا بد من سلوك المنهج العلمي في دفع التعارض، وهو الجمع والتوفيق، وإعمال النصين دون تكلف، وعند عدم الإمكان يقدم مدلول القرآن.

سماع الميت في ضوء الكتاب والسنة

د. ياسر أحمد الشمالي [1]

تناول الباحث مسألة سماع الميت؛ من أجل بيان توافق الكتاب والسنة، ودفع ما يوهم التعارض الظاهري بين بعض الآيات من جهة وبعض نصوص السنة من جهة أخرى، فقد ثبت في جملة من الأحاديث الصحيحة أن الميت يسمع وهو في قبره كلام الأحياء، وقد استشكلت السيدة عائشة أم المؤمنين، ما بلغها من ذلك من رواية ابن عمر، واستشهدت بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَىٰ﴾ على عدم سماع الأموات، ونسبت ابن عمر للوهم في روايته. وقد تابعها على ذلك طائفة من أهل العلم، وخالفهم في ذلك الأكثرون، وقد عمد الباحث إلى بيان الصواب في هذه المسألة حيث انتظم عقد البحث في أربعة مطالب، وجاء **المطلب الأول** بعنوان ذكر الخبر الذي فيه استدراك عائشة رضي الله عنها، وقد عرض الباحث فيه طرق الحديث، وبين أن الزركشي ذكره في كتابه الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، حيث كان وجه استشكالها أن إثبات سماع الميت يعارض ظاهر القرآن الذي ينفي السماع عن الموتى الذين هم سكان القبور، ولهذا استدلت عائشة بالقرآن على خطأ في السمع في نظرها.

وأما المطلب الثاني: فكان في ذكر من وافق ابن عمر في روايته. وقد بين الباحث في البداية أن رواية ابن عمر تعتبر من قبيل مرسل الصحابي، وهو مقبول عند أهل الاصطلاح، وأن هناك خمسة من الصحابة غيره رووا الحديث، أربعة منهم شهدوا الواقعة، وهم عمر بن الخطاب، وأبو طلحة الأنصاري، وابن

---

[1] أستاذ مساعد، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، تاريخ استلام البحث ١٩٩٥/٩/٢٤م، وتاريخ قبوله ١٩٩٧/٦/٢١م، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد الرابع والعشرون، علوم الشريعة والقانون، العدد الثاني، كانون الأول ١٩٩٧م، ص ٢١٦ - ص ٢٣٥.

مسعود، وعبد الله بن سيدان، أما الخامس الذي لم يشهدها فكان أنس بن مالك ﷺ.

وأما المطلب الثالث، فقد جاء الباحث فيه بما يشهد من الأحاديث لرواية ابن عمر، فذكر فيه رواية أنس، والبراء، وأبي هريرة، وجابر التي تثبت أن الميت يسمع قرع النعال، فسماعه لكلام الأحياء من جنس هذا بل هو أولى. ولهذا قال الجمهور إذا جاز أن يسمع وقت الدفن، جاز أن يسمع بعده، لدلالة الأحاديث المشار إليها آنفاً، وقد خالف بعض أهل العلم في ذلك، فبعضهم نفى سماع الميت مطلقاً، وبعضهم أثبته عند الدفن فقط، وبعضهم قال أن الذي يسمع هو روح الميت دون جسده، وبهذا انتظم عقد المطلب الرابع في هذه المسالك الأربعة حيث جاء بعنوان مسالك العلماء في المسألة.

المسلك الأول: مسلك عائشة في نفي السماع مطلقاً، وكانت عائشة قد نسبت الوهم إلى ابن عمر وبيّنت أن الصواب في الرواية "إنهم ليعلمون الآن أن ما كنت أقول حق"، كما احتجت بالآية: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، وكان قد وافقها جماعة من أهل العلم، نقل ذلك الطبري في تهذيب الآثار، وابن رجب في أحوال القبور، وهؤلاء أثبتوا رواية ابن عمر، ولكنهم أولوها بالسماع، وبعضهم أعل الحديث من ناحية المعنى لمخالفته ظاهر الآية.

وبناءاً على أن الأصل الذي ساروا عليه هو رد خبر الواحد المخالف لعموم القرآن، تقديماً منهم للترجيح على مسلك الجمع والتوفيق، ووجه احتّجاجهم بالآية أن نفي إسماع الصم مع نفي إسماع الموتى، يدل على أن المراد عدم أهلية كل منهم للسماع، وأن قلوب هؤلاء لما كانت ميتة صماء، كان إسماعها ممتنعاً بمنزلة خطاب الميت والأصم، وأما مناقشة هذا الرأي فيمكن إجماله بما يلي:

١- السماع غير مؤول بالعلم، لما ثبت في الحديث من سماع الميت قرع نعال المشيعين.

٢- الحديث لا ينافي الآية، لأن المعنى أنك لا تسمع الموتى بطاقتك وقدرتك بل الله يسمعهم، أو إنك لا تسمعهم إسماعاً ينتفعون به بسبب انقطاع العمل.

٣- إعلال الحنفية غير مسلم به؛ لظهور عدم معارضة الآية، ثم إن الحديث يصل إلى درجة التواتر المعنوي فلا يسلم بكونه خبر واحد.

المسلك الثاني: الأرواح لا ترجع إلى الأجساد إلى يوم القيامة، والخطاب كان للأموات قبل أن يكون لهم قبور، وأن المنفى عنه السمع غير المثبت له، وأنه لم يأت خبر صحيح في رد أرواح الموتى إلى أجسادهم عند السؤال وقد ذهب إلى هذا الرأي ابن حزم، ذاكراً تعزية ابن عمر لأسماء، وأن الجثث ليست بشيء.

أما مناقشة هذا القول فقد تولاه ابن القيم، وبين أن حياة البرزخ ليست كحياتنا، وأن النص الصحيح (فتعاد روحه إلى جسده) جزء من حديث البراء الصحيح، وبين صحة الحديث مشيراً إلى توثيق المنهال، وأما تعزية ابن عمر لأسماء فكانت من قبيل التخفيف عنها، وأشار الباحث إلى قول ابن حجر، أن ما يجري للميت مثل ما يجري للنائم من شعوره بأشياء لا يعلمها إلا هو، وأن الله صرف من أبصار العباد حتى لا يتدافنوا كما جاء في الحديث .

المسلك الثالث: إحياء الله لهؤلاء الموتى ليسمعوا التوبيخ والتصغير والحسرة، وأنها معجزة للنبي ﷺ خاصة، وقال بهذا القول قتاده، ووافقه البيهقي، والسهيلي، والقرطبي، والذهبي، واستشهد السهيلي بقوله (أتخاطب أقواماً قد جيفوا)، ولمناقشة كلام السهيلي هذا، قال الباحث إن هذا يعني عدم تقدم علم الصحابة بسماع الميت كعدم تقدم علمهم في كثير من الأمور، وأما قول قتاده فهو فهم تابعي وليس بحجة.

المسلك الرابع: إثبات السماع للموتى في الجملة، وهو قول الجمهور من علماء الأمة سلفاً وخلفاً، وأن السيدة عائشة في إنكارها لسماع الموتى هو من جنس إنكارها لغيره من الأمور، وهي مجتهدة تصبب وتخطئ، وجاء بأقوال العلماء في المسألة، وأنهم أجابوا بأحد جوابي الطبري، وإن اختلفت العبارة، كالاسماعيلي، وابن قتيبه، وابن تيمية . وبهذا يثبت عدم التعارض بين الكتاب والسنة.. وقول من قال أنه مختص بوقت الدفن ينفيه قوله في الحديث **(بعد ثلاث ليال)**.

الخاتمة:

وفي نهاية البحث ختم الباحث دراسته بالآتي:

١- استشكال عائشة بناءاً على فهمها للآية، وإنكارها من جنس إنكارها لغيره من الأمور ولم يكن الصواب حليفها في ذلك.

٢- عدم انفراد ابن عمر بحديث القليب، فقد وافقه خمسة من الصحابة أربعة منهم حضر الواقعة.

٣- ثبت من الأحاديث ما يشهد لهذا الحديث، وهو حديث قرع النعال وقد ساق الباحث هذا الحديث عن أربعة من الصحابة.

٤- سماع الميت لا يختص بوقت الدفن.

٥- مسالك العلماء في المسألة، أربعة مسالك مذكورة آنفاً، والجمهور على المسلك الرابع الذي تشهد له الأحاديث الصحيحة.

ثبوت اللقاء بين الراوي وشيخه وأثره في اتصال السند

د. ياسر أحمد الشمالي[1]

هدف البحث إلى التأكد من صحة ما ينسب إلى البخاري؛ من اشتراط ثبوت السماع في السند المعنعن، والتأكد من أن البخاري هل يشترط ذلك في جامعه الصحيح فقط أم يشترطه في الصحيح مطلقاً؟ ثم بيان من وافق البخاري في هذه المسألة، ثم تقرير مذهب مسلم فيها، ومناقشته في مسلكه من أن الاتصال كافٍ بمجرد المعاصرة مع إمكانية اللقاء، ودعواه أنه أمر مجمع عليه، وتطرق الباحث كذلك إلى أهمية التفريق بين التدليس والإرسال الخفي.

وكان الذي حفز الباحث إلى الكتابة في هذا الموضوع، ما يترتب على هذه الشروط من قبول الحديث أو رده.

وقد قسم الباحث بحثه إلى سبعة مطالب وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: وكان في بيان المقصود بثبوت اللقاء، وهو أن يكون كلّ راو سمع من شيخه، وبين الباحث أن الخلاف يكون عندما يقول الراوي (عن)، فهذا الحرف يحتمل معه أن يكون الراوي قد سمع مباشرة أو سمع بواسطة، وفي الحالة الثانية يكون السند منقطعاً، فلا بد من تحقق اللقاء.

المطلب الثاني: كان في اشتراط البخاري ثبوت اللقاء لما يخرجه في صحيحه، ومن الأدلة على ذلك:

١- تنصيص البخاري - نفسه - في كثير من المواضع على إثبات سماع الراوي من شيخه، إن لم يشتهر بذلك.

---

[1] أستاذ مساعد، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، تاريخ استلام البحث ١٩٩٧/٣/٣٠م، وتاريخ قبوله ١٩٩٨/١/٧م، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد الخامس والعشرون، علوم الشريعة والقانون، العدد الأول تموز ١٩٩٨م، ص٦٣- ص٨٧.

٢- تخريج البخاري الحديث الذي لا تعلق له بالباب أصلاً، ليثبت سماع راوٍ من شيخه سبق وأن أخرج له حديثاً معنعناً.
٣- يسوق البخاري المتابعات المعلقة لإثبات سماع راو من شيخه.
٤- يسوق البخاري المتابعات المسندة على طريقة التحويل، لما فيها من تصريح بالسماع.
٥- إعراض البخاري عن تخريج أحاديث لعدم ثبوت سماع الراوي من شيخه.
٦- استنباط البخاري للسماع من خلال القرائن.
٧- التعليل بعدم معرفة ثبوت السماع.
٨- أحاديث أدعي فيها عدم ثبوت السماع وهي في الصحيح وتوجيه هذه الأحاديث والتعقيب عليها.

المطلب الثالث: وكان في اشتراط البخاري ثبوت اللقاء والسماع في أصل الصحة؛ خارج الجامع الصحيح، حيث ذهب ابن كثير والبلقيني، إلى أن ثبوت اللقاء شرط لما يخرجه البخاري في صحيحه فقط، ولكن الاستقراء لصنيعه جله على خلاف ذلك، ومن الأدلة على ذلك:
١- تضعيف البخاري بعض الأحاديث بعدم معرفة السماع، فيما نقله عنه الترمذي في العلل الكبير.
٢- تضعيف البخاري بعض الأحاديث بعلة عدم معرفة السماع في كتابه "جزء القراءة خلف الإمام".
٣- اهتمام البخاري في التاريخ الكبير بذكر من ثبت سماعه من شيخه، وهو يفرق بين الرواية والسماع، ومن منهجه في كتابه التاريخ في هذه المسألة:
أ- التعليل بعدم ثبوت السماع.

ب- اهتمامه بإثبات السماع.

جـ- التفريق بين من سمع من الراوي وبين من روى عنه؛ دون ثبوت السماع.

المطلب الرابع: وجعله الباحث في أهمية مراعاة ثبوت اللقاء أو إمكانيته عند بيان الحكم، والنص على أن الحديث على شرط البخاري ومسلم، أو على شرط أحدهما، فالحديث لا يعتبر على شرطهما أو على شرط أحدهما، بمجرد كون رجال الإسناد من رجالهما أو من رجال أحدهما، بل لا بد من مراعاة ما يلي:

أ- ثبوت السماع، حتى يحكم على أنه من شرط البخاري، أو إمكانية اللقاء حتى يحكم على شرط مسلم.

ب- النظر إلى كيفية الرواية، وأن المطلوب في هذه الكيفية حالة اجتماع الشروط،فقد يكون الراوي على شرطه إذا روى عن أشخاص ثبت سماعه منهم، ولا يكون على شرطه عند عدم ثبوت سماعه من آخرين، فعدم إخراج البخاري له تلك الرواية؛ قد يكون لهذا السبب، وقد أشار الباحث في هذا المطلب إلى تساهل الحاكم في مثل الأمر في كتابه.

المطلب الخامس: واشتمل على توجيه مذهب البخاري، وبيان من وافقه من الأئمة. حيث بيّن الباحث أن السبب الذي حمل البخاري على اشتراط هذا الشرط، هو شيوع الإرسال في العصر الأول وتجويزهم له، فكل حديث معنعن لم يثبت فيه سماع الراوي ممن فوقه في السند، جائز أن يكون الراوي أرسله، والمرسل ليس بحجة عند جمهور المحدثين، فاحتاج الأمر إلى البحث عن السماع، فإذا ثبت السماع ثبت كل ما يرويه من الأحاديث إذا لم يكن مدلساً، وقد وافق البخاري في مسلكه هذا من الأئمة النقاد ابن المديني، وأبو حاتم، أبو

زرعة وأحمد، واتفقت مسالكهم على التفريق بين الإدراك وثبوت السماع، فالعبرة باللقاء والسماع وليس بالإدراك، وكذلك اتفقوا على التفريق بين اللقاء والسماع، وإعلال الأحاديث بعدم معرفة ثبوت السماع كما هو منهج البخاري.

المطلب السادس: وجعله الباحث في مذهب الإمام مسلم في حكم السند المعنعن، ومناقشته في ذلك، حيث أشار الباحث إلى أن منهج مسلم أن حكم السند الذي فيه عنعنة، محمول على الاتصال بمجرد وجود المعاصرة وإمكانية اللقاء بين رواته، تحسيناً للظن بالراوي بشرط سلامته من التدليس، حيث ذكر دعواه تلك في مقدمة كتابه، وكان ممن وافقه على رأيه، الحميدي في مسنده والحاكم وابن حبان وغيرهم، وقد أشار الباحث إلى من تصح نسبة هذا القول إليه ومن لا تصح.

المطلب السابع: وكان في مناقشة الإمام مسلم في أدلته، حيث تناول الباحث هذه الأدلة دليلاً دليلاً. فكان دليل مسلم الأول أنه قول مخترع لم يسبق قائله إليه وأنه خالف الإجماع، فجاء الباحث وحاول الوصول إلى المقصود بقول مسلم، وتوصل إلى القول بأن مسلماً كان يعتقد أن البخاري يشترط ثبوت السماع في صحيحه وليس في أصل الصحة، فكان تشنيعه على من اشترط هذا الشرط في أصل الصحة، كابن المديني ومن وافقه، وأن دعوى مخالفة الإجماع غير صحيحة، ولم يوافقه عليها أحد وأن البخاري نفسه من أهل الإجماع، ووافق البخاري في هذا غيره، ثم ساق الباحث دليل مسلم الثاني الذي يشير إلى إمكانية وجود الإرسال في كل سند معنعن، حتى لو ثبت اللقاء، لأنه من جوز الإرسال في رواية من لم يثبت سماعه، لزمه أن يجوز الإرسال في رواية من ثبت سماعه إذا عنعن، وقد أجاب الباحث على ذلك بما يلي:

١- هناك فرق بين رواية من ثبت سماعه، ورواية من لم يثبت سماعه، فالأول إن كان بريئاً من التدليس، فالظاهر حمل عنعنته على الاتصال ولا تحمل على الإرسال إلا بدليل.

٢- يحصل أحياناً أن يروي الثقة غير المدلس عن رجل مباشرة، ثم يروي عنه بواسطة، ويكون ذلك إمّا من باب المزيد في متصل الأسانيد، أو يكون رواه مره متصلاً ومره مرسلاً، أو سمعه مرة عالياً ومرة نازلاً، ثم عرض الباحث لدليل مسلم الثالث الذي يشير إلى قبول الصحابة بعضهم عن بعض، دون بحث عن لقاء أو سماع بل بمجرد المعاصرة.

وأجاب الباحث بأنها أمثلة قليلة لا يحكم بها على قضية كلية، حتى في حالة عدم ثبوت اللقاء بينهم؛ فقد يفهم هذا اللقاء بالقرائن، ثم إنه في نهاية الأمر مرسل صحابي وهو مقبول، فيخرج هذا الدليل عن محل النزاع، وأنه قد ثبت في أحد الدليلين اللذين ساقهما السماع، وأما الدليل الآخر فلم يخرجه البخاري اختصاراً أو بوجود علة. ثم ساق في النهاية دليله الرابع الذي ذكر فيه أمثلة لرواة أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يحفظ عنهم سماع في رواية بعينها، وفي هذا إجماع على صحة روايتهم بالعنعنة، وقد أجاب الباحث على ذلك بما يلي:

١- الإجماع تقدم نقضه، وبقي دعوى في محل النزاع.
٢- هؤلاء الذين سماهم ثبت سماع بعضهم من الصحابة، ولا يلزم من نفي مسلم لثبوت سماعهم نفيه في نفس الأمر.
٣- أن هذه أمثلة خاصة وجزئية، وقد يكون تصحيحها بسبب قرائن احتفت بها؛ يفهم منها اللقاء.
٤- الأسماء التي في هذه الأمثلة؛ بعضهم لم يخرج لهم البخاري، وبعضهم لم يخرج له مسلم نفسه، والبعض الآخر خرج لهم البخاري لتصريحهم بالسماع في روايتهم، وهو مما غفل عنه مسلم.

وفي الخاتمة عرض الباحث لأهم النتائج التي توصل إليها، ومنها:

١- رجح الباحث اعتماد ثبوت اللقاء والسماع للحكم باتصال السند، وبالتالي صحة الحديث بهذه الشروط إلا بعض الاستثناءات التي يحكم لها بالصحة، لأن منهج البخاري قائم على الانتقاء والتحري، وتلقي الأمة لكتابه بالقبول.

٢- يشترط البخاري ثبوت السماع لما يخرجه من أحاديث، وإن التزام البخاري بهذا أقوى من التصريح به.

٣- اشتراط البخاري ثبوت السماع في أصل الصحة خلافاً لمن نفى ذلك، وقد أثبت الباحث ذلك بالأدلة.

٤- الدافع الذي دفع البخاري لهذا الشرط، شيوع الإرسال في العصر الأول، فلا بد من التصريح بالسماع، ولو لمرة واحدة ليحمل ما يرويه على السماع إذا لم يكن مدلساً.

٥- تنتقض دعوى مسلم الإجماع على قوله الاكتفاء بمجرد المعاصرة، لوجود عدد من العلماء وافق البخاري على شرطه.

٦- تشنيع مسلم على من يشترط ثبوت اللقاء؛ المراد به علي بن المديني أو بعض معاصريه من أصحاب هذا القول.

٧- لا يمكن حصول الإرسال ممن ثبت سماعه، وإلا كان مدلساً، ومن فعله يفعله بقرينة مفهمة لا موهمة.

منهج النسائي في الكلام على الرواة : دراسة تطبيقية في سننه الكبرى

د. محمد طوالبه[1]

بدأ الباحث بحثه هذا بمقدمة بين فيها أسباب تأخر تناول هذا الموضوع وهي : تأخر طبع السنن، وضخامته، وكثرة أحاديثه، وقلة الكتابة في علم الرجال، ثم أشار إلى منهجه في البحث، حيث قام باستقراء كلام النسائي على الرواة، وقسمه إلى قسمين: ألفاظ التوثيق، وألفاظ التجريح، ثم جعل كل قسم في مجموعات حسب قربها من بعضها، وكشف عن مراد النسائي في استعماله هذه الألفاظ، واعتنى بالملحوظات المنهجية في كلام النسائي على الرواة، وأبرز صناعته النقدية.

وقد قسم الباحث بحثه إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: وتناول الباحث فيه منهج النسائي في توثيق الرواة وألفاظه فيهم، وقسمه إلى مطلبين:

المطلب الأول: ألفاظ النسائي في توثيق الرّواة، وقد رتب الباحث هذه الألفاظ ضمن الرتب التالية:

١- من أكد مدحه بصيغة أفعل، حيث استعملها مرة واحدة، كقوله أنبل وأجل.

٢- من أكد مدحه بتكرار صفة التوثيق لفظاً، كقوله، ثقة ثقة ثقة.

٣- من أكد مدحه بتكرار صفة التوثيق معنى كقوله، ثقة حافظ، ثقة مأمون.

---

[1] محاضر متفرغ، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، تاريخ استلام البحث ١٩٩٧/٥/٢٨ م، وتاريخ قبوله ١٩٩٨/٥/١٦م، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد الخامس والعشرون، علوم الشريعة والقانون، العدد الأول، تموز ١٩٩٨م، ص١٧٥-١٩٤.

٤- من أفرده بصفة من صفات التوثيق، وهي الصفة الغالبة على منهجه في ألفاظه وعباراته في توثيق الرواة كقوله فلان أحد الأئمة، أحد الثقات، ثقة.

٥- من ذكر بصفة لا تشعر بتمام الضبط، كقوله صالح الحديث، صدوق كثير الخطأ.

والمطلب الثاني: جعله الباحث في الملحوظات المنهجية في توثيق النسائي للرواة، وهذه الملحوظات هي:

١- جمع الإمام بين توثيق الراوي وبيان اتجاهه المذهبي، كقوله فلان من الثقات إلا أنه كان مرجئاً.

٢- قد يقتصر النسائي على وصف الراوي بالتوثيق دون بيان اتجاهه المذهبي.

٣- بعض من قال فيهم النسائي ثقة، نزل بهم ابن حجر من هذه المرتبة، إلى مرتبة الصدوق، أو الصدوق الذي يهم.

٤- بعض من وصفهم النسائي بأنهم ثقات، نقلهم ابن حجر إلى رتبه أعلى.

والمبحث الثاني، تناول فيه الباحث منهج النسائي في تجريح الرواة، وبيان ألفاظه فيهم، وجعله في مطلبين:

المطلب الأول: في ألفاظ النسائي في تجريح الرواة، وفيه بين الباحث ألفاظه في تجريح الرواة، وقد نظمها في أربع مجموعات هي:

١- من وصف بالكذب، وهي في موضع واحد من كتابه، ونقلاً عن غيره.

٢- من قال فيه منكر الحديث، أو متروك، أو متروك الحديث، أو ليس بثقة، أو ليس بشيء.

٣- الألفاظ التي تدور على عدم شهرة الراوي، أو عدم معرفته وجهالة حالة لقلة أحاديثه، وقلة من روى عنه ومن الأمثلة على ذلك: ليس بمشهور، ليس بالمشهور ولا يحتج بحديثه، ليس بالمشهور، ولا نعلم أحداً روى عنه غير فلان وليس بمعروف مجهول، وغيرها.

٤- الألفاظ والعبارات التي تدل على تليين الراوي وتضعيفه بالنسبة لغيره من الثقات؛ الذين يحتمل تفردهم ولا يقوون على الرواية لانفرادهم، فتتقوى رواية من وصف بهذه الألفاظ بالمتابعات، ومن هذه الألفاظ ليس بالقوي وكان يقبل التلقين، ليس بالقوي في الحديث، ليس بالقوي في حفظه سوء، ضعيف كثير الخطأ، ضعيف كان قد اختلط، ضعيف في الحديث عنده مناكير، وغيرها.

والمطلب الثاني: كان في الملحوظات المنهجية في كلام النسائي في جرح الرواة وكانت على النحو التالي:

١- قد يجمع الإمام بين جرح الراوي وبيان اتجاهه العقدي كقوله :ليس بالقوي وكان مسرفاً في التشيع.

٢- قد يقتصر على جرح الراوي دون بيان اتجاهه العقدي.

٣- تخريج النسائي لرواة كذابين، ومتروكين ومنكري الحديث ومجاهيل، يقضي على كلام العلائي أنه لا يخرج في كتابه منكراً ولا واهياً، ولا عن رجل متروك، ويفهم هذا الرأي من أقوال ابن السكن، والخطيب، والزنجاني، ولكن هذا التخريج يؤكد تشكيك ابن كثير بهذا الرأي.

٤- ما ذكر في النقطة السابقة لا يطعن في السنن، بل يبين واقع الكتاب، وأنه كان لبيان العلل، والموازنة بين الرواة في حال الاختلاف، فيذكر المعلولة أولاً، ثم يذكر الصحيحة، وكان ذلك:

أ- إما للزيادة في متن حديث.

ب- وإما لزيادة رجل في إسناد.

جـ- وإما لمخالفة الراوي من هو أولى منه، وضرب الباحث أمثلة على ما سبق.

٥- لم يقتصر النسائي على الجرح العام للراوي، فكثيراً ما يخص هذا الجرح للراوي، وذلك:

أ- في شيخ بعينه.

ب- رواية بعينها.

جـ- وقت معين كالاختلاط عموماً، أو الاختلاط في أحاديث شيخ معين، أو ذهاب البصر.

٦- بيان الجرح إذا تكرر ذكر الراوي في أكثر من موطن، وقد دل هذا التكرار على:

أ- بيان مراد النسائي من بعض عباراته، حيث بين الباحث أن خير ما يفسر كلام الرجل بيانه هو عن مراده، خاصة في كتابه نفسه.

ب- معرفة سر هذا التصرف، وذلك يكون إما لبيان سبب الحكم، أو إيضاح حال الرواة باللفظ نفسه وهو نادر، أو بمعنى اللفظ والعبارة، أو بمرادفها وهو الغالب.

٧- هناك تفاوت بين من ضعفهم النسائي وبين ما قاله عنهم ابن حجر في التقريب، فمنهم من رفعه إلى درجة الثقات، ومنهم- بل أكثرهم - وصفهم بصدوق يهم أو ما شاكلها، ووصف روايات بأنهما ليّنا الحديث، ووصف خمسة بالضعف.

والمبحث الثالث، اشتمل على السمات المنهجية لكلام النسائي على الرواة، وجاء في تسعة مطالب، **أولها: التعليل والتجريح المعلل**، مثل قوله سماك ليس بالقوي يقبل التلقين، ثم إنه يعلل ما يرجحه ويقويه.

أ- إمّا بالاختلاط.

ب- وأمّا بخلاف المشهور.

جـ- وإمّا بمخالفة الراوي لمن هو أوثق منه.

ثانيها: المفاضلة والموازنة بين الرواة، وقد تكون مفاضلة عامة أو خاصة، والخاصة تكون بين الرواة عن شيخهم، أو بين الثقات أنفسهم، أو بين الضعفاء، وضرب الباحث أمثلة على ما سبق.

ثالثها: العناية ببيوتات العلم، وذلك لبيان:

أ- الأخوة والأخوات من الرواة .

ب- الآباء مع الأبناء .

رابعها: ذكر أقوال النقاد في الرواة وأغراضه في ذلك:

أ- للاستئناس وتقوية رأيه.

ب- للاستشهاد به ويقتصر عليه .

جـ- لبيان الرأي النقدي المخالف، مع إبداء رأيه ولو خالفه غيره، وقد يذكر هذه الأقوال في سياق السند.

خامسها: رفع الإشكال، وتمييز ما يقع فيه الاشتباه من الرواة، وتبرز هذه السمة في:

أ- بيان الأسماء التي ذكرت من غير إضافة.

ب- تمييز المشتركين في الاسم واسم الأب.

جـ- دفع التوهم عن الأسماء المشتركة في الأخذ عن راوٍ واحد.

د- دفع الإشكال المتوهم في الاسم والنسب.

هـ- بيان من نسب إلى جد أبيه.

و- بيان ما نسب إلى لقب.

ز- توضيح وتبيين ما أبهم في الإسناد.

ح- ذكر الكنى، والتمييز بين أصحابها، وتوضيح حالهم، وما يدخل تحت هذا التمييز والذكر والتوضيح من أمور.

سادسها: التعريف بمواطن الرواة.

سابعها: إلقاء الضوء على حياة الراوي العلمية والعائلية، ومن الأمثلة على ذلك ذكر اسم شيخه وتلميذه، وذكر بعض ما ينكر عليه، وذكر أعمامه وإخوانه وأقرانه ونظرائه، أو الاقتصار على ما تقدم فيه من جرح أو تعديل وغيرها.

ثامناً: الجمع بين الجرح والتعديل في الراوي وذلك إما:

أ- بتضعيف الراوي في شيخ بعينه، وتوثيقه في غيره .

ب- أن يكون الراوي ثقة، وحصل له جرح طارئ، كالاختلاط، أو ذهاب البصر، أو قبول التلقين، مما أدى إلى تغير حاله .

تاسعاً: الجمع بين الرواة في الحكم عليهم جرحاً أو تعديلاً، وفي هذه الملحوظات ندرة :

أ- تكلم النسائي على رجال ليسوا في إسناده، وإنما ذكرهم عرضاً لأغراض حديثية، كدفع الإشكال والتوهم عند الاشتراك في الاسم أو الكنية.

ب- ذكر الكلام على الراوي قبل الفراغ من حكاية الإسناد والمتن، إذا كان الكلام ليس من النسائي، بل هو ممن فوقه.

جـ- يندر أن يرفع النسائي في نسب الراوي عند ذكره.

د- تأخير الكلام على الرواة حتى يفرغ من سياق أحاديثهم، ويجمع بينهم في الحكم.

وفي الخاتمة، ذكر الباحث مجموعة من النقاط أهمها:

١- كتاب السنن الكبرى حافل ببيان علل الأحاديث، وهو مصدر هام في بيان أحوال الرواة.

٢- في السنن الكبرى جملة من النصوص من كتب النسائي التي لم تصل إلينا بعد -مطبوعة أو لم نقف عليها في خزائن المخطوطات- ككتاب الأخوة والأخوات من الرواة، وكتاب الكنى، وكتاب الجرح والتعديل، مما يعطينا تصوراً عن طبيعة هذه الكتب ومنهجه فيها.

٣- في السنن الكبرى، رواة مجاهيل، إمّا عيناً وإمّا حالاً، وفيها المجروح، وفيها من الأحاديث الضعيفة والمعللة والمنكرة، ولا مطعن على النسائي في ذلك، لأن من منهجه بيان أحوال الرواة وكشف العلل، وبيان المناكير، وغير ذلك.

٤- النسائي يعتمد العدالة والضبط في راوي الحديث، بغض النظر عن اتجاهه المذهبي.

٥- لا يرى النسائي رواية الثقة عن الراوي تعديلاً له.

٦- تفرد النسائي من بين النقاد في الكلام على بعض الرواة، واعتمد الأئمة ذلك ونقلوه في كتبهم.

٧- لا يقتصر النسائي على الجرح أو التعديل العام للراوي، فكثيراً ما يخّصه بشيخ معين، أو رواية معينة، أو وقت محدد، مع إعطاء الحكم وبيان السبب.

ثم وضع الباحث ملحقاً بعنوان "أسماء الرواة الذين وثقهم النسائي مرتبين على حروف المعجم، مع ذكره للجزء، والصفحة، ورقم الحديث في السنن، ذكر فيه سبعة وثلاثين رجلاً.

أسباب تفوق الصحابة في ضبط الحديث

د. سلطان العكايلة ود. محمد عيد الصاحب [1]

بين الباحثان أن السنة النبوية تتعرض بين الحين والآخر للطعن فيها، والنيل منها، وهذا الطعن بعضه موجه إلى الوسائط التي تم بها نقل الأحاديث، وبخاصة الحلقة الأولى في سلسلة الإسناد، وهم الصحابة رضوان الله عليهم، وعليه فقد كان هذا البحث الذي يجيب بإيجاز عن سؤال يرد في الأذهان حول ضبط الحديث عند الصحابة، وصورة السؤال : إن الصحابة ما داموا كغيرهم من الناس، يجوز عليهم الخطأ والنسيان، ويشملهم مسمى رواة الحديث، وأن علماء النقد قد وضعوا لهذا الفن قواعده وأسسه، فما البأس في أن نجري على الصحابة أحكام الجرح، وأن نزنهم بميزان النقد الذي نزن به جميع الرواة... فبين البحث أن الصحابة رضوان الله عليهم تهيأت لهم أسباب وظروف مكنتهم من حفظ الحديث، وجعلتهم أشد ضبطاً وأكثر إتقاناً، حتى غدت صورتهم في هذا الميدان نقية سليمة. وقد قسم الباحثان هذا البحث إلى مقدمة وخمسة مطالب وخاتمة.

أما المطلب الأول، فاشتمل على تعريف الضبط وأنواعه، حيث عرضا فيه:

١- معنى الضبط في اللغة، وأنه يدور حول معاني الحفظ، والقوة، والضبط، والشدة، والحزم، وما شاكلها.

---

[1] أستاذ مساعد وأستاذ مشارك، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، تاريخ استلام البحث ١٩٩٧/٤/٨ م، وتاريخ قبوله ١٩٩٨/٨/١٨م، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد الخامس والعشرون، علوم الشريعة والقانون، العدد الثاني، كانون الأول ١٩٩٨م، ص٣٢٢ - ص٣٤١.

٢- تعريف الضبط عند المحدثين كاصطلاح.

٣- أنواع الضبط ...

أ- ضبط صدر.

ب- ضبط كتاب مع مراعاة شروطهما.

واشتمل المطلب الثاني على مكانة الصحابة في الرواية، وخطورة الطعن فيهم؛ ذلك أن الصحابة يمثلون أعلى مراتب الصدق والتيقظ، ولهذا أدرك الأعداء أن الغمز فيهم أسهل الطرق لتقويض دعائم هذا الدين، وبما أن الله لا يمكن أن يجتبي لنقل الشريعة أناساً ملموزين ليتشكل منهم ميداناً فسيحاً للمعركة، ترك أمر توثيقهم، له ولرسوله ﷺ، وهذا المعنى يصدقه القرآن والسنة، والعقل كذلك ولما كان الصحابة بهذه المكانة؛ بذلوا كل جهودهم وإمكاناتهم، وهيأ الله لهم من دواعي الضبط، ما يتناسب وخطورة مهمتهم، وهذا لا يعني وجود بعض الأخطاء النادرة التي تبقى ضمن هامش أخطاء الحفاظ المتقنين، ولا يسلبهم ذلك تفوقهم في الضبط.

واشتمل المطلب الثالث، على تفوق الصحابة في الضبط بأسباب من جهة النبي ﷺ هي:

١- تخول النبي ﷺ لهم بالموعظة .

٢- تمهل النبي ﷺ عند الأداء .

٣- إعادته العبارة وتكراره لها .

٤- بركة النبي ﷺ وبركة دعائه .

واشتمل المطلب الرابع على تفوق الصحابة بأسباب خاصة بهم هي:

١- علو إسنادهم: لأن قلة عدد الرواة سبب في قلة الوهم وندرة الخطأ.

٢- اقتران تحملهم بوقائع ومشاهد حضروها: وذلك أدعى لحفظها وثباتها في القلب.

٣- **اقتران بعض الأحاديث بأمور خارقة حضروها**، حيث أنّ خروج الحدث عن النواميس يعطيه الاستقرار والثبات في القلب.

٤- **سيلان أذهانهم وصفاء فطرتهم**، وذلك بسبب بساطة حياتهم، التي أعطتهم التفوق في الحفظ.

٥- **تقواهم وورعهم:** والتقوى من أعظم الأسباب لحفظ العلم، قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾.

٦- **توظيف ما تحملوه من الحديث قولاً وعملاً.**

٧- **تثبتهم في رواية الحديث:** حيث كان هذا منهجاً لهم في شدة احتياطهم عند الرواية، وفي تثبتهم حين السماع.

٨- **عناية بعض الصحابة بأحاديث موضوعات خاصة:** كاهتمام عدي بن أبي حاتم بأحاديث الصيد، واهتمام عبادة بأحاديث الفتن.

٩- **ملازمتهم لرسول الله ﷺ** : حيث كانت هذه الملازمة سبباً في التفوق في الحفظ؛ كحال أبي هريرة.

واشتمل المطلب الخامس على أسباب عامة في التفوق في الحفظ والضبط هي:

أولاً: مذاكرة الحديث، حيث قام بها الصحابة، وأوصوا بها تلامذتهم من بعدهم، والأمثلة على ذلك كثيرة.

ثانياً: كتابة الحديث، وقد قام بها بعض الصحابة، وحثوا عليها وكانت علامة تميز بعضهم في الرواية.

واشتملت الخاتمة على مجموعة من النتائج من أهمها:

١- الطعن في الصحابة طعن في السنة؛ لأنهم الواسطة والحلقة الأقوى بين الرسول عليه الصلاة السلام والمسلمين، واختيارهم للطعن يقصد منه الإتيان على بنيان الإسلام من القواعد، والإقلال من هيبة الحديث.

٢- أن الصحابة توافرت لهم ظروف وأسباب لم تتوافر لغيرهم؛ جعلتهم أشد ضبطاً وأكثر إتقاناً لرواية الحديث.

٣- السهو والخطأ من طبيعة الإنسان، غير أنّ الروايات التشريعية محروسة بعناية الله في طبقة الصحابة.

٤- كان للأسلوب الذي انتهجه النبي ﷺ في تعليم أصحابه؛ أثر كبير في تثبيت الحفظ وضبط الحديث.

٥- قرب عهد الصحابة بالوحي وعلو سندهم، يسر لهم من الضبط ما لم يتيسر لغيرهم من الرواة.

٦- هناك العديد من القرائن التي حفت بالوقائع في عهد النبوة؛ أكسبت الصحابة ضبطاً منقطع النظير.

٧- عرف الصحابة كتابة الحديث، ومارسوها بما يتناسب مع عصرهم، ولم تنقطع الكتابة منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، وسارت جنباً إلى جنب مع حفظه في الصدور، لأن الذاكرة مهما كانت قوية، فإنها لا تحيط بجميع العلم.

عدد مرات شق صدر رسول الله ﷺ

د. أحمد خالد شكري[1]

حادثة شق صدر رسول الله ﷺ من حوادث السيرة التي ثار حولها الجدل، واختلفت فيها الآراء، وتردد في إثباتها بعض العلماء، وأنكرها عدد من الكتاب.

وقد تضمن هذا البحث إثبات حصول هذه الحادثة، والرد على منكريها، وتحقيق عدد مرات حصولها، وكم كان عمر النبي ﷺ في المرة الأولى لحدوثها.

ومن أجل بيان الأمر وتوضيحه، بيان عدد مرات شق الصدر، قام الباحث بتقسيم بحثه هذا إلى خمسة مباحث هي:

المبحث الأول : إثبات حصول شق صدر الرسول ﷺ

حيث تناول الباحث فيه الرد التفصيلي على مجموعة من الشبه المثارة حول إثبات حصول الحادثة وهذه الشبه هي:

١- الزعم بأن أحاديث شق الصدر ضعيفة السند.

٢- عدم استناد الحادثة إلى شيء، غير ما يفهم من قوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾.

٣- الزعم بأنها نوبة عصبية.

---

[1] أستاذ مساعد، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، تاريخ استلام البحث ١٩٩٧/٨/١٧م، وتاريخ قبوله ١٩٩٨/٩/٣م، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد الخامس والعشرون، علوم الشريعة والقانون، العدد الثاني، كانون أول م، ص٣٩٣- ص٤٠٦.

٤- عدم وجود حاجة إلى شق صدر النبي عليه الصلاة والسلام، ما دام قد أُعد لتلقي الرسالة.

٥- راوي الحادثة طفل لا يزيد عن السنتين إلا قليلاً .

٦- الزعم بأنها أسطورة .

٧- تشبيه الحادثة بدعوى صلب السيد المسيح، وكلاهما لم يرتكب ذنباً .

٨- نفي الشق وقت صغره عليه الصلاة والسلام، لئلا يلزم منه تقديم المعجزة على النبوة .

٩- نفي الشق ليلة الإسراء والمعراج بسبب اختلاف الروايات فيها، وأن ذلك من تخليط الراوي شريك.

المبحث الثاني: الاختلاف في عدد مرات حصول شق صدر النبي ﷺ، على أقوال هي:

١- القول بحصولها مرة.

٢- القول بحصولها مرتين.

٣- القول بحصولها ثلاث مرات.

٤- القول بحصولها أربع مرات.

وهذه الأقوال لا تخرج عن ثلاث فترات، عرضها الباحث في المباحث اللاحقة.

المبحث الثالث: شق الصدر قبل البعثة

عرض الباحث في هذا المبحث للروايات الصحيحة، التي تفيد إثبات حصول شق صدر النبي ﷺ وهو صغير، وأشار إلى الاختلاف في تحديد عمره وقت حصولها، وناقش الروايات مناقشة حديثية، وتوصل إلى أن الأقرب إلى الصواب أن يكون ذلك في أواخر السنة الرابعة من عمره، أو أوائل الخامسة، واستدل لهذا الرأي بعدة أمور هي:

١- إرجاعه عليه الصلاة والسلام إلى أمه، وهذا كان قبل السنة السادسة يقيناً.

٢- تفاصيل الحادثة تفيد أن عمره ﷺ كان أكبر من سنتين.

٣- بقاء تفاصيل الحادثة بهذه الدقة؛ تشير إلى أن عمره عليه الصلاة والسلام أكبر من سنتين.

٤- ذهاب عدد من العلماء إلى هذا الرأي.

المبحث الرابع: شق الصدر عند البعثة

وفيه عرض الباحث للروايات في ذلك، ثم أشار إلى أنها لا تقوم بها الحجة لإثبات الحادثة، وبين ضعفها ومخالفتها لما ثبت في الصحيح من حديث بدء الوحي.

المبحث الخامس: شق الصدر ليلة الإسراء والمعراج

اقتصر الباحث في عرضه للروايات في هذه الحادثة على ما ورد في الصحيحين لكثرتها، وبين أنه مع كثرة هذه الروايات، أن بعض العلماء اتجه إلى ردها اعتماداً على أمرين هما:

١- الاختلاف والاضطراب في هذه الروايات.

٢- ورودها جميعاً عن طريق شريك بن عبد الله.

وأشار الباحث إلى أن الاختلاف في الروايات محصور في أمرين:

١- المكان الذي كان ينام فيه النبي عليه الصلاة والسلام.

٢- اختلاف الألفاظ في التعبير عن بعض الأمور، كمقدار الشق.

وبين الباحث أنه يمكن تأويل الأمر الأول بالجمع بين الروايات، بأنه عليه الصلاة والسلام كان في بيته ثم جاء به جبريل عليه السلام إلى المسجد الحرام. أما

الأمر الثاني، فالاختلاف لا يؤثر في مجمل الرواية، وتصرف الرواة بما لا يؤثر في جوهر النص حاصل في كثير من الراويات.

وأما القول بثبوت الحادثة عن طريق الراوي شريك فقط، فعرض الباحث أسانيد البخاري في الحادثة التي تبين عدم تفرد شريك بهذه الرواية، وأشار إلى توضيح العلماء لبعض الألفاظ والعبارات التي وردت في الحادثة.

وفي الخاتمة عرض الباحث لأهم النتائج التي كانت على النحو التالي:

١- ثبت حصول شق صدر النبي ﷺ مرتين، الأولى: أثناء طفولته وهو ما يزال عند مرضعته حليمة السعدية، وكان ذلك في أواخر السنة الرابعة أو أوائل السنة الخامسة من عمره ﷺ والثانية : ليلة الإسراء والمعراج.

٢- الروايات التي تحدد عمره ﷺ وقت حصول شق صدره حال صغره أو شبابه ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها، وكذلك الروايات التي تثبت الشق عند البعثة ضعيفة، وفي متون بعضها ما يثبت أنها كانت رؤيا لا حقيقة.

منهج الذهبي في تلخيص المستدرك ومنزلة موافقاته أو تعقباته في ميزان النقد الحديثي

د. ياسر الشمالي[1]

هدف هذه الدراسة توضيح مكانة تلخيص الذهبي لمستدرك الحاكم، وبيان الملامح الرئيسة في أسلوب الحافظ الذهبي في اختصاره، وبيان زياداته، وموقفه من تصحيح الحاكم وتضعيفه، ومنزلة موافقاته وتعقباته ومدى الاعتماد عليها، وقد بين الباحث منزلة هذا التلخيص مع ذكر الأمثلة الشاملة، للتدليل على مسائل البحث لبيان المنهج وإظهار مدى دقة العمل، وقد قسم الباحث البحث إلى ستة مطالب وخاتمة.

اشتمل المطلب الأول على مكانة تلخيص المستدرك، وفيه بين الباحث أن الكتاب عبارة عن حلقة من الحلقات في سلسلة التلخيصات والتهذيبات التي قام بها الحافظ الذهبي، والتي تدل على سعة إطلاعه وتبحره، ولكن هذه الحلقة كانت في بدايات السلسلة، ولذا لم يعط المستدرك حقه من الاهتمام والدراسة، خاصة مع كبر الكتاب وأهميته – كما صرح بذلك الحافظ الذهبي نفسه في ترجمة الحاكم في السير، عند الحديث على المستدرك فقال: "وقد اختصرته ويعوز عملاً وتحريراً"، ومن الأدلة كذلك؛ موافقته للحاكم على تصحيح أحاديث، مع أن في إسنادها رجالاً ضعفاء ضعفهم هو نفسه في الميزان، وإحالته في بعض الأحاديث على النظر في اتصال السند دون حكم منه.

[1] أستاذ مشارك، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، تاريخ استلام البحث ١٩٩٧/٩/١٦م، وتاريخ قبوله١٩٩٨/١١/١٢م، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد السادس والعشرون، علوم الشريعة والقانون، العدد الأول، أيار ١٩٩٩م، ص٩٤- ص١٠٧.

واشتمل المطلب الثاني على اهتمامات العلماء بتلخيص المستدرك، وفيه بين الباحث أن معظم من جاء بعد الحافظ الذهبي من المهتمين بتخريج الأحاديث وبيان درجتها، لم يهتموا بتعليقات الحافظ الذهبي، بل كانوا يقتصرون على كلام الحاكم، واستثنى من ذلك ثلاثة من العلماء هم: العراقي، وابن الملقن، والزيلعي رحمهم الله جميعاً.

واشتمل المطلب الثالث على منهج الذهبي في تلخيص المستدرك، وهو منهج يقوم على الآتي:

أولاً: يختصر الذهبي أسانيد الحاكم من بداية السند، ويهتم غالباً بطبقة شيوخ الشيخين، أو شيوخ شيوخهما فما بعد، وعندما ينشط يسوق السند كاملاً خاصة حين علوه.

ثانياً: يختصر تعليق الحاكم على بعض الأحاديث، ولكن هذا الاختصار في كثير من المواضع يكون مخلاً.

ثالثاً: يهمل ذكر حكم الحاكم على الحديث إذا ساقه الحاكم في الشواهد، حيث كان من عادة الحاكم ذكر حكم الشاهد قبل ذكر السند.

رابعاً: يذكر متابعات لم يذكرها الحاكم، ويكون ذلك قبل نقده للحديث، ولكن هذه الفوائد قليلة.

خامساً: موافقته للحاكم في التساهل في أحاديث الفضائل.

سادساً: يحذف كثيراً من الأحاديث الضعيفة في كتاب معرفة الصحابة؛ الذي تساهل فيه الحاكم تساهلاً كثيراً، مثل استغنائه عن كثير من أحاديث الواقدي، الذي صرح الحاكم بعدم الاستغناء عن حديثه.

سابعاً: موافقته للحاكم -غالباً- في أحكامه على الأحاديث، وبالمقابل فقد تعقبه في قسم كبير من الأحاديث، وصلت إلى (٩٠٠) موضع حسب إحصاء الباحث للأحاديث المرفوعة فقط، وسكوته بل إهماله

لنقل حكم الحاكم على أحاديث أخرى، ولتوضيح ما سبق بين الباحث ما يلي:

أ- موافقته للحاكم، بمعنى نقله لحكم الحاكم دون تعقيب عليه، حيث فهم العلماء من ذلك إقراره لحكم الحاكم.

ب- يتعقب الحاكم، بمعنى أنه ينقل حكم الحاكم ثم يعقبه بقوله (قلت).

جـ- يسكت الحاكم ويتعقبه الذهبي، وهذا من إيجابيات تلخيصه.

د- يسكت الحاكم والذهبي.

هـ- يتكلم الحاكم ويسكت الذهبي، والظاهر أن سكوته سهو منه في نقل حكم الحاكم، ومن ثم التعليق عليه.

و- نقله عن الحاكم خلاف ما هو في المستدرك، ويعزى ذلك إلى سهو الناسخ في دقة نقل كلام الحاكم.

ز- يتعقب الحاكم ظناً منه أن الحاكم سكت عن الحديث، والواقع خلاف ذلك.

والمطلب الرابع اشتمل على تناقض الذهبي في تلخيص المستدرك ويظهر هذا التناقض في:

١- موافقته للحاكم في موضع، وتعقبه إياه في موضع آخر، مع أن الحديث واحد قد كرره الحاكم.

٢- موافقته للحاكم في تناقضاته، وذلك بأن يحكم الحاكم على إسناد واحد بحكمين مختلفين ويتبعه في هذا.

واشتمل المطلب الخامس على أوهام الذهبي في موافقاته، وذلك بما يلي:

١- موافقته للحاكم في استدراك أحاديث، وهي مخرجة في الصحيحين أو أحدهما، مع اجتهاده في تعقب مثل هذه النوع من الأوهام، إلا أنه قد فاته في ذلك جملة وافرة من الأحاديث.

٢- موافقته للحاكم في الحكم على أحاديث على صحتها فحسب، مع أنها على شرط الشيخين أو أحدهما.

٣- موافقته للحاكم في أحاديث، قال أنها على شرط الشيخين أو أحدهما، والأمر بخلاف ذلك.

٤- موافقته للحاكم في تصحيح أحاديث، فيها رجال مجاهيل.

٥- موافقته للحاكم في تصحيح أحاديث فيها رجال ضعفاء أو متروكين، ضعفهم هو نفسه في الميزان.

٦- موافقته للحاكم في تصحيح أحاديث ظاهرها الانقطاع.

٧- موافقته للحاكم في تصحيح أحاديث وهي معلة، لأن من منهج الحاكم الحكم على الحديث بالنظر إلى صحة الإسناد، مع عدم الالتفات إلى كونه شاذاً مثلاً، مع أن ذلك من شرط الصحة.

٨- موافقته للحاكم في تصحيح أحاديث؛ يكون الحاكم أخطأ فيها بسبب الخطأ في اسم الراوي، أو عدم تمييزه بدقة. وهذه الأخطاء وصلت في جمع الباحث إلى خمسة عشر موضعاً، قال أنها بحاجة إلى دراسة مستقلة.

والمطلب السادس اشتمل على تعقبات الذهبي على الحاكم، وتعقباته هذه لم تتناول جميع الأحاديث، وبعض هذه التعقبات بحاجة إلى مراجعة، فكثير منها إما فيها قصور في التعقب، أو ليست في محلها .

وفي النهاية بين الباحث أن قصور الذهبي في هذا الكتاب لا ينقص من قيمة أعماله الأخرى، التي تدل على تبحره في علم الحديث والرجال والتاريخ وغير ذلك، لأنه ألفه في بداية حياته، وأراد منه مجرد الاختصار، واعترف نفسه أن الكتاب بحاجة إلى تحرير، إضافة إلى حجم الكتاب، وكثرة تساهل الحاكم فيه، وبين الباحث أن كتاب المستدرك بحاجة إلى جهود كبيرة من أجل تخريج أحاديثه، ودراستها، وتحقيقها .

ثبوت الشهر القمري بين الحديث النبوي والعلم الحديث

د. شرف القضاة[1]

يتناول هذا البحث مسألة إثبات الشهر القمري بالحساب والتقدير، وذلك باستعراض أدلة الفريقين، ومناقشتها، وبيان أن إثبات الشهر بالحساب هو الأصل الذي لم يكن متيسراً في العصور الأولى، وأن الوسيلة التي كانت متيسرة هي الرؤية إذا كان الجو صحواً، وإلا فالإكمال ثلاثين، وأنه لا بد في عصرنا من الرجوع إلى الأصل؛ لأنه أصبح متيسراً وقطعياً في النفي والإثبات على حد سواء، إذ لا فرق بينها لا شرعياً ولا علمياً.

ويتميز البحث ببيان المعلومات الفلكية ذات العلاقة، وحالات الشهادة المستحيلة علمياً، وبيان المشكلات التطبيقية في الشهادة والإكمال، وميزات اعتماد الحساب.

ويخلص البحث إلى ضرورة اعتماد الحساب، ومراعاة اختلاف المطالع، وأن الهلال إذا ثبت في بلد، فقد ثبت في كل البلدان الواقعة على خط الطول نفسه، وفي البلدان الواقعة غربه من باب أولى، وبذلك يدخل الشهر في كل الأرض في يوم واحد بالمعنى الشرعي.

وكان الباحث قد بدأ بحثه بمقدمة؛ بين فيها أن هذا البحث محاولة في إعادة جسور التفاهم بين التخصصات الشرعية والطبيعية، وأنه تناول الموضوع من الجانب الحديثي والفلكي دون الفقهي.

---

[1] أستاذ مشارك، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، تاريخ استلام البحث ١٩٩٨/٩/٦م، وتاريخ قبوله ٢٠/٦/م، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية. المجلد السادس والعشرون، علوم الشريعة والقانون، العدد الثاني، تشرين الثاني، ١٩٩٩م، ص ٤٤٧- ص٤٥٨.

وتحت عنوان "بماذا يثبت الشهر؟" بين الباحث أن في المسألة رأيين : أحدهما يقول بعدم ثبوت الشهر بالحساب والتقدير وهو رأي الجمهور، والآخر يقول بإثباته، وهو رأي القلة التي تزداد جيلاً بعد جيل، وأشار الباحث إلى أدلة الفريقين، وعرضها مناقشاً لها، ثم رجح أدلة الرأي الثاني، وبيّن أن الذي دفعه إلى ترجيحه؛ زوال الأمية الفلكية عن الأمة الإسلامية، وكون علم الفلك في مجال حساب حركة القمر والأرض، أصبح علماً قطعياً.

وعرض الباحث لمسألة التقدير هل هي للإثبات والنفي أم للنفي فقط؟

حيث أشار إلى تفريق بعض العلماء بين الأخذ بالحساب بين حالتي النفي والإثبات، وهؤلاء لا يثبتون الشهر إلا بالرؤية، أو بالإكمال في حالة الغيم، ولا يأخذون بالحساب إلا في نفي شهادة الشهود، الذين شهدوا بالرؤية وقال الحسلب باستحالتها، وبعد مدح الباحث لهذا الرأي لمحاولته التوفيق، وكونه درجة من درجات الوصول للأخذ بالحساب، ومعالجته لمشكلة تكرر الشهادة برؤية الهلال قبل ودلاته، عمد إلى القول بأن التفريق بين النفي والإثبات لا دليل عليه شرعياً ولا عملياً، ولأن الأصل هو الحساب والرؤية، والإكمال ظن، بينما الشهادة في عصرنا قطعية وكلها وسائل، وكذلك فإن الأخذ بالحساب يكون تطبيقاً لحديث **(فإن غم عليكم فاقدروا له)**.

* **لمحة فلكية**، وفيها عرض الباحث تحت هذا العنوان لعملية الاقتران، ووقت حدوثه، مشيراً إلى متوسط الشهر القمري هو (٢٩,٥٣) يوماً، وبالتالي يستحيل أن يكون رمضان في أغلب السنوات ٢٩ يوماً، لأن المتوسط أكثر من (٢٩,٥٠) يوماً.

وبحساب عملية تأخر القمر عن الشمس، فإنه يستحيل أن يرى الهلال إلا إذا تأخر غيابه عن غياب الشمس ما لا يقل عن (٢٩) دقيقة، وهذا يعني أن يكون مضى على الاقتران حوالي خمس عشرة ساعة بشكل متوسطي، فإذا رؤى

الهلال قبل طلوع الشمس، فلا بد من مرور (٢٤) ساعة على الأقل لرؤية الهلال.

وعرض الباحث لمشكلات الشهادة والإكمال، ومنها الشهادة بالمستحيل، حيث لا يمكن أن نقبل شهادة من شهد برؤية الهلال قبل ولادته بساعات، وكذلك فإن الشهادة بالرؤية، من مشكلاتها عدم صحو الجو، لتعكر جو الأرض بسبب التلوث في القرنين الأخيرين، وكثرة الطائرات في الجو، ووقوفها فترة في الجو، مما يسبب لمعاناً يظنه بعض الناس الهلال الجديد، واستعمال التلسكوب بقوة تكبير زائدة، يسبب برؤية هلال كواكب أخرى، فيظن أنه هلال قمر الأرض، وعدم الخبرة في مراقبة الهلال عند الناس، وبين الباحث الأدلة على الخطأ في الشهادة ومنها:

١- حدوث الكسوف في اليوم الأول من الشهر حسب الشهادة.

٢- عدم رؤية الهلال في اليوم الثاني من الشهادة.

٣- الفرق في إثبات الشهر بين منطقتين في العالم أكثر من يوم.

٤- شهادة الشاهد بشيء مستحيل كالحالات السابقة.

وتطرق الباحث لشروط الشاهد، وأنه لا بد أن يكون عدلاً، وأن يتم التأكد من ضبطه من خلال مناقشته في شهادته. مشيراً إلى ضعف حديث الأعرابي؛ الذي يستدل به على قبول شهادة الشاهد بمجرد كونه مسلماً.

ثم وضح الباحث مشكلات الإتمام وهي:

١- تكرار الإكمال مما يسبب تراكم الخطأ.

٢- الأخذ برؤية الغير عند من لا يرى اختلاف المطالع.

٣- الأخذ بالتقدير والحساب، مصداقاً للحديث (فإن غم عليكم فاقدروا له).

ثم عرض الباحث لفوائد التقدير وهي:

١- إنهاء الخلاف المستمر بين المسلمين في بداية الأشهر القمرية.

٢- عمل تقويم شهري دقيق للمستقبل.
٣- الحساب هو الذي يمكن من مناقشة الشهود، ويدفع الخطأ ويبعد الكذابين.
٤- حل مشكلة اختلاف المطالع.
٥- إزالة الفجوة المصطنعة بين الإسلام والعلوم الطبيعية.

اختلاف المطالع:

بعد أن عرض الباحث لحديث كريب، أشار إلى أن الشهر إذا ثبت في مكان، فقد دخل الشهر في كل مكان يقع على خط الطول نفسه، وفي الأماكن الواقعة غرب تلك المنطقة، بينما لا يدخل الشهر في المناطق الواقعة شرقاً إلا في اليوم الذي يليه، وبما أن اليوم يدخل شرعاً في لحظة غروب الشمس، والغروب يحتاج إلى أربع وعشرين ساعة، فالشهر يدخل كل الكرة الأرضية خلالها، فيصوم المسلمون كلهم في اليوم نفسه بالمعنى الشرعي وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

١- عدم نهي الحديث النبوي عن اعتماد التقدير والحساب في إثبات الشهر، بل هو الأصل إذا كان في الأمة علماء في الفلك.
٢- رؤية الهلال وسيلة لإثبات الشهر، وليست هدفاً وغاية.
٣- الحساب ليس من علم التنجيم المنهي عنه.
٤- الحساب في السابق كان ظنياً ولكنه أصبح منذ زمن قطعي.
٥- لا دليل على اعتماد الحساب في النفي دون الإثبات لا شرعياً ولا علمياً.
٦- لا وجود للتعارض بين الرؤية والحساب، بل الموجود هو التعارض بين بعض الشهادات غير الدقيقة، والحسابات العلمية القطعية.
٧- لا تقبل الشهادة بالمستحيل، ولا بد أن يكون الشاهد عدلاً.

٨- للشهادة والإتمام مجموعة من المشكلات التطبيقية، بينما للتقدير عـــدد من الفوائد.

٩- الراجح شرعاً اعتبار اختلاف المطالع.

١٠- اختلاف بداية اليوم والشهر شرعياً عن بدايته جغرافياً مــــن حيــث الزمان والمكان.

١١- تعد الرؤية في بقعة؛ رؤية لكل بقعة تقع على خط الطول نفســـه أو تقع غربه، وبهذا يبدأ المسلمون الشهر في كل الكرة الأرضية في يـــوم واحد بالمعنى الشرعي.

المذاكرة وأثرها في الرواية

د. محمد عيد الصاحب[1]

عالجت هذه الدراسة موضوع المذاكرة باعتبارها أسلوباً من الأساليب التي استخدمها المحدثون في حفظ الحديث، وصيانته من الخلل الذي يطرأ على حفظ الصدر، وانتهت الدراسة إلى بيان أثر المذاكرة في رواية الحديث ونقده، وتحصيل الفوائد العلمية ذات العلاقة بعلم الحديث رواية ودراية، ثم بيان موقف العلماء من التحمل في المذاكرة، من حيث اعتماده طريقاً من طرق تحمل الحديث وأدائه.

وبدأ الباحث بحثه هذا بمقدمة أشار فيها إلى كون المذاكرة وسيلة من وسائل المحدثين لحفظ الحديث وصيانته من الآفات، وأنها شكل من أشكال تثبيت الحفظ، مع الإشارة إلى اهتمام السلف بها، وقد انتظمت صورة البحث على النحو التالي:

المطلب الأول: المذاكرة في اللغة والاصطلاح، ومدلولاتها وأهدافها: وفيه ذكر الباحث التعريف اللغوي، وأنه بمعنى حفظ الشيء واستحضاره، وعدم نسيانه، وأشار إلى أن المعنى الاصطلاحي، وهو مراجعة الراوي الحديث واستذكاره إياه؛ على وجه يقصد منه حفظه وعدم نسيانه. وتعرض الباحث لمدلول المذاكرة، وأهدافها، وبين أنها تطورت مع تطور علم الشرع، حيث تمثلت في عهد النبوة بحفظ الحديث، وتذكر مسائل العلم لمعرفة موقف الشرع منها، وكان يحدث هذا الأمر بإشرافه عليه الصلاة والسلام المباشر أو غير

---

[1] أستاذ مشارك، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، تاريخ استلام البحث ١٩٩٩/٢/٢٨م، وتاريخ قبوله١٩٩٩/٧/٢٤م، مجلة دراسات،الجامعة الأردنية. المجلد السادس والعشرون، علوم الشريعة والقانون، ملحق، ١٩٩٩م، ص٥٤١ -ص٥٥٨.

المباشر، ثم توسع مدلول المذاكرة بعد النبي ﷺ متخذاً صورة المناظرة، والحوار في مسائل العلم لتمييز الأحفظ والأضبط في الرواية، ومعرفة علل الحديث، وقضايا الفقه، وغيرها من الفوائد العلمية.

المطلب الثاني: كان في تاريخ مذاكرة الحديث. وفيه بين الباحث أن المذاكرة لها دور كبير في ثبوت الحفظ وقوة الضبط، وذلك منذ أيام الرواية الأولى، وحصول ذلك في العهد النبوي كان عند قيام النبي ﷺ لحاجة، أو بعد المجلس مباشرة، أو بعده بمدة، ومما يؤكد عناية الصحابة رضوان الله عليهم بموضوع المذاكرة، وأن ذلك كان منهجاً لهم، أقوالهم الكثيرة في الحث على ذلك، حتى سار على هذا المنهج التابعون ومن جاء بعدهم، وباستعراض مباحث الكتب التي أشارت إلى المذاكرة، نجد أنها بقيت قائمة إلى عصر الطبراني، ولكنها بعد عصر التدوين، لم تعد كما كانت عليه قبل ذلك.

وجعل الباحث المطلب الثالث في صور مذاكرة الحديث، وهي كما يلي:

أولاً: المذاكرة مع النفس، وتعني دراسة المتلقي ما تلقاه من حديث مع نفسه، فيتحفظ ما تحمله حتى يثبت في صدره، وأفضل أوقاتها هو الليل، واستحب للمذاكر أن يجهر بقراءته، لأن ذلك أدعى لاستقرار الحديث في القلب.

ثانياً: المذاكرة مع الأقران، وتقسم إلى قسمين:

١- المذاكرة بين الشيوخ.

٢- المذاكرة بين التلاميذ، وهذه الصورة؛ حث العلماء طلابهم عليها لما فيها من فوائد.

ثالثاً: المذاكرة مع الشيوخ، وهذا النوع قليل الشيوع، بسبب الفرق في المكانة بين الشيخ والتلميذ.

رابعاً: المذاكرة بالتحديث، وسمي بالمذاكرة مع العامة، وثمرتها أقرب إلى المذاكرة مع النفس، لأنها لا تزيد في علم المحدث شيئاً، وصورتها رواية المحدث ما تلقاه من حديث بحضور الأبناء، أو الخدم، أو الصبيان، أو غيرهم.

والمطلب الرابع كان في أثر المذاكرة في رواية الحديث، وقد اشتمل التالي:

أولاً: حفظ الحديث.

ثانياً: التمييز بين الرواة في حفظهم، وضبطهم، وسعة علمهم.

ثالثاً: معرفة المجروح من الرواة.

رابعاً : نقد الرواية والكشف عن العلة.

خامساً: معرفة طرق الحديث.

سادساً: تبليغ الحديث ونشره.

سابعاً: تحصيل العلم والفوائد الحديثية.

وأما المطلب الخامس فكان في التحمل في حال المذاكرة، وقد ذهب العلماء إلى أن سماع المذاكرة غير سماع التحديث؛ لعدم وجود الاستعداد من الشيخ من حيث التحضير والضبط، ولهذا تشدد البعض فمنع من التحمل حال المذاكرة.

وقد اشتمل المطلب على مجموعة من المسائل هي:

المسألة الأولى: كتابة الحديث في المذاكرة، وقد بين الباحث فيها أن بعض المحدثين لم يمنع من كتابة الحديث عند المذاكرة، إذا كان أداؤه بصورة يقع فيها الأمن من التساهل، وشرطوا في ذلك إخبار السامع المحدث بنيته في تدوين الحديث عند سماعه، حتى يكون الأداء للحديث بصورة صحيحة.

المسألة الثانية: تحمل الحديث في المذاكرة، وقد اشتملت هذه المسألة على أن العلماء قد منعوا من الكتابة عنهم حال المذاكرة فلم يمنعوا من التحمل عنهم حفظاً في الصدر، بشرط بيان صورة التحمل عند التحديث.

المسألة الثالثة: واشتملت على الألفاظ المستخدمة في التحمل في المذاكرة، ويكون ذلك بأن يقال عند الرواية "حدثنا في المذاكرة"، ومن الألفاظ المستخدمة في هذا النوع من التحمل "ذكر لنا، ذكر لي، قال لنا، قال لي" وقد فعل البخاري ذلك عند روايته عن خليفة بن خياط، وهذه الألفاظ لها حكم ألفاظ الأداء المصرحة بالسماع؛ من جهة الاتصال وسماع الراوي من شيخه.

واشتملت الخاتمة على مجموعة من النتائج هي:

١- معالجة المحدثين مسألة الخطأ والوهم بوسيلة المذاكرة، مما كان له أكبر الأثر في حفظ الحديث وضبطه.

٢- تعد المذاكرة من أقدم الوسائل التي استخدمها الرواة لصيانة الحديث وحفظه، حيث صاحبت الرواية منذ عهده عليه الصلاة والسلام.

٣- يعد هذا الأسلوب من الأساليب المتقدمة في حفظ النصوص مما يجعل الباحث يوصي باعتماده في الكليات، والمعاهد لهذا الغرض.

٤- المذاكرة من أهم الوسائل التي استخدمها المحدثون لتأكيد حفظ الصدر، وفي الكشف عن العلة والخلل في الرواية.

٥- توصية الباحث بإحياء سنة المذاكرة في العلوم الشرعية، لترسيخ العلم، وفتح الآفاق في معالجة القضايا بين أهل العلم وطلبته.

٦- لا يعد التحمل في المذاكرة من الطرق المعتبرة عند المحدثين، فلم يلحقوه بطرق التحمل.

٧- تعدد صور المذاكرة يرشد إلى استفراغ المحدثين جهدهم في حفظ الحديث، وضبطه، وصيانته من أسباب الخلل.

٨- الآثار التي ترتبت على المذاكرة عديدة، وكلها تخدم الرواية، كما أن لها علاقة مع موضوعات مهمة من موضوعات علم الحديث.

٩- المطالع لموضوع المذاكرة يطمئن إلى أن ما نقل إلينا من حديث، قد تم بأصح الأساليب وأسلم الطرق.

الأحاديث التي أخرجها البخاري في غير مظانها
وعلاقة ذلك بالتراجم الخفية

د. سلطان العكايلة ود. ياسر الشمالي[1]

تناول الباحثان في هذه الدراسة جانباً من منهج الإمام البخاري في اختيار أحاديث الأبواب، وبحثنا في مسألة وجود أحاديث في بعض الأبواب ليست في المكان الذي يتبادر إلى الفهم أنه أولى بها، أو أن مناسبة تلك الأحاديث لأبوابها لا تظهر إلا بعد التأمل، وبعضها ليست له علاقة بالباب الذي ذكرت تحته، إنما كان للبخاري من ذلك مقاصد إسناديه، وفوائد حديثية نبه عليها الحفاظ، وأبرزت الدراسة قوة الملكة الفقهية عند البخاري وقدرته على الاستنباط، واستحضار روايات الحديث وألفاظه، وتفوقه في علمي الرواية والدراية، ودوره في إثارة البحث لدى العلماء، وقد ذكر الباحثان في كل مبحث من الأمثلة المختارة ما يدل على المراد، ويناسب المقام، وقد قسم الباحثان هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد ومطلبين.

وفي المقدمة تحدث الباحثان عن فقه الإمام البخاري في تراجمه، وموقف العلماء منها كل حسب علمه واجتهاده، وذكرا أن مهمة هذا البحث؛ التركيز على الأحاديث التي أخرجها البخاري في غير مظانها، وأن أهمية هذا البحث تكمن في تسليط الضوء على مقاصد البخاري من ذلك، ممّا يؤكد عمق تفكيره، وتمكنه من علم الحديث.

---

[1] أستاذ مساعد وأستاذ مشارك، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، تاريخ استلام البحث ١/١٢/١٩٩٨م، وتاريخ قبوله ٢/١٠/١٩٩٩م، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد السابع والعشرون، علوم الشريعة والقانون، العدد الأول، أيار، ٢٠٠٠م، ص٣٢-ص٤٦.

وفي التمهيد أشار الباحثان إلى الجهود السابقة في بيان مناسبات الأحاديث للتراجم في صحيح البخاري، وإلى أقوال العلماء في التراجم التي يخفى وجه استنباطها من الحديث، وردّا تفسيرين في بيان ذلك، وهما أن المنية اخترمت البخاري قبل تبيض الكتاب، والأمر الثاني، أن السبب في ذلك تحريف النساخ لما نقلاه من أقوال العلماء في ذلك، وبينا أسباب اهتمام البخاري بالتراجم الخفية، التي تمثلت في الآتي:

١- الملكة الفقهية عند البخاري، وعنايته بالاستنباط.

٢- قوة حافظة البخاري، واستحضاره للمتون، حيث كان يضع الترجمة، ويستحضر ما يناسبها من حديث .

٣- تشدد البخاري في شرط الصحة من جهة الاتصال والرجال، مما ضيق دائرة الصحيح عنده حتى ألجأه هذا الأمر إلى الاستنباط.

٤- كان البخاري يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمره واستخراج خبيئه.

وعرض الباحثان في المطلب الأول للأسباب التي تعود إلى صنيع البخاري، لأنهما قاما بتقسيم الأسباب التي أدت إلى وجود بعض الأحاديث في غير مظانها إلى قسمين : قسم يعود إلى صنيع البخاري، وقد أفردا لأسبابه المطلب الأول، وقسم يعود إلى التباس فهم القارئ وعدم إدراك وجه المناسبة، وقد أفردا له المطلب الثاني، أما الأسباب التي تعود إلى القسم الأول فهي:

أولاً: أن يشتمل الحديث على معنى قد يكون مستنداً لأهل البدع للوقيعة بين الصحابة، والخوض في الفتنة، فإن البخاري يخرجه في صحيحه، لكن في غير موقعه الأليق به، الذي يتبادر إلى الذهن أنه فيه، ويضعه في مكان له علاقة ببعض ما تضمنه الحديث.

ثانياً: أن يكون في الحديث جملة تناسب الباب الذي ذكر فيه، ولم يذكره البخاري في مظانه لكونه أخرج ما يسد عنه.

ثالثاً: أن يكون الحديث في غير مكانه، لكونه معارضاً بما هو أولى بالعمل منه، فيذكره في باب آخر لعلاقة الترجمة بشيء من الحديث .

رابعاً: التبييض للترجمة أو التبييض للحديث، أي أنه ترك مكان الترجمة فراغاً بمقدار العنوان، أو عكس ذلك بأن يضع عنواناً ويبيض للحديث، بمعنى أنه ترك فراغاً لحديث يناسب تلك الترجمة، فكان ذلك سبباً لاستشكال بعض العلماء مناسبة بعض الأحاديث لبعض الأبواب.

خامساً: أحاديث يخرجها البخاري في غير مظانها لفائدة إسنادية، وهي إثبات سماع راوٍ من شيخه، سبق أن أخرج له في الباب نفسه حديثاً معنعناً، فمن أجل هذه القضية يأتي بطريق لحديث لا علاقة له بالباب.

سادساً: أن يكون الحديث الثاني جزءاً من الرواية، بمعنى أن البخاري قد يسوق رواية بسند واحد، عن صحابي واحد، وهذه الرواية تتضمن أكثر من حديث في سياق واحد فيريد التنبيه على أن الرواية واحدة لاتحاد مخرجها.

سابعاً: يخرج البخاري أحاديث غير مطابقة للترجمة في ظاهر الأمر، وتكون المطابقة في طريق أخرى للحديث في أبواب أخرى، أو أن يكون أصل الحديث من طريق صح على شرطه، واللفظة المناسبة للباب؛ جاءت في رواية أخرى ليست على شرطه ولم يخرجها في صحيحه، فيذكرها تعليقاً.

ثامناً: رواية النسخ الحديثية، حيث أن النسخة عبارة عن مجموعة من الأحاديث المتنوعة المروية بإسناد واحد، فمن أجل الاحتياط؛ رأى البخاري أنه لا بد من ذكر السند في كل مرة يذكر فيها حديثاً من النسخة ويبدأ بأول حديث، لكن صنيعه هذا لم يطرد في بعض المواضع.

وفي المطلب الثاني ذكرا الأسباب التي تعود إلى التباس فـهم القـارئ، وعدم إدراك وجه المناسبة، فكانت كما يلي:

أولاً: أحاديث يظن أنها في غير مظانها، لعدم إدراك وجه المناسبة.

ثانياً: أحاديث يظن أنها في غير مظانها، لخطأ في فهم ترجمة البخاري.

ثالثاً: أحاديث قد يظن أنها في غير موضعها، لخفاء موضع الاستنباط.

ومثل الباحثان لكل سبب في المطلبين بأمثلة شافية وافية تبين المقصود.

وفي الخاتمة ذكر الباحثان أهم ما وقفا عليه من نتائج، وتمثلت بالآتي:

١- مدى ما يتمتع به البخاري من تمكن في الرواية، وإحاطـة بطـرق الحديث واختلاف ألفاظه، وتوظيفه ذلك للمقاصد الحديثية والفقهية، التي أراد أن يُضَمِنّها كتابه .

٢- أن البخاري يعامل الحديث الذي له روايات متعددة معاملة الحديـث الواحد، فيخرج الرواية في باب، ويحيل على لفظ رواية أخـرى فـي موضع آخر، وتكون مطابقتها للباب أظهر .

٣- بيان أصل الرواية المجموعة، وروايتها كما جاءت، أو تقطيعها، وقد استخدم المنهجين في جامعه .

٤- إخراجه بعض الأحاديث في غير مظانها لسبب أصولي وهو اشتمالها على جملة مرجوحة في العمل لكن بقية الحديث محكم .

٥- كان لشرط ثبوت اللقاء أثر في إخراج أحاديث في غير أبوابها، لأجل ما تتضمنه من فوائد إسنادية .

٦- التكرار لغايات الفوائد الفقهية، جعل البخاري يخرج الأحـاديث فـي غير مظانها هروباً من تكرار بلا فائدة .

٧- كان للتراجم الخفية الاستنباطية؛ سبب واضح لوقوع بعض العلماء في استشكال بعض الأحاديث للتراجم التي ذكرت فيها .

٨- كان للبخاري هدف واضح في استثارة القرائح، وشحذ الهمم في فـــهم المناسبات، ومعرفة وجوه الاستنباط وطرق الاستدلال .

التحويل في صحيح مسلم، مناهجه وأهدافه

(دراسة استقرائية منهجية)

د. أمين القضاة[1]

يتناول هذا البحث دراسة ظاهرة التحويل في صحيح مسلم، وهي من المسائل الهامة، ذلك أن مسلماً قد عرف بهذا المنهج، ثم إنّ المشهور عند المتخصصين أن هدفه هو الاختصار.

وجاء هذا البحث الاستقرائي؛ ليثبت أن أهدافه ليست محصورة في الاختصار، فهو واحد من أهدافه التي زادت على خمسة عشر هدفاً.

وقد بينت هذه الدراسة؛ أنه قد سلك في ذلك منهجاً غاية في الدقة والإتقان، فالتزم بشروط دقيقة ظهرت واضحة جلية عنده، فلم يخرج عنها إلا نادراً لوجود ما يبرر ذلك، كأن يقدم هدفاً على آخر.

وقام هذا البحث، بالكشف عن هذه القضايا بشكل استقرائي منهجي، مما يعين على الإفادة من صحيح مسلم بشكل أتم وأكمل. وقد أشار الباحث في المقدمة إلى شهرة صحيح مسلم بكثرة التحويلات فيه، وأن التحويل هو التحول من إسناد إلى إسناد آخر، يلتقي مع الإسناد الأول بحيث يسير الإسنادان معاً إلى آخر الحديث، وذلك بهدف الاختصار، وأشار كذلك إلى نشره لبحث بعنوان التحويل في صحيح البخاري ومنهجه فيه، وأنه تبين له وجود أهداف أخرى غير الاختصار، فألزم نفسه الخوض في غمار هذا الموضوع في صحيح مسلم، وبين مقدار صعوبة الدراسة الاستقرائية التحليلية المنهجية في هذا الموضوع بسبب

---

[1] أستاذ مشارك، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، تاريخ استلام البحث ١٩٩٨/١٢/١م، وتاريخ قبوله١٩٩٩/١١/٢١م، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد السابع والعشرون، علوم الشريعة والقانون، العدد الأول، أيار، ٢٠٠٠م، ص ٨٣-ص٩٧.

كثرة التحويلات التي وصلت إلى (١٧٨٧) موضعاً، وبين الباحث منهجيته في هذا البحث وأنها تقوم على الاستقراء التام، ثم تضيف حالات التحويل والاستعانة بالجداول البيانية ثم تحليل تلك الحالات وتفسيرها للوصول إلى نتائج دقيقة وحاسمة، ووضح أن البحث يقوم على الأمور التالية؛ لتحقيق الهدف السابق بالمنهجية المشار إليها :

أولاً: معنى الحرف (ح) عند العلماء: عرض الباحث في هذه النقطة لآراء العلماء في ذلك، واختلافهم في تفسير المقصود به، وتعدد اجتهاداتهم بحسب العرف الشائع لدى الأمصار الإسلامية، فالمغرب يستعملونه اختصاراً لكلمة الحديث، ومنهم من عده بمعنى حاجز لأنه يحجز بين الإسنادين ويحول بينهما، ومنهم من قال إنّه اختصار كلمة صحيح، ومنهم من قرأه بالمعجمة، وفسره بالبخاري، أو إسناد آخر، ولكن الجمهور عنى به التحويل، وأن هذا الحرف اختصار لهذه الكلمة، وعلى هذا الرأي سار الباحث في بحثه.

ثانياً: مواقع التحويل في صحيح مسلم: بين الباحث عدم خلو كتاب من كتب صحيح مسلم من وجود التحويل فيه، فوضع جدولاً يبين حجم فيه هذه الظاهرة، واشتمل هذا الجدول على اسم الكتاب، وعدد أحاديثه، ثم عدد الأحاديث التي وقع فيها التحويل في كل كتاب، ثم عدد التحويلات، ثم نسبة هذه التحويلات إلى عدد أحاديث كل كتاب، وأخيراً؛ المجموع الكلي لكل أمر من الأمور السابقة، ونسبة التحويلات إلى عدد أحاديث صحيح مسلم كاملاً.

ثالثاً: ملاحظات عامة (إحصائية) بين يدي هذه الظاهرة:

١- بلغ عدد الأحاديث التي وقع فيها التحويل في صحيح مسلم (١٢٤٣) حديثاً وبلغ عدد التحويلات في هذه الأحاديث جميعها (١٧٨٧) تحويلاً، وذلك أن بعض الأحاديث قد اشتملت على أكثر من تحويل.

٢- التحويلات شاملة لجميع كتب صحيح مسلم بنسب متفاوتة، فقد بلغت في كتاب العلم ١٠٠%، وفي كتاب التوبة ٥%.

٣- تبين أن مسلماً يضع حرف التحويل قبل نقطة الالتقاء، وذلك بنسبة ٥٩,٢٦% وأحياناً أخرى بعد نقطة الالتقاء بنسبة ٤٠,٧٣%، وفقاً للهدف الذي يريد، والحالة التي يكون عليها الإسناد.

٤- حرف التحويل نادراً ما يكون بعد جزء من المتن بنسبة ٠,٧%، وأحياناً عند ذكر النبي ﷺ قبله أو بعده بنسبة ٣,٨%، وأحياناً عند ذكر الصحابي مباشرة قبله أو بعده بنسبة ٥,٢٦%، وأحياناً عند ذكر التابعي قبله أو بعده بنسبة ٩,٤%، وغالباً عند ذكر من هو دون التابعي قبل أو بعد نقطة الالتقاء بنسبة ٨٠,٦%.

٥- تكررت التحويلات في عدد كبير من الأحاديث، حتى وصلت في بعضها إلى تسع حالات تحويل، وفي بعضها إلى ثماني حالات. ولكن أكثر التحويلات فيها تحويل واحد، وقد كان ذلك بنسبة ٧٤,٧%، ووضع الباحث جدولين يبينان الإحصائيات في النقطتين الأخيرتين.

رابعاً: شروط مسلم في التحويل: إضافة إلى شروط مسلم العامة نستطيع أن نستخلص الشروط التالية في التحويل وهي:

١- استواء مراتب الرواة ودرجاتهم في الأسانيد التي يتم بها التحويل، ولكن هذا الشرط شذ في أحاديث نادرة .

٢- تقارب متون الأحاديث في اللفظ، وتساويها في المعنى، فيفرد الرواية عند الاختلاف الكبير، وينسبه عند الاختلاف اليسير .

٣- أن يكون الحديث مروياً عن الصحابي نفسه في الإسنادين، إذا كان التحويل عند التابعي أو من دونه، ولم يتحقق هذا الشرط في بعض الأحاديث لهدف مثل إخراج الحديث عن حد الغرابة، أو حصول علو في الإسناد، أو الأمرين معاً.

خامساً: مناهج مسلم في التحويل وأهدافه: فقد تنوعت مناهج مسلم في التحويل وتعددت تبعاً لهدفه وغرضه ويمكن تقسيم حالات التحويل عند مسلم إلى قسمين رئيسين هما:

الأول: ما كان حرف التحويل فيه قبل نقطة الالتقاء، الثاني : ما كان حرف التحويل فيه بعد نقطة الالتقاء، فعرض الباحث في القسم الأول، كما عرض في القسم الثاني للمناهج، تبعاً لموقع حرف التحويل، وكانت على النحو التالي:

أ- أن يكون قبل ذكر النبي ﷺ، وكان هدفه فيه إخراج الحديث عن حد الغرابة.

ب- أن يكون قبل ذكر الصحابي، وهدف مسلم في هذا إثبات سماع رواية التابعي من ذلك الصحابي، خاصة عند تعرض الراوية للشك.

جـ- أن يكون قبل ذكر التابعي، وهدفه في ذلك، التنبيه على الاختلاف اليسير في ألفاظ الحديث، وتحديد صاحب اللفظ المختلف.

د- أن يكون حرف التحويل قبل من هم دون التابعي، وأهدافه في هذه الحالة متعددة متنوعة وهي:

١- التنبيه على علو أحد الإسنادين.

٢- التنبيه إلى أن أحد الرواة هو من أثبت الناس في شيخه، خاصة في حالة اشتهار الأسانيد عن غيره.

٣- إثبات زيادة الثقة والتنبيه عليها.

٤- التنبيه الدقيق إلى الفرق بين حدثني وحدثنا.

٥- التنبيه إلى أن شيوخه يجمعون بين شيوخهم في سياق واحد، عن طريق العطف.

٦- الاختصار، وهو أشهر هدف، وقد وجدت بعض الأحاديث التي جمعت الأهداف السابقة جميعاً.

أما القسم الثاني، فالهدف منه في الغالب التنبيه على قضية في الإسناد، وعلى وجه الخصوص إثبات السماع خصوصاً عند الاتهام بالتدليس، وقد لاحظ الباحث أن مواقع حرف التحويل تختلف باختلاف الهدف، واختلاف مكان المشكلة التي يريد مسلم التنبيه عليها وذلك على النحو الآتي:

أ- **أن يكون التحويل بعد جزء من المتن**، أو بعد ذكر النبي ﷺ، أو بعد ذكر الصحابي، فقد كان هدف مسلم فيها جميعاً واحداً، ولهذا جمعها الباحث، حيث كان هدفه يتعلق باتصال الإسناد، والتعريف بالرواة، فقد وضع حرف التحويل بعد جزء من المتين في أربعة عشر حديثاً فقط، وكانت بداية المتنين في الحديثين الذين يجمع بينهما متفقين تماماً؛ باستثناء حديث واحد لوجود فائدة في ذلك، وكذلك عندما كان التحويل بعد ذكر النبي ﷺ، فبعد دراسة حالات التحويل هنا (٦٩) حالة، تبين أن هدف مسلم التنبيه إلى فوائد إسنادية معظمها متعلق بصيغ الأداء وبعضها فيها ذكر أسماء الرواة الذين وردت أسماؤهم مفردة، أو بالكنية، أو باللقب، وكذلك إذا كان التحويل بعد ذكر الصحابي تبين أن الهدف في الحالات (٨٤) متعلق بقضايا إسنادية كالحالة السابقة.

ب- **أن يكون التحويل بعد ذكر التابعي فمن دونه**، وجمع الباحث بينهما لعدم وجود فرق بين الأمرين، وبعد دراستها تبين أن القسم الأكبر منها متعلق ببعض الطرق المشهورة عند مسلم، وهي روايات أبي الزبير عن جابر وروايات قتيبه بن سعيد ومحمد بن رمح عن الليث وروايات غندر (محمد بن جعفر) عن شعبة، وقد قام الباحث بدراسة هذه الظاهرة، وحاول تفسيرها في كل واحدة من هذه الروايات على النحو التالي:

١- روايات أبي الزبير عن جابر، ومن خلال دراسة الباحث لهذه الأحاديث تبين له ما يلي:

أ- إثبات سماع أبي الزبير من جابر، بذكر روايتين بسياق واحد يجمع بينهما بالتحويل، أو بذكر رواية مستقلة عن الأولى يكون أبو الزبير قد صرح فيها بالسماع.

ب- إثبات سماع ابن جريج من أبي الزبير، لاتهامه هو الآخر بالتدليس، فيستخدم حرف التحويل للتنبيه على هذه القضية، أو يذكر رواية مستقلة فيها إثبات السماع بعد أن يجمع بين روايتين بالعنعنة عنه بالتحويل.

٢- روايات قتيبة بن سعيد ومحمد بن رمح عن الليث، وبعد دراسة هذه الأحاديث تبين ما يلي:

أ- يقدم طريق قتيبة على طريق محمد بن رمح غالباً، لاختلاف طريقة التحمل عن الليث، فقتيبه يقول حدثنا ومحمد بن رمح أخبرنا.

ب- وأحياناً يقدم طريق محمد بن رمح وذلك لسببيين هما : ١- أن يجمع بين محمد بن رمح وآخر في ذات السياق عن طريق العطف ٢- أن يورد الحديث بلفظ قتيبه فيقدم لفظ محمد بن رمح ويؤخر طريق قتيبه لأنه صاحب اللفظ.

جـ- نادراً ما يجمع بينهما عن طريق العطف، مع اشتراكهما في صيغ الأداء، ولكن يجمع بين سنديهما وسند آخر عن طريق التحويل.

د- ونادراً ما يجمع بينهما عن طريق العطف دون تحويل، مع التفريق بين صيغ الأداء، ولم يوجد هذا الأمر إلا في حديث واحد.

٣- روايات محمد بن جعفر عن شعبه، وبعد محاولة التعرف على هدف مسلم تبين الآتي:

أ- معظم الروايات كانت الطريق الأولى تذكر غندر باللقب، والأخرى باسمه وهو محمد بن جعفر.

ب- الطريق الثانية: يروي فيها غندر بالعنعنة، والأخرى يصرح فيها بالسماع.

وفي **الخاتمة** وضع الباحث مجموعة من الملاحظات، تعد نتائج لهذا البحث أهمها:

١- بلغ عدد التحويلات في صحيح مسلم (١٨٧٨) حالة بنسبة ٣٠,٤٤% وهو عدد ضخم؛ إذا قورن بتحويلات البخاري التي بلغ عددها (١٥١) حالة.

٢- جميع الحالات وقعت في السند أو بعده، باستثناء (١٤) حالة في المتن فيه دلالة أن التحويل يتعلق غالباً بقضايا في السند.

٣- أظهر البحث أن أهداف مسلم ليست محصورة في الاختصار فقط، فالاختصار واحد من خمسة عشر هدفاً.

٤- ألزم مسلم نفسه بشروط دقيقة في التحويل، لم يشذ عنها إلا نادراً مع وجود ما يبرر ذلك من تقديم هدف على آخر.

٥- تنوعت مناهج مسلم في عرض القضية وفقاً لتنوع الهدف الذي يسعى لتحقيقه.

٦- أظهر هذا البحث عناية مسلم بصيغ الأداء، واختلافها وإثبات السماع.

٧- اهتم مسلم بزيادات الثقات، وألفاظ الحديث ودلالاتها الفقهية، مما يدفعنا إلى القول باشتمال الصحيح على فوائد فقهية.

٨- إبداع مسلم في الصناعة الإسنادية، بجمع عدد من الفوائد في سياق حديث واحد.

البخاري ومنهجه في الجرح والتعديل

د. محمد علي قاسم العمري[١]

يتناول هذا البحث الكشف عن الجوانب العلمية للإمام البخاري، وخاصة فيما يخص المنهج النقدي الذي سلكه في نقد الرواة، باعتباره أحد أهم مناهج البحث العلمي، ويوضح الدور الذي لعبه البخاري في هذا الميدان.

كما يكشف عن أهم المؤشرات التي توضح منهجية البخاري في ميدان الجرح والتعديل، كاعتداله في النقد، وأمانته ونزاهته في البحث، ودقته في الأحكام؛ اعتماداً على التجربة والتتبع.

ومما عالجه البحث أيضاً موضوع ثبوت العدالة عند البخاري، وموقفه من التعديل أو التجريح المبهم، ومن تعارض الجرح والتعديل، ومن الرواية عن المبتدعة، ووضح أن البخاري قد يقبل تعديل الواحد إن صدر عن إمام محقق، وأنه يروى عمن لم يجمع على ضعفه إذا صح الحديث من طريقة، وكذا المبتدع؛ بالشروط التي نص عليها العلماء، إذا ثبت الأخذ والأداء.

وختاماً تناول البحث مصطلحات البخاري في الجرح والتعديل، التي كان لها عنده مدلالوت خاصة، كقوله : فيه نظر، وسكتوا عنه، وما إلى ذلك.

وكان الباحث قد افتتح بحثه هذا بترجمة الإمام البخاري، من حيث نسبه، ونشأته العلمية، ورحلاته، ومكانته العلمية، ومصنفاته، ثم تحدث الباحث عن علم مصطلح الحديث وأهميته، واستعرض العوامل التي أدت إلى نشأته، حتى تم العمل على وضع قوانين الرواية، وكان من ثمار ذلك ظهور علم الرجال

---

[١] كذا ورد في الأصل دون تعريف وهو أستاذ مساعد في كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد الخامس، العدد الرابع، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، ص٧- ص٢٥.

بقسميه: علم تاريخ الرجال، وعلم الجرح والتعديل وتحدث الباحث عـــن هــذا العلم، معرفاً به، ومظهراً أهميته، ومستعرضاً الشروط الواجب توافرهـــا فـــي الناقد.

ثم عرض لأئمة الجرح والتعديل، وأشار إلى الكتب التي جمعتهم، وإلـــى تنوع هؤلاء النقاد، وتنوع مدارسهم، وتفاوتهم تبعـــاً لكـــثرة أقوالـــهم وقلتـــها، وتشددهم، وتساهلهم.

وأما إمامة البخاري في فن النقد واعتداله، فأشار البـــاحث إلـــى إســـهام البخاري في تأصيل قواعد ومصطلحات هذا العلم، بكثرة أقواله ومصنفاته فيـــه، حتى أصبحت كتبه مصادر أصيلة لمن جاء بعده، ووضعت أقواله موضع الثقـــة لاعتداله. وأشار الباحث إلى انتقاء البخاري لأقواله في حكمه على الرواة؛ انتقاء يدل على مكانة الراوي، وأدب البخاري في إطلاقاته النقدية، ففي ألفاظ التجريح لم يستعمل ألفاظ كذاب، ودجال، إلا نادراً، وإن اضطر فلا يجزم بهذا من عنـــد نفسه، بل يقوله بصيغة التضعيف، وكأنه ينسبه لغيره، وأما عبـــارات التوثيـــق فيستعمل عبارات الأئمة الآخرين دون الألفاظ التي فيها مبالغة، ولقلـــة ذكـــره عبارات التوثيق جعل كثيراً من المحدثين يعتقدون أن سكوت البخـــاري علـــى الراوي في كتبه، يعني توثيقاً له ما لم يذكره بجرح، وذكر الباحث الآراء فـــي هذه المسألة، مشيراً إلى رسالة الشيخ أبي غدة فيها ورد د. عداب الحمش عليها، وتوصل الباحث إلى أن سكوت البخاري عن الراوي، وعد ذلك من قبيل التوثيق ليس مضطرداً، بل هو على سبيل الأغلبية، وأن الراوي في جميع الأحوال أقـــل ما يقال فيه أنه مستور، وهو محتج به عند طائفة معتبرة من العلماء.

أما ثبوت العدالة عند البخاري، فعرض الباحث لآراء العلماء في المسألة، ثم وجد بالاستقراء؛ أن البخاري قد روى أحياناً عمن لم يوثقه، إلا الواحد ممـــن عاصره أو سبقه، مما يشير إلى اعتماد البخاري توثيق الراوي بنص الواحـــد، ولربما كان البخاري هو هذا الواحد.

وأما موقف البخاري من التعديل أو التجريح المبهم، فتعرض الباحث فيه لمذاهب النقاد، واستدل من صنيع البخاري على عدم قبوله الجرح المبهم، وأنه قد يقبل الجرح والتعديل على الإبهام؛ إذا نسب إلى أحد المحققين، لأن الأصل في المعدل والمجرح أن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل.

وتكلم الباحث عن نزاهة البخاري، وأمانته العلمية، وأنها تصب في بيان حقيقة الراوي، من دون استخدام أغراض أخرى، فلم يدع البخاري في أحكامه مجالاً لهوى متبع، أو شهوة في الانتقام، كما أنه لم يكن يذكر جانب التعديل أو التجريح فحسب إن كان في الراوي ما يخالفه، ولا أدل على نزاهة البخاري من روايته عن الذهلي في صحيحه على ما كان بينهما من منافرة وقد كان أميناً في أحكامه، فإن لم يكن في علمه ما يقوله في الراوي، أحال على أئمة النقد، حتى لا يغمط الراوي حقه. وعرض لدقة البخاري العلمية، ووصفه للرواة بوصف دقيق لأحوالهم، من خلال ما يلحظه من مواطن القوة والضعف فيهم. وما يجريه من مقارنات بين الثقات منهم أو الضعفاء، مما يلزم عادة للترجيح عند التعارض، فينزل كل راوٍ منزلته التي تعبر عن واقعه، فضلاً عما يذكره من سني المولد والوفاة، وموطن السماع والتحديث، وتوقيت ذلك، وغير ذلك من جزئيات توضح حال الراوي بدقة.

وأما بالنسبة إلى تعارض الجرح والتعديل عند البخاري، فمذهب البخاري تقديم التعديل إلا أن يكون الجرح مفسراً، فيقدم الجرح حينئذ، لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل، وأما إذا ما أتى المعدل بما يؤيد قوله أو يؤكد توبة المجروح، فيقدم التعديل لإشعار المعدل بمعرفته بحقيقة الراوي.

وتطرق الباحث إلى جرح الأقران، فأشار إلى قول البخاري في هذا المعنى "ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم، نحو ما يذكر عن إبراهيم في كلامه عن الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم

وتناول بعضهم في العرض والنفس، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة".

وأما موقف البخاري من الرواية عن أهل الابتداع، فالمتتبع للبخاري في نقده للرواة واعتماده إياهم في المرويات، يرى كبير اهتمامه بعقيدة أهل السنة، وتجريحه للمخالفين، لكن ذلك لم يمنعه من الرواية عنهم إذا كانوا من أهل التثبت في الأخذ والأداء، ولم يكونوا يستحلون الكذب، وعلى هذا مشى أكثر المحدثين.

واستعرض الباحث في النهاية مصطلحات البخاري الخاصة، التي يختلف معناها عنده عن معناها عند غيره، حيث صرح الحفاظ أن مراد البخاري من قوله "فيه نظر"، أن البخاري لا يقوله إلا فيمن يتهمه غالباً، ولكن تتبع عبارات البخاري، يشير إلى أن هذا الأمر ليس مضطرداً، وقوله "في إسناده نظر"، يقصد به الحديث، وأما قوله "في حديثه نظر" فهو تضعيف في الجملة، وأما اصطلاح منكر، فواقع كلامه يوافق ما نص عليه بقوله عن هذا المصطلح، أنه لا يذكره إلا فيمن لا تحل الرواية عنه عنده، وقد يطلقه في ترجمة الراوي ولا يريده به، بل يريد به أحد رجال الإسناد.

منهج المحدثين في النقد وأهمية استخدامه
في إعادة صياغة التاريخ الإسلامي

د. محمد علي قاسم العمري[(١)]

يعالج الموضوع قضيتين اثنتين هما: أهمية المنهج وعناية المسلمين المتقدمين به، وخاصة فيما يخص منهج المحدثين في توثيق الأحاديث النبوية، وقد استعرض الباحث أهم عمليات النقد للمتون والأسانيد، والضوابط التي تحكم ذلك، بما يؤكد نبوغ المحدثين في ميدان توثيق النصوص، والعلوم النقلية، وتميزهم به من حيث سلامة النهج، والعمق، والموضوعية، والثانية مدى إمكانية الاستفادة من هذا النهج في توثيق نصوص التاريخ، وإعادة صياغته من جديد؛ في ظل الدعوات الكثيرة الداعية لإعادة النظر في نصوص التاريخ الإسلامي، بما يتفق مع عقيدة الأمة وفكرها، وموضوعية الواقع، وبما يكفل استبعاد الكثير من النصوص المنكرة والشاذة، والملفقة الموضوعة، التي أسهمت وبشكل واضح في تعتيم كثير من صور التاريخ الإسلامي كل ذلك من خلال إعادة النظر في أسانيد هذه المرويات ورواتها على نهج المحدثين، مع المرونة في ذلك، بما يتفق مع طبيعة مادة التاريخ، ويؤكد أن ذلك من الممكنات إذا ما توجهت الجهود لمثل ذلك.

في البداية تحدث الباحث عن المنهج، وأهميته في الارتفاع بالأمة، وتكوين حضارتها وفكرها، ثم تحدث عن أساطير العرب في الجاهلية، ومنهج الصحابة في التعامل مع القران، حفظاً، وفهماً، ومدارسة، وكتابة، وتطرق إلى

---

(١) أستاذ مساعد في كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، جامعة اليرموك، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد السابع، العدد الأول، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ص ١٥٣- ص١٦.

منهجيتهم في التعامل مع السنة، في رواية الحديث وتلقيهم له، وتدوينه، والتثبت في ذلك صيانة للحديث، إلى حد المطالبة بالشاهد واليمين، لمزيد من الاحتياط، والإقلال من الرواية خوفاً من الزلل، وتحدث عن منهجية التزام أصحاب العلوم النقلية بالأسانيد. ومنهم المشتغلين بالتاريخ، غير أن المنهجية الهادفة جاءت متأخرة في كتابات ابن العربي، وابن خلدون، والذهبي. وليس في هذا غمط حق الطبري، لأنه اتخذ منهجية جمع أكبر مادة تاريخية بأمانة وتجرد، وترك للآخرين حرية الاختيار، ولكن الإشكال في كون الطبري قد عالج ما روي وكتب عن أهم حقب التاريخ الإسلامي الأول فكراً وحضارة، فهل يترك هذا لمن يشاء، بحيث يصور لنا واقع الأمة من خلال رؤية ذاتية، لا تنسجم مع معطيات الأمة فكراً وعقيدة، فضلاً عن مباينته للمعقول أحياناً، فكان الإحساس بالمسؤولية، هو الذي دعا المتأخرين من كتاب التاريخ إلى ضرورة تنبيه الغير، والحذر عند معالجتهم للروايات التاريخية في تلك المصادر، والعمل على اعتماد منهج علمي رصين في تقييد وتدوين التاريخ يقوم على إعمال النظر وعرض الروايات على ما عرف من حال الأمة، مع الأخذ بالحسبان عقيدة الأمة، وما ثبت من وقائع التاريخ.

ثم تحدث عن علم التاريخ تعريفاً وإظهاراً للأهمية، وأن أبرز ما تنطوي عليه الدراية بالتاريخ ما يلي:

١- معرفة المتعاصرين من الناس، ومن تيسر لهم اللقاء من ذوي الشأن، مما يسهم في تحديد الغلط الناشئ عن الاشتراك في الأسماء.

٢- يمكن من خلال الرواية بالتاريخ معرفة التزوير والتلفيق فيما ينسب إلى ولاة الأمور، ككتاب اليهود المدعى فيه إسقاط الجزية عن أهل خيبر.

٣- معرفة حال رواة حديث رسول الله ﷺ، من جهة وقت الطلب، واللقاء، والرحلة، والاختلاط، وغيرها.

٤- معرفة الناسخ والمنسوخ حين يعلم المتقدم والمتأخر، ولا يتم ذلك من غير المعرفة بالتاريخ.

أما حكم الاشتغال بالتاريخ وشروطه، فيختلف حكم الاشتغال به تبعاً لاختلاف موضوعاته، فقد يكون فرض كفاية إذا تعلق الأمر بتاريخ رواة الحديث النبوي، وقد يكون مستحباً إذا تعلق الأمر بالفضائل، وقد يكون حراماً إذا تضمن الخرافات والأساطير، أما شروط المشتغل به فيجب أن يكون موصوفاً بالعدالة، والإتقان، والتحري في النقل، عالماً بالطرق، فضلاً عن النزاهة والتجرد عن كل هوى، وأن يأخذ بهذا الضابط المتمثل في قوله عليه الصلاة والسلام: **(كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع)** مع ضرورة الإشارة إلى المصدر الذي اعتمده، سواء أكان مشافهة أم من كتاب فيسميه. وأشار إلى أن أسباب الخلط في الرواية التاريخية، تمثلت في كثرة ما صنف من كتب في التاريخ الإسلامي، فما من صنف من الناس إلا ودونوا فيهم تاريخاً، وهذه المصنفات اعتمدت عدة مناهج في تدوينها، والذي يهمنا من كل هذه الأنواع، معرفة أخبار الخلفاء والمفكرين، الذين تولوا إدارة حال الأمة في ميادين السياسة، والاجتماع، وغيرها من ميادين الحضارة التي تعلو بها الأمم. ونظراً لوجود الازدواجية في طرح المعلومات، والتناقض دون ملامح ولا إشارات ولا قرائن، أرجع الباحث السبب إلى منهجية بعض المؤرخين القدامى، والمتمثلة في ذكر كل ما يقال، بغض النظر عن مدى موافقته للواقع. وتحدث عن أدوار التدوين، وعن ما يسببه الجهل بالحقائق وطبائع الأشياء، وما يحكمها من سنن في هذا التخليط، مع التنبيه على الكتب التي حوت مادة تاريخية كبيرة في وقت عالجت فيه موضوعات أخرى، ككتاب الأغاني وغيرها، وتحدث الباحث عن منهج المحدثين في نقد الرواية الحديثية وأن عمليات النقد عند المحدثين قامت على عمليات النقد في السند، كما تحدث عن مفردات تعريف الحديث الصحيح، كشروط يجب

توافرها حتى يكون السند صحيحاً، ثم تحدث عن نقد المتون وأسباب العناية بهذه المتون، واستعرض دور الصحابة فمن بعدهم في نقد المرويات ومدى موافقتها للقواعد. أما إمكانية الاستفادة من منهج المحدثين في إعادة كتابة التاريخ، فوضح الباحث أن مشاركة أمثال الواقدي وابن سعد في نقل الأحاديث، مع مشاركتهم في نقل المرويات التاريخية، سهل إلى حد ما استخدام منهج أهل الحديث في ميدان البحث التاريخي وأن العمل على إعادة كتابة التاريخ بما يتفق مع عقيدة الأمة وفكرها، وما ينبثق عن هذه العقيدة من نظر للكون والإنسان والحياة، هو الهدف بالطبع، وهذه الكتابة يجب أن لا تكون من منظار ذاتي، بل بالعودة إلى الأصل الذي عاشه المتقدمون، فيجب مراعاة الاتصال في الأسانيد وانقطاعها، بحيث يقبل المتصل أو غير المتصل إذا تعددت طرقه، بما يفيد نوع الاتصال، وينبغي أن يتصف رواة الأسانيد بأقل درجات القبول، الخاصة بالصدق والأمانة، وترك رواية المشهورين بالكذب، ووجود درجة من الإتقان لا تؤثر في بنية الخبر التاريخي ومضمونه، وسبر المرويات، وقبول المتقاربة المتفقة منها، واستبعاد المخالفة الشاذة، أما غير المستكملة لهذه الشروط وليست مختلفة، فينبغي قبولها إذا ما تعددت، وبالإجمال؛ التعامل مع المرويات التاريخية بنوع من المرونة أو التساهل، إذا انسجمت مع المعطيات التاريخية في هذه الفترة، وبالأخص في الفترة الزمنية الأولى للإسلام، والعناية بالمتون له حيز مهم، وبالأخص عدم قبول الروايات التي لا يقبلها العقل، وفي النهاية يتم الوصول إلى روايات صحيحة، وحسنة مقبولة، وضعيفة، والضعف أقسام تبعاً لمدى فقدان شروط القبول، وقد تتقوى بورودها من أكثر من طريق، خصوصاً في حال انفرادها بخبر شأنه وصف العمران، والسكك، وما أشبه، دون ما كان له مساس بفكر الأمة ومنهجيتها. أما الرواية الموضوعة فتطرح، مع الإشارة إلى أن مصنفات التاريخيين المحدثين، تعدّ من أهم مصادر الرواية التاريخية الموثوقة، بسبب منهج المحدثين في التعامل مع هذه المرويات.

الشيعة والخوارج في ميزان المحدثين

د. محمد علي قاسم العمري[1]

تناول الباحث بدهية أن الثقة بالرواية ترتبط بمدى الثقة برواتها، وأن من مقومات الثقة العدالة، وأن المخالفة في بعض مسائل الاعتقاد مما يسلب العدالة -ولو في نظر الغير- وقد تناول هذا البحث كلاً من الشيعة والخوارج باعتبارهما من الفرق الإسلامية التي تبنت خلاف ما يتبناه المحدثون من معتقدات، وذلك من خلال التعريف بكل من الفريقين، واستعراض أسس الخلاف بينهما وبين المحدثين في ميدان الرواية، ومنهج كل منهما في التعامل مع الأحاديث تبعاً للمبادئ التي تبناها كل من الطرفين، وأخيراً الكشف عن مدى أهليتهما للرواية، ومدى اعتماد نقاد الحديث لروايات الشيعة والخوارج، وبيان أن أهلية كل منهما واردة ضمن شروط تضمنها البحث، مما يؤكد مدى ما تمتع به نقاد الحديث النبوي من موضوعية ونزاهة في البحث.

وبدأ الباحث البحث بتمهيد أشار فيه إلى أهمية دور العقيدة في ميدان الرواية، وما يسببه الطعن في عقيدة الراوي من أثر على الرواية، وتحدث عن نشأة الخلاف، وظهور الفرق تاريخياً، وأشار إلى أشهر الفرق، مبيناً صحة زيادة (كلها في النار إلا واحدة)، الواردة في حديث افتراق الأمة، وعدم حصر الفرق في زمان معين. وأما أسس الخلاف بين المحدثين والشيعة والخوارج، في ميدان الرواية، فكانت أهم بواعثه ما يلي:

١- مجرد الاختلاف في المعتقد، وما يسببه من طعن في الراوي.

---

[1] أستاذ مساعد في قسم الكتاب والسنة، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد السابع، العدد الثاني، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ص ١٩٧- ص٢١٥.

٢- النظرة إلى الصحابة.

٣- إباحة الكذب.

٤- أهلية الراوي وشروط الرواية.

وخاصة أنّ الشيعة يقولون بعصمة الراوي، والقطع بصحة نسبة راوي الحديث إلى النبي ﷺ، وكون النقل عن أحد العترة فهو بمثابة إجماع وهم أهل النبي صلى الله عليم وسلم وأقاربه، ولكن هذه الضوابط غير معترف فيها عند المحدثين. وتحدث الباحث عن التشيع والرفض، معرفاً بهما ومؤرخاً لنشأتهما، ثم أشار إلى فرق الشيعة ومعتقداتهم، مؤكداً انقسام الشيعة إلى فرق يمكن إجمالها في ثلاث هي: الزيدية، والرافضة، والغالية، فعرف بهم وبأشهر معتقداتهم.

ووضح الباحث منزلة الشيعة في ميزان المحدثين، حيث بين تجريحهم للصحابة ممن لن يناصر الإمام علي، وتقسيمهم الأخبار إلى صحيح وحسن، وموثق وضعيف، ومعنى هذا التقسيم عندهم، مشيراً إلى عدم تمييزهم بين الرجال، وأخذهم لمروياتهم من غير تفتيش، حتى جاء الكشي على رأس القرن الخامس، فصنف في الرجال.

وتحدث عن مهاجمة الشيعة للسنة والعبث فيها، من تكذيب للرواة إلى اختلاق للمرويات، وأشار إلى نظرة المحدثين للرواة من الشيعة، وعدم قبولهم إلا من وثقوا بصدقه منهم، وهذا المنهج من الاحتياط، لا يعني الإقلال عن للشيعة، ذلك أن الواقع يدل على خلاف ذلك، والميزان الصحيح هو تطبيق منهج المحدثين الفريد.

أما الشيعة ووضع الحديث، فبين الباحث أن الشيعة لعبوا دوراً كبيراً في وضع الحديث، حتى نسب الوضع في أحاديث الفضائل إليهم، واستعرض الباحث أقوال الأئمة في ذلك، وأن ذلك كان منهم بعد عصر الصحابة وكبار

التابعين. ثم عرض الباحث لنشأة الخوارج، مشيراً إلى أن جذورهم التاريخية تعود إلى العهد النبوي، مبيناً بعض تسمياتهم، وعرض كذلك لأهم مبادئ الخوارج العامة المتمثلة في القول بالحاكمية، وتعديل الصحابة قبل الفتنة لا بعدها وعدم التفريق بين المؤمن والكافر في مرتكب الكبيرة، وغير ذلك، وخلاصة الأمر أن عامتهم حرموا كثيراً مما أحل الله وأحلوا كثيراً مما حرم الله، ولكن بقي منهم بقية على درجة من الوعي والفهم، قبل بعض المحدثين الرواية عنهم، وتحت عنوان الخوارج والحديث، أشار الباحث إلى عدم بلوغ الخوارج ما بلغه غيرهم في الرواية، لانشغالهم بما يعتقدوا أنه أكثر أهمية، وعدم وجود سلف لهم في الرواية، مما ساعد على بعد الهوة بينهم وبين أهل الحديث، ولكن اعتقادهم بكفر مرتكب الكبيرة والكذب منها خفف من الصراع بينهم وبين المحدثين. وجعلهم أهلاً للثقة في رواية الحديث، ثم عرض الباحث وجهة أخرى، فيها اتهام لهم بوضع الحديث، بناءاً على نص ورد عن ابن لهيعة. وناقش الباحث صحة هذا القول سنداً ومتناً، ووجه معناه بما يتناسب مع ما عرف عن الخوارج من تحريم الكذب.

وعرض الباحث للإشكال الناجم عن توثيق النواصب، وتضعيف الشيعة، وكيف يستقيم جرح من يحب علياً ويفضله وقبول رواية أمثال من شهد لأمثال أبي ملجم بالفضل والجنة؟ موجهاً هذا الإشكال بتحري الخوارج الصدق على عكس الشيعة، ثم إن بغض علي إذا كان لنصرته النبي عليه الصلاة والسلام، فهذا علامة النفاق، وبذلك يشترك علي وغيره من الصحابة في معنى الحب والبغض، وعليه يحمل الحديث الوارد في الأنصار **(لا يحب الأنصار إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق)**، وأشار الباحث إلى أن مجرد الوصف بالتشيع، لا يعني الطعن في العدالة، موضحاً أن بدعة التشيع ضربان، صغرى كالتشيع بلا غلو ولا تحرق، وكبرى كالرفض الكامل والغلو فيه. أما حكم رواية الشيعة

والخوارج عند المحدثين، فقد أشار الباحث إلى أن صنيع المحدثين الذي تناول أصحاب البدع بشكل عام، قام على تقسيم المبتدعة إلى قسمين:

الأول: من حكم المحدثون بكفره، لإنكاره معلوماً من الدين بالضرورة، كغلاة الشيعة القائلين بألوهية علي.

الثاني: من أحدث في الدين ما ليس منه اعتماداً على التأويل، سواء أكان محتملاً أم لا.

وهذا القسم، المحدثون على قبول مروياتهم على مذاهب ثلاثة هي:

أ- **الرد المطلق لمروياتهم بحجة فسقهم**، وذكر الباحث من ذهب إليه من أهل العلم، وأدلتهم، ومسوغاتهم في ذلك.

ب- **القبول المطلق وأن كانوا فساقاً بالتأويل**، وذكر كذلك من ذهب إليه، وبين أن هذين الرأيين لم يسلما من الاعتراض.

جـ- **القول بالتفصيل**، لأن مدار قبول الرواية لا يتعلق بذات المذهب، بل بما يترتب عليه من أفكار ومبادئ، وذكر الباحث ضوابط هذا القول وتفصيلاته، وبين أن من خالفه من الأئمة، كان وفق اعتبارات لاحظها النقاد بعد تتبعهم لمرويات هؤلاء، وأن وجودهم نوادر، وهم من الموصوفين بالصدق كما يظهر في تراجمهم.

وفي الخاتمة بين الباحث أن اختياره للشيعة والخوارج، كان بسبب ما تركه اتباعهما من أثر واضح في ميزان الرواية، وأن الكلام عنهم؛ لا يختلف كثيراً عنه في حق من تبقى من اتباع الفرق الإسلامية الأخرى، وأن هذه التفصيلات والجزئيات في هذا البحث، تؤكد مدى حرص المحدثين على سلامة العقيدة، لما لها من دور بارز في تقويم الفكر والسلوك، وأن وقوف المحدثين من هؤلاء موقف الشك والريبة كما تم توضيحه، كان وفق منهجية غاية في النزاهة، والموضوعية، والحرص على السنة.

النقد عند المحدثين وأصوله العامة

د. محمد علي قاسم العمري[1]

تناول هذا البحث المنهج العلمي الذي سلكه نقاد الحديث في تعاملهم مع روايات الحديث النبوي الشريف ورواتها، حيث استعرض الباحث قواعد النقد، وضوابطه، وأصوله العامة، وكيفية توظيفها والتعامل معها في ميدان توثيق الرواة ومروياتهم، بما يؤكد شمولية هذه القواعد، وسلامة المنهج الذي اتبع من حيث الكفاية، والأسلوب والغاية. وقد تعرض البحث في ثناياه أيضاً إلى تاريخ النقد عند المحدثين، ومراحل تدوينه، وأبرز سماته، وأشهر مصنفاته، وما إلى ذلك من جزئيات أخرى تخدم البحث.

وبدأ الباحث بحثه هذا بمقدمة؛ بين فيها سبق المسلمين غيرهم في استخدام مناهج البحث، وبيان منهج المحدثين الذي عبر عنه بعلم مصطلح الحديث، وأشار إلى معالجة المحدثين من خلال منهجهم هذا الحديث بقسميه السند والمتن، وتناولهم الرواة بالفحص والتحليل للشخصية، آخذين بعين الاعتبار موازين منضبطة، تعبر عن مدى أهلية الراوي للرواية، إضافة إلى ما لا بد منه من تحديد وسائل الاتصال، الذي يعد من أهم مقومات قبول الأخبار، لأن فقد هذه الحلقة يلغي فائدة الأسانيد التي اختصت بها هذه الأمة، وكذلك نظرهم في المتون، ومضمونها، وعرضها على القواعد العامة في منهج شهد له الأعداء قبل الأصدقاء.

---

[1] أستاذ مساعد في كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن. مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد السابع، العدد الثالث، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ص ١٢٧- ص١٥٨.

وتحدث الباحث عن النقد فعرفه لغة واصطلاحاً، وتكلم عن نشأة النقد وطبيعته في عصر الصحابة، مستعرضاً مواقف الخلفاء الراشدين، فعائشة رضي الله عنها كما ظهر في كتاب الإجابة للزركشي انتقدت بعض الأحاديث، وهذا يدل على ظهور منحى نقدي، يتمثل في عرض الروايات على أصول الشرع وقواعد الدين، والأخذ بما وافق القرآن الكريم والسنة الثابتة دون غيره، ثم توالى النقد بطريقة أكثر وضوحاً بعد الصحابة نتيجة لظهور الفتن، وفشو الكذب، فتم البحث في الأسانيد، وانتشر هذا المنهج في سائر البلدان الإسلامية، وبإطلالة القرن الثالث الهجري ظهر فن النقد بصورته المميزة، ودونت فيه المصنفات وتم نقل هذا العلم جيلاً بعد جيل أما عوامل ظهور علم النقد، فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١- الغيرة على الدين والحرص على السنة.
٢- ظهور الفتن، ونزوع الناس إلى الابتداع، واستحلال الكذب والوضع.
٣- ضعف ملكة الحفظ لدى الكثيرين، مما حال دون ضبط الرواية.
٤- كثرة الرواة والمرويات، وطول العهد بالرواة.

وكانت الأدوار التي مر بها تدوين النقد عند المحدثين، تتمثل في البداية بأقوال تقال في حق الرواة والمرويات، تكتب على هوامش كتب الحديث، ثم بتطورها أفردت بمصنفات، فظهرت كتب السؤالات، ومنهم من دون هذه الملاحظات عقب الأحاديث، سواءً كانت مصنفة على الأبواب، أو المسانيد المعللة. وكان هذا في منتصف القرن الثاني إلى منتصف القرن الثالث، ومنهم من صنف كتباً مستقلة في نقد الرجال، مع استعراض مروياتهم وعللها كشواهد في تراجمهم، مثل كتاب علل أحمد، ومنهم من صنف في نقد الرواة دون المرويات، أو العكس ككتابي ابن أبي حاتم، وقد كان النقد يذكر بالأسانيد في

البداية وبعد ذلك حذفت هذه الأسانيد، واكتفى بالمادة النقدية، ككتب المزي والذهبي وابن حجر.

وأما طبقات هؤلاء النقاد، فهي متفاوتة بحسب حالهم، ومدى معرفتهم بأحوال الرواة، ومقدار وعيهم، وإلا فكم من ناقد لا يعول على قوله، إما لتسرعه في النقد، أو لأن أقواله تصدر عن عداوة، أو غير ذلك من الأسباب، ثم إن هؤلاء النقاد يتفاوتون في نقدهم كثرة وقلة، وهم مختلفون كذلك من حيث التساهل والتشدد . وميدان النقد ذو اتجاهين، اتجاه ينصب النقد فيه على الرواة، وآخر على المرويات.

وفي اتجاه نقد الرواة، تكلم الباحث عن الإسناد والراوي، واشتراط العدالة والضبط فيه، ومفردات العدالة والضبط وما يخل فيهما ثم تحدث بشكل موجز عن بعض العلوم الخاصة بالراوي، كالتعريف به وبحاله، ثم تحدث عن علم الجرح والتعديل، فتحدث عن ألفاظه، واختلاف مدلول هذه الألفاظ تبعاً للاختلاف بين النقاد أنفسهم في المقصد، وعن ترتيب هذه الألفاظ بحسب درجة التوثيق والتجريح، وقسم هذه المراتب إلى مجموعات حسب القبول والرد بالنسبة للحديث، وما الذي يقدم؛ الجرح أم التعديل، ووضح كيفية التوفيق بين الأقوال المتعارضة في الراوي.

وفي اتجاه نقد المرويات، تحدث الباحث عن عدم التلازم بين صحة السند وصحة المتن، وتكلم عن تعارض الأحاديث، والعلوم المبنية على هذا التعارض، وعن الفتنة والوضع الذي تلاها، وشيوع النقد من عهد الصحابة، واستخدام منهج عرض الروايات على القرآن، وأصول الدين وقواعده، وأشار إلى الكتب التي تكلمت عن نقد المتون.

ثم وضح الباحث أهم مسالك النقاد في نقدهم للرواة والمرويات، وأن هذا الجهد تمثل في مسلكين هما:

١- تتبع الرواة واختبارهم من جهة العدالة والضبط، وتلخصت عمليات النقد في هذا الاتجاه بتحديد سن طلب الحديث، وقبول الرواة ممن عرف بالتدين واشتهر بالضبط، وترتيب طبقات هؤلاء الرواة، وإحصاء شيوخهم وتلاميذهم، ومقارنة روايات المشتركين في الشيخ الواحد، واعتماد مصطلحات في الجرح والتعديل.

٢- معارضة الروايات، ومقارنة بعضها ببعض، ومقابلتها بعد جمعها وسبرها، وهذا يفيد في الكشف عن حال الرواة ومدى ثقتهم، وتمثلت عمليات النقد في هذا الجانب؛ بالتأكيد على ضرورة الاتصال، ووضع مسميات لمراتب القبول والرد، وتتبع طرق كل الأحاديث، للتمكن من الحكم عليها حكماً يقرب من الصحة، ثم العناية بعلوم المتن، كالناسخ والمنسوخ وغيره.

أما سمات المنهج النقدي عند المحدثين، فتمثلت في الآتي:

١- الأمانة العلمية، والنزاهة في إصدار الأحكام على الرواة.

٢- الدقة العلمية في تتبع الرواة ومروياتهم، والموضوعية في إصدار الأحكام.

٣- الإجمال في التعديل، والتفصيل في الجرح.

أما منهجية التصنيف في النقد، وأهم الكتب في ذلك، فمنها ما اعتمد على طريقة المسانيد بجمع أحاديث كل صحابي وبيان عللها، كالمسند المعلل ليعقوب ابن شيبه، ومنها ما جمعت أحاديث بعض المشهورين بالرواية من الرواة اللاحقين، كفعل ابن المديني في أحاديث ابن عيينة، ومنها ما اعتمد على جمع الأحاديث على الموضوعات والأبواب الفقهية واستخراج عللها، كعلل ابن أبي حاتم، ومنها ما جمع بين نقد الراوي والمروي، ككتب السؤالات، ومنها ما كان أساسه نقد الرواة، وتضمن نقد بعض المرويات كالعلل ومعرفة الرجال لأحمد، ومنها ما صنف العكس من ذلك كاللآلئ المصنوعة للسيوطي، وأخيراً كتب

الحديث، التي أفردت الرواة والعلل بأبواب مستقلة، وهذه المناهج تقسم إلى قسمين:

١- ما انصب الكلام فيه على علل السند والمتن، وأجمعها كتاب الدارقطني.

٢- ما انصب الكلام فيه على الرواة جرحاً وتعديلاً، واختصاص بعض المصنفات بالثقات، وأخرى بالضعفاء، وأخرى جمعت بينهما.

وختم الباحث بحثه بخلاصة أظهر فيها تميز منهج المحدثين، ودعا إلى استخدام هذه القواعد في الدراسات التاريخية.

جهود المرأة ودورها في رواية الحديث

د. محمد علي قاسم العمري[1]

تناول البحث ميداناً من الميادين العلمية الهامة، التي أسهمت المرأة فيها إسهاماً واضحاً، في مجال رواية الحديث، بأبعاده، ونشاطاته المختلفة، وقد صدر الباحث بحثه هذا بذكر أهم البواعث على كتابة البحث، التي من أهمها إماطة اللثام عن طبيعة دور المرأة، وحجم إسهاماتها في هذا المجال، ونبه إلى أهم الأسباب التي أدت إلى غلبة الرجال على النساء فيه.

وتدور موضوعات هذا البحث بكل جزيئاته وتفصيلاته، على ما تمتعت به المرأة من حرص ونشاط كبيرين في مجال خدمة السنة وصيانتها، لاعتبارات دينية، وعلمية وبيئية، أسهمت في نبوغ المرأة في مجال الحديث رواية ودراية في كل بقاع العالم الإسلامي، وعلى مدى كل العصور، ولكن بصورة متفاوتة كماً وكيفاً.

ولقد أكد البحث حضور المرأة في كل الأنشطة والمعارف الحديثية على تنوعها، ابتداء بالحرص على الطلب، والسماع، وتحمل الحديث، وما أعقب ذلك من رواية للحديث بكل سبله، ومن ثم توليها مقام الشيوخ، حيث صارت مورداً للمعرفة، فحدثت، وأجازت، وقرئ عليها، وحققت، وعلقت، وتفردت برواية أحاديث وكتب بأسانيدها المتصلة في بعض الإعصار، وحظيت بمقام كريم، فرحل العلماء إليها، واستجازوا منها لشرفها، وأطلقوا عليها ألقاب الكبار، مما يشهد لها بالعلم والدراية، وأثبتت وجودها في مجال النقد كناقده، أو راوية حين

---

[1] أستاذ مساعد في كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد السابع، العدد الأول، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص ١١- ص٤٢.

قبل النقاد ما روته، حيث أخضعت روايتها لكل المعايير التي خضعت لها الرواية في الجملة، فكان مقامها في كل ذلك شاهداً على أهمية دورها في رواية الحديث. ووثقت روايتها في كتب السنة المشهورة، ومنها كتب الصحيح، فكانت جديرة بكل هذا القدر من الاحترام.

وبدأ الباحث بحثه بتمهيد، تجاوز فيه البحث عن أهمية المرأة ومكانتها في الإسلام، إلى ما يطلبه الإسلام منها، وما تضطلع به من مهام، وخطورة عملها في تربية الأجيال، وإدراكها لدورها ونبوغها في مختلف العلوم، ومنها الحديث، وذكر الباحث عناية المرأة بالحديث وأسباب غلبة الرجال فيه، فأشار إلى هذه العناية التي لا تحتاج إلى تأكيد، لأن المرأة صنو الرجل في العناية بهذا الأمر، وأن هناك أسباباً جعلت المرأة لم تبلغ ما بلغه الرجل في هذا الميدان، ومن ذلك عدم إمكانية الرحلة في طلب الحديث، وهذا الأمر من أهم مقومات العلم بالحديث وروايته، ولأن علم الرواية ليس من أولويات علم المرأة وواجباتها، ثم لتعذر سماع المرأة من الشيوخ في كثير من الأحيان، ولكون هذا العلم مما تقضى فيه الأعمار، فلم تنهض له المرأة كالرجل، ولعدم وجود البواعث الدنيوية التي يسعى لها الرجل في هذا المضمار، وبسبب إدراك المحدثين لمسؤولياتهم في العمل على ترسيخ وتدعيم فكر أهل السنة لصيانة الفكر الإسلامي من الأهواء عملوا على رعاية أبناء أسرهم، فظهر جيل من راويات الحديث الشريف، وظهرت عناية كبار المحدثين بأقاربهم من النساء في مجال الصنعة الحديثية، والمتتبع لكتب الطبقات، يرى مدى حرص المحدثين على تعليم الحديث لمنهج القلوب والأحبة كالبنات والزوجات والموالي من النساء. وضرب الباحث على هذا أمثلة بدءاً بالنبي القدوة عليه الصلاة والسلام، فالصحابة، والتابعون، والأئمة بعدهم، كأحمد في زوجه، والحربي في ابنته، حتى كان ذلك في العصور المتأخرة كالمقادسة، والعراقي وكبار المحدثين في زمنه فمن بعدهم حتى ذم الذهبي في ترجمته لأب إحدى المحدثات، على إهماله لابنته في هذا المجال، ثم استعرض

الباحث المرأة والرواية عبر العصور، مقدماً ما يحكم هذا النشاط من مؤشـرات تسهم فيه إيجاباً أو سلباً، فعرض لأشهر المحدثات عبر القرون، ابتداءاً من القرن الأول إلى القرن الحادي عشر.

أما اهتمامات المرأة في مجال الحديث، فضرب الباحث من الأمثلـة فـي العهد الأول الذي ظهر فيه تفوق بعض النساء بفنون الرواية أكثر من الرجـال، مثل فعل الصحابية التي ناظرت ابن مسعود في حكم النامصـة، ومـن سـؤال أسماء بنت يزيد بن السكن رسول الله ﷺ عن أحكام الحيض، وسؤال الصحابـة زوجات النبي وخاصة عائشة عن كثير من أمور الدين، واستمر الباحث بضرب الأمثلة التي تظهر سعة الاهتمام بالحديث وروايته وإسـناده، وإجـازة العلمـاء للنساء، وإجازة النساء للعلماء مما يظهر مكانتها، ومن إطلاق المحدثيـن علـى المرأة من ألقاب التكريم الجديرة بها، ومن قيام بعضهن بالرحلة، ومن الروايـة بالإسناد إلى النبي عليه الصلاة والسلام، وروايتها، وتحديثها بمختلـف طـرق التحمل والأداء، وكتابتها لسماعها، وإقدام القليل منهن على التصنيـف ككتابـة المشيخات.

أما أشهر البلدان التي تميزت بظهور رواية النساء فيها، فـالمتتبع لكتـب تواريخ البلدان يجد أعداداً هائلة من المحدثات المنسوبات إلى أغلب بلدان العـالم الإسلامي المشهورة، مع الاعتراف بصعوبة إعطاء صورة واضحـة المعـالم لجهود المرأة في الحديث وروايته في بلد بعينه، على امتـداد الفـترة الزمنيـة الطويلة، التي شملت كل ما مضى من القرون.

أما رواية المرأة في ميزان النقد، فقد خضعت رواية المرأة لنفس المعايير التي خضعت لها رواية الرجل، والناظر في تراجمهن يجد أن أكثر أقوال العلماء في توثيقهن، والمديح لهن بإطلاق الألقاب عليهن، مثـل الشـيخة، والمحدثـة، وبتقييد الكلام في الثناء بمكان أو صفة، ورواية العلماء عنهن يعطي للنفس حساً

بالتوثيق، وإن لم يعتبر العلماء رواية الثقة عن غيره توثيقاً له، وكتابة أسـمائهن في سماعات الأجزاء والكتب، ووجود روايتهن في الصحيح.

أما الحكم المباشر الصريح فيهن، فأكثر ما يظهر من أحكـام فـي حـق المرأة، في القرون الثلاثة الأولى، ويظهر هذا جلياً في كتب الرجال بدءاً بطبقات ابن سعد، وانتهاءً بتهذيب التهذيب الذي وثق مجموعة منهن وحكم على أخريات بالقبول، والجهالة، وعدم المعرفة والستر وما شـاكلها مـن أحكـام بخـلاف المتأخرين، فقد كان المتقدمون أكثر جدة من المتأخرين في مجال نقـد النسـاء حيث ظهر ذلك في أحكامهم بصراحة، وذلك لأن لكل عصر اعتباره، فكان إقدام النساء على الرواية سببه كثرة النقد فيهن، ثم إن المتأخرات، كن في الغالب مـن بنات البيوت المشهورة بالحديث والعلم، وقد توجه النقد إلى المتقدمات أكثر مـن غيرهن، وذلك لارتباط الحكم عليهن بالحكم على الحديث بخـلاف المتـأخرات اللواتي عشن بعد تدوين الحديث، وأشار الباحث إلى عدم وجود من اتهمت مـن النساء بالوضع، أو الكذب واستشهد بكلام الذهبي في هذا المضمار.

أما كون المرأة ناقدة للحديث، فبعد أن أشار الباحث إلى أهمية النقاد، وإلى منطقية وجود الناقدات، استشهد بتعديل بريرة لعائشة، وإلى وجود الحافظات كما أشارت إليهن كتب الطبقات، واستعرض الباحث نماذج من نقد السـيدة عائشـة رضي الله عنها للصحابة، مشيراً إلى مدى معرفتها بـالحديث، وخاتمـاً هـذا المطلب والبحث بذكر الناقدة المتأخرة الشهيرة، حميدة بنت محمد بـن شـمس الدين الرويدشتيه الأصفهانية المتوفية ١٠٨٧هـ.

فن التراجم عند المحدثين

د. محمد علي قاسم العمري[1]

تناول الباحث في بحثه علم الرجال، وما يندرج تحته من موضوعات تشكل بمجموعها ما وسمه الباحث بفن التراجم، حيث أكد فيه على أهمية هذا العلم، وكثرة ما دون فيه، واستيعابه لتراجم ذوي الشأن ممن أسهموا في بناء فكر هذه الأمة، وبين في الوقت ذاته سعة المادة العلمية التي حوتها كتب التراجم، واستيعابها لمختلف ميادين الحياة الإنسانية؛ مما يمكن من خلاله تكوين رؤية سليمة، حول ما وصلت إليه هذه الأمة من مستوى فكري وحضاري وما تميزت به في هذا الميدان أو ذاك من دون الأمم.

وانصب الجهد في هذا البحث؛ على طريقة المحدثين دون غيرهم في هذا المجال، باعتبارهم أهل اختصاص، لهم منهجهم الواضح، وهدفهم المحدد، وطريقتهم الخاصة في التصنيف، واستعرض الباحث نشأة فن الكتابة في التراجم عند المحدثين، ومدى الحاجة إليه، ومضمون مادة التراجم، كالمولد، والوفاة، والشيوخ، والتلاميذ، والرحلات العلمية، وما قيل في صاحب الترجمة من جرح أو تعديل، ومرويات صاحب الترجمة، وما إلى ذلك من معلومات هامة أخرى، توضح على وجه التحديد مدى أهلية صاحب الترجمة للرواية، وكيفية تدوين هذه المعلومات، تبويباً، وتركيباً، في إطار الترجمة الواحدة، ومنهجية التصنيف في كتب التراجم المختصرة والموسعة، والأسس التي اعتمدت في ذلك، وأشار

---

[1] أستاذ مشارك في قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد العاشر، العدد الثاني، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص ١١- ص٤٥.

الباحث في النهاية إلى ما تمتع به المحدثون في هذا المجال، من نباهة، وعمق، وذوق فني رفيع.

وقد بدأ الباحث بحثه بتمهيد، بين فيه أهمية التاريخ والاشتغال فيه، وأشار إلى المشتغلين فيه ومنزلتهم، وإلى الترجمة وكونها فن من فنون الكتابة التاريخية، كما أشار إلى مجالات الكتابة المختلفة في هذا الفن، وحفز إلى الكتابة العلمية في هذه الجوانب.

وتحدث الباحث عن فن التراجم، من حيث نشأته، وأهميته، ابتداءً من تسجيل المعارف التي تؤدي إلى تنشيط الحركة العلمية، وارتباط وعي الأمة بذلك، ولأن النبي عليه الصلاة والسلام هو القدوة المتبعة في كل شيء؛ كان هو الركيزة الأولى في بناء فن التراجم، حيث تتبع المسلمون كل جزئيات حياته وسجلوها، ولما كان منهج حياته هو الحديث، كان الاهتمام بوسيلة نقل هذا المنهج فتم تتبع الناقلين، وقد قام بهذا العمل الصحابة فمن بعدهم، وأول من صنف فيه أصحاب الجوامع والمسانيد، حيث صنفوا ذلك على هامش كتبهم، ثم كانت كتب السؤالات، ثم كتب التراجم التي ركز فيها على حال الراوي جرحاً وتعديلاً، وكان المنهج المتبع نقل هذه الأحكام بالأسانيد، ولما طالت هذه الأسانيد حذفت، وكل هذه المظاهر من الاعتناء كانت من المحدثين، لا من أهل التاريخ الذين توسعوا كثيراً، ككتب ابن الجوزي وابن كثير وآخرين.

أما مضمون مادة التراجم، فما عرضه المصنف في الترجمة، هو الذي يحدد غالباً طبيعة وحجم الترجمة، طولاً، وقصراً، وأبرز ما تتطرق إليه الترجمة، وينصب الاهتمام فيه يتمثل في:

١- **التعريف بصاحب الترجمة، من جهة اسمه، ونسبه**، وقد جرت العادة بترتيبها على الأسماء أولاً، فاللقب، ثم النسبة إلى البلد، ولا يخالف هذا الترتيب إلا لمسوغ يستدعيه، وكلما زيد في الاسم، دل ذلك على ارتفاع المكانة، وأمكن

التعريف بين الأسماء المتشابهة، وهذه مشكلة لم يتم التوصل إلى حـــل لـــها إلا بكتب التفريق بين الأسماء.

٢- **سنة المولد والوفاة، والغاية منه تحديد الطبقة، أو الجيل الذي عاش فيه صاحب الترجمة**، بقصد معرفة الاتصال وعدمه. وعرض الباحث للمصنفات في هذا المجال، مشيراً إلى أن التركيز كان منصباً علـــى تـــاريخ الوفـــاة دون الولادة، حتى فترة متأخرة.

٣- **الشيوخ والتلاميذ**، حيث تم ترتيبهم على حروف المعجم للتسهيل، مع الحرص على تسمية أقدم من روى عنهم، وأتقنهم، وأضبطهم، مما يفيـــد عنـــد تعارض الروايات، واختلاف التلاميذ، وأشار الباحث إلى طبقاتهم، ونبـــه إلـــى ظهور كتب المراسيل ووجود ألفاظ التحمل بين هؤلاء الشيوخ والتلاميذ، وكـــل ذلك من أجل بيان الاتصال وعدمه.

٤- **الرحلات العلمية**، حيث وضح الباحث الاهتمام بالرحلة منـــذ عـــهد الصحابة، واستمر فيمن بعدهم، وأنه كان من أسباب هذا الاهتمام؛ الالتقاء بجلـــة المحدثين ممن يرحل إليهم كالأئمة، وعلو الإسناد، والاستفادة من ذكر الرحـــلات في الاتصال وعدمه.

٥- **أقوال أئمة الجرح والتعديل**، حيث أشار الباحث إلى حـــرص كتـــاب التراجم على هذا، وأهمية ذلك في تحديد أهلية الرواة للرواية، وكتابة مـــا هـــو ضروري جرحاً أو تعديلاً، وذلك خاضع لغرض التصنيف، مع الإشارة إلى ذكر الحكم في النهاية عند البعض.

٦- **مرويات صاحب الترجمة**، واستخدام ذلك وسيلة لبيان مـــدى صحـــة المرويات، وهدفها تعزيز الحكم من قبل الناقد المصنف على صاحب الترجمـــة، وذلك لاعتبارات كثيرة، وخير شاهد على هذه الاعتبارات، كتاب الكامل لابـــن عدي.

٧- معلومات أخرى تتعلق بالخصائص الأخلاقية، والعلمية، مع الاهتمام بمعرفة أوطان الرواة.

أما منهجية التصنيف في كتب التراجم، فاتبعت له طرق عرض كثيرة مختلفة، لاختلاف الغرض الحامل على التصنيف، حيث عددها الباحث، معرفاً بكل طريق منها ومظهراً الغرض منها ومستعرضاً أهم مؤلفاتها، ومن هذه الطرق هي:

أ- التصنيف على أساس الطبقات.

ب- التصنيف على أساس النسب.

جـ- التصنيف على أساس حروف المعجم.

د- التصنيف على البلدان.

هـ- التصنيف في الكنى والألقاب.

و- التصنيف في الثقات والضعفاء.

ز- التصنيف في معاجم الشيوخ.

ح- التصنيف على أساس الوفيات.

ط- التصنيف في التراجم عامة حسب السنين.

ي- التصنيف في تراجم رواة كتب مخصوصة.

أما النتائج والتوصيات، فأشار الباحث فيها إلى أهمية المعلومات التي تحتويها كتب التراجم، وضرورة دراستها، والانتفاع بها، وتسخير التقنيات العلمية الحديثة في مجال الجمع والتحليل، للكشف عن حقائق في غاية الأهمية، لا يحسن بالباحثين إغفالها، مثل:

١- إمكانية الكشف عن طبيعة الحياة السياسية، والاجتماعية، وغيرها، لأي فترة من الفترات الزمنية، من خلال النصوص الواردة.

٢- إعطاء صورة دقيقة لمجالات الإبداع عند المحدثين في التصنيف مثلاً، أو المناهج ونظم التعليم، واستعمالاتها، وغير ذلك.

٣- الكشف عن حجم الأثر الذي تركه المحدثون في واقع الأمة، ومدى تأثرهم في الاختصاصات الأخرى، وتعاملهم مع الأحداث والوقائع، سواء في فترة زمنية معينة، أو في بلدة بعينها، وأي فتراتها أكثر ازدهاراً.

٤- التوصل بشكل دقيق إلى أعداد المحدثين بوجه عام، أو في فترة زمنية معيَّنة، مما يعطي معلومات مهمة في مجال الدراسات السكانية، مثل متوسط عمر المحدثين في فترة زمنية ما.

٥- الكشف عن إسهامات المحدثين في مجال الفكر، من خلال النظر إلى حجم ما صنَّفوه من كتب.

مجلس المذاكرة عند المحدثين، أهميته، وآثاره، ومدى اعتماد المحدثين عليه

د. محمد حياني[1]

تناول هذا البحث موضوع المذاكرة، وأشار الباحث إلى أنها سر حياة العلم وزيادته، وأن العلم هو سبب الحياة على الأرض، ولأجل هذا السبب، اهتم المحدثون بها اهتماماً كبيراً، وكان لهم في ذلك منهج خاص يضع المذاكرة ضمن ضوابط مميزة، وهذا المنهج لم يدون، بل هو منثور في ثنايا الكتب، وأن هذا البحث جاء ليجمع شتات ذلك المنهج، لإبراز مجالس المذاكرة عند المحدثين، وقد عرض الباحث خطة هذا البحث، ضمن النقاط التالية:

أولاً: مجالس الحديث، حيث بين الباحث أن المجالس التي يعقدها المحدثون ثلاثة هي:

أ- مجلس تحديث.

ب- مجلس إملاء.

جـ- مجلس مذاكرة

وبعد أن عرض الباحث لتعريف مجلسي التحديث والإملاء، بين أهم الفروق بينهما من حيث:

١- اتفاقهما في أصل رواية الحديث عن النبي ﷺ، واختلافهما في أسلوب الرواية.

---

[1] أستاذ مساعد في قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك فيصل، الرياض، السعودية، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد العاشر، العدد الثاني، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص ٤٧-ص٨٤.

٢- مجلس الإملاء يحتاج إلى مستملين، ويحتاج إلى التأني في الرواية حال الإملاء.

٣- اشتمال مجلس التحديث على الوعظ والإرشاد العام إلى جانب الرواية الحديثية، بخلاف مجلس الإملاء الذي قد يختم بالنوادر والحكايات، وأما آداب هذين المجلسين فهي لا تختلف كثيراً.

ثم عرض الباحث إلى طرق التحمل والأداء، مبيناً أنها تعود إلى نوعين هما:

١- الاعتماد على تلقي الراوي عن الشيخ ما يحدث به حديثاً، ويدخل تحته طريقي السماع والعرض.

٢- عدم سماع جميع الأحاديث من الشيخ، وإنما سماع بعضها، أو عدم سماعها كلياً، وروايتها بأحد الطرق التالية وهي: الإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية، والوجادة.

وبين الباحث أن ذكره لهذه الطرق؛ كان لبيان العلاقة بينها وبين المذاكرة، وأن هذه العلاقة تظهر مع النوع الأول، وأن صيغة قال فلان، أو ذكر فلان، هي أضعف ألفاظ الأداء الدالة على الاتصال، وهي بسماع المذاكرة أليق.

ثانياً: آثار المذاكرة وأهميتها، حيث وضح الباحث هذه الآثار التي من أهمها:

١- حياة سنة النبي ﷺ، لما للمذاكرة من دور في تثبيت الحديث في صدر العالم.

٢- الزيادة في العلم، لأنه لا بد من وجود زيادة علم عند أحد المتذاكرين، وهذا ما يناسب وضع المذاكرة.

٣- تقييم ضبط الحفاظ، وجعل كل منهم في مكانته العلمية المناسبة، مما يساعد على إثراء الحياة العلمية بفتح باب التنافس.

٤- وضع المسائل العلمية في مسارها الصحيح، وذلك عن طريق كشف الخطأ وتصويبه، أو التذكير بما نسي من الحديث.

ثالثاً: اهتمام العلماء بالمذاكرة، وذلك راجع إلى أن أهمية الشيء تكمن في آثاره، ولما كان للمذاكرة تلك الآثار الجليلة، اهتم بها العلماء منذ عهد النبي ﷺ، عملاً بها، وحثاً عليها. فقد كان الصحابة يأمرون التابعين، بذلك، وعلى هذا الطريق سار التابعون ومن بعدهم، حتى وصل الاهتمام بها إلى مذاكرة العامة عن طريق التحديث، ومذاكرة من هو في طبقتهم أو من هو فوقهم، وكل ذلك طلباً لتثبيت الحفظ، والزيادة العلمية، حتى وصل هذا الاهتمام، إلى عدم شعورهم بمضي الوقت عليهم وهم في هذا الحال، وانتظار ساعة المذاكرة بشوق، والاستعاضة عن بعض النوافل لأجلها.

رابعاً: مجلس المذاكرة، وفيه عرض الباحث لتعريف هذا المجلس، وأنه يقوم على مراعاة الثوابت التالية:

١- سرد طرف الحديث غالباً، أو كله أحياناً، مع السند أو بدونه.
٢- مذاكرة الحديث، مما كان على طريقه المسانيد أو الأبواب.
٣- مراعاة البعد عن الضعيف، أو عدم مراعاة ذلك.
٤- زيادة كل من المتذاكرين على الآخر في الحفظ.
٥- المذاكرة بما يتعلق بجرح أو تعديل.
٦- حفظ أو كتابة الحاضرين لما يسمعونه من أحاديث في المجلس، أو تحملها إملاء من الراوي.

وذكر الباحث أمثلة على كل ثابت من الثوابت السابقة.

خامساً: نماذج من مجلس المذاكرة، حيث عرض الباحث لمذاكرة أحمد بن حنبل مع أحمد بن صالح، ومذاكرة الدار قطني مع حمزة الكناني، ومذاكرة

ابن وارة مع الحافظ فضلك بحضور أبي زراعة، وذكر مجموعة من الملاحظات على كل نموذج.

سادساً: موقف المحدثين من الكتابة في مجلس المذاكرة، وفيه بين الباحث أن طبيعة مجلس المذاكرة يستدعي السرعة في الرواية، والاقتصار على طرف الحديث في الغالب، وما يحدث فيه من التسامح من التقيد بالألفاظ، وكل ما سبق لا يتفق مع مجلس التحمل، ومن أجل ذلك؛ نهى كبار الأئمة عن الكتابة عنهم في مجلس المذاكرة، وأما ما ذكر عن كتابة البعض في حال المذاكرة، فيحمل على التساهل من البعض، أو الطلب من الشيخ الكتابة، فيتأنى ويراعي أصول السماع.

سابعاً: صيغ أداء المذاكرة، وفيه بين الباحث استحباب بعض المحدثين استخدام ألفاظ معيّنة، وإيجاب آخرين الالتزام بذلك، وذكر ما يميز هذا المجلس عن مجلس التحمل من الألفاظ، كقول الراوي أنبانا فلان مذاكرة، أو أخبرنا مذاكرة، أو قال لنا، أو ذكر لنا.

ثامناً: مدى حجية سماع المذاكرة، وفيه أشار الباحث إلى عدم احتجاج المحدثين بما كتب في المذاكرة، والذي يدل على ذلك، نهي الكثير منهم عن الكتابة في المذاكرة، وعدم إدخال ذلك في طرق التحمل المشهورة، واستعمال أضعف ألفاظ الأداء في ذلك.

تاسعاً: الفرق بين مجلس المذاكرة ومجلس السماع، وفيه أشار الباحث إلى أهم الفوارق بين المجلسين، وهي:

١- مجلس المذاكرة يعقد للمبارزة بين حافظين، أما مجلس السماع فيعقد لحافظ واحد.

٢- مجلس المذاكرة يكون السماع فيه عرضاً، بينما مجلس السماع يحصل التحمل فيه أصالة.

٣- مجلس المذاكرة سبب لعقد مجلس السماع، لأنه في حال ظهور تفوق المذاكر، يطالب بمجلس سماع ليتم التحمل عنه بطريق معتبر.

٤- اعتماد مجلس المذاكرة على حفظ المتذاكرين، بخلاف مجلس السماع الذي يقدم فيه الكتاب.

٥- تدور المذاكرة في مجلس المذاكرة على الأبواب والمسانيد، وقد تصل إلى الجرح والتعديل، وعلل الأحاديث، أما مجلس السماع فالأصل فيه تحديث الشيخ، أو إملاؤه، أو القراءة عليه أحاديث، إمَّا على الأبواب أو المسانيد.

٦- مجلس المذاكرة عبارة عن مناظرة، فيحصل فيه التقييم، بخلاف مجلس السماع فلا يوجد فيه هذا، وأكثر الحضور غير مؤهلين للتقييم، ثم إن الشيخ ليس في موضع تحدٍ ليقدم كل ما عنده.

٧- يتسامح في مجلس المذاكرة، ما لا يتسامح به في مجلس السماع، نحو ذكر طرف الحديث، وعدم إتاحة الفرصة للكتابة بسبب طبيعة مجلس المذاكرة، الذي يكون المهم فيه سرد الأحاديث، والمذاكرة يكفي فيها الرواية بالمعنى أصلاً بخلاف مجلس السماع.

٨- ألفاظ الأداء في المذاكرة، أضعف من ألفاظ الأداء في السماع، في الدلالة على الاتصال.

٩- حديث المذاكرة قل أن يحتج به المحدثون، أما الحديث المتحمل بالسماع أو العرض، فهو محتج به عند الجمهور.

عاشراً: السبب في امتناع بعض المحدثين عن التحديث، واقتصارهم على المذاكرة هو التسامح في مجلس المذاكرة، لأن المسؤولية فيه أقل من مجلس

السماع، وهذا هو سبب امتناع بعض المحدثين عن التحديث، والاقتصار على المذاكرة أو على مجموعة قليلة من الطلاب، وقد يكون السبب الحياء، وعدم حضور النيَّة، ووضع الحديث في غير أهلة.

وفي الخاتمة، ذكر الباحث فيها أهم ما توصل إليه من نتائج، وهي الآتي:

١- إن أهمية الشيء تكمن في أهمية نتائجه.

٢- إن المذاكرة سبب في حياة العلم تثبيتاً وتنمية.

٣- بلغ المحدثون في بحثهم ونقدهم العلمي، مبلغاً ضربوا فيه المثل الأعلى دقة، وتحرياً، وتأصيلاً، وذلك منذ نشأة هذا العلم إلى يومنا الحاضر.

٤- لا يشترط من اهتمام المحدثين بالمذاكرة أن يحتجوا بسماعها، لأن المذاكرة سبب للسماع، والاعتماد في الحكم على النتائج والمسببات، لا الأسباب.

٥- إن في عدم تدوين المحدثين لميزات المذاكرة بوجه خاص، مع اهتمامهم الكثير بها، دليل على أن علم الحديث بابه واسع، وسبيل البحث واستخراج كنوزه مفتوح أمام أهل العلم.

منهج ابن حزم في رواية الحديث ونقد الرواة

د. محمد علي قاسم العمري[1]

تناول البحث علماً من أعلام الفكر الإسلامي؛ وهو ابن حزم الظاهري، وذلك من حيث التعريف به باختصار وفق عرف المحدثين، ثم بيان مكانته في مجال الدراسات الحديثية، من خلال الكشف عن قوانين الرواية التي اعتمدها، والتي شكلت معالم المنهج؛ الذي سلكه في مجال الدراية بالحديث وعلومه.

وقد تركز البحث على دراية ابن حزم في نقد الرواة، باعتباره علماً من أعلام الجرح والتعديل، وتحديد المستوى الذي بلغه بين نقاد الحديث، باعتباره واحداً منهم، وذلك بالنظر في مدى اعتداله أو تعنته، ومدى اعتماد الأئمة أقواله، وطبيعة عباراته المستخدمة في وصف الرواة والحكم عليهم، ومدى اعتماده على رواية المتكلمين وأهل الأهواء، وموارده في النقد للرواة، وما إلى ذلك من جزئيات تخدم الموضوع، بحيث أمكن التوصل إلى جملة من النتائج، التي توضح منهج ابن حزم في ميدان رواية الحديث.

وقد بدأ الباحث بحثه بتمهيد عن علم مصطلح الحديث، وجهود الأئمة في تحديد مصطلحاته ومنهم ابن حزم، وأن المحدثين قد اتفقوا على قواعد هذا العلم، سوى بعض وجهات النظر، كالاختلاف في تحديد بعض المفاهيم، وما ترتب عليه من اختلاف في الأحكام، ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى دراسة واقع كل واحد من هؤلاء العلماء بشكل مستقل، لنتمكن من تحديد مدى موضوعية منهجه،

---

[1] أستاذ مشارك في قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد الحادي عشر، العدد الرابع، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص ٢٠٧-ص٢٣٩. تاريخ استلام البحث ١/٣/١٩٩٤م، وتاريخ قبوله ١٨/١٠/١٩٩٤م.

ومدى موافقته لجمهور العاملين في ميدان الاختصاص، وقد قسم الباحث البحث إلى قسمين : أولهما، ابن حزم ومنهجه في رواية الحديث، والثاني: منهج ابن حزم في نقد الرواة وما يندرج تحتهما، وقد تحدث الباحث عن نشأة ابن حزم، وطلبه الحديث، وتلاميذه، ومذهبه، وانعكاس صفاته على آرائه، وآراء العلماء فيه، ومصنفاته، ووفاته، أما دراية ابن حزم بالحديث وعلومه، فتحدث عن شهرة ابن حزم في جميع المجالات العلمية، ودافعه للكتابة عنه، وعن الكتاب الذي جمع كلام ابن حزم في الرواة، والذي صنفه عمر بن محمود وحسن أبو هنية، وتحدث عن جمع ابن حزم بين الفقه والحديث، وأثر الأحوال العلمية السائدة في عصره على شخصيته، وعن قناعة ابن حزم بأهمية الحديث، باعتباره من الأدلة الشرعية، وبين حبه له، واعتماده عليه في استنباط الأحكام، والذي يؤكد تقدمه في مجال الحديث مصنفاته، الكثيرة في موضوعات الحديث المختلفة. أما قوانين الرواية في منهج ابن حزم، فتتمثل في النقاط التالية:

١- ظاهريته في تحديد مفهوم الحديث، وعدم إدخاله ما غلب على الظن أنه مما حكم عليه باطلاع النبي عليه الصلاة والسلام.

٢- حمله طرق التحمل على اختلاف صيغها ودلالتها على الاتصال المطلق، إذا كان الراوي عدلاً.

٣- قبوله زيادة العدل؛ سواء انفرد بها أو شاركه آخرون مثله، أو فوقه، أو دونه، واعتباره الأخذ بهذه الزيادة من قبل الفرض.

٤- مخالفته الجمهور فيما ذهب إليه، من أن خبر الواحد العدل يورث القطع بصحة الحديث.

٥- مخالفته الجمهور في قبوله حديث العدل، سواء أكان متصلاً أم منقطعاً، وبأي صيغة من صيغ الأداء كان.

٦- إنكاره الشديد لمبدأ القول بالتفضيل بين العدول.

٧- رده للروايات المروية بطريق الإجازة، بالمفهوم الذي تعارف عليه المحدثون.

٨- مخالفته الجمهور أيضاً في تحديده العدد اللازم للتواتر.

أما ابن حزم في ميدان الجرح والتعديل، فالناظر في المحلى نظرة سريعة، يدرك منزلة ابن حزم في مجال حكمه على الرواة، وأن حكمه يتناولهم على اختلاف بلدانهم، بصورة يقطع معها أنه من المكثرين في نقد الرواة.

وتكلم الباحث عن مكانته بين النقاد، وأنه توصل بالاستقراء من صنيعه، وبالمقارنة مع أقوال غيره، إلى أنه أقرب إلى الطبقة المتشددة في التوثيق، والمتساهلة أو المتسرعة في التضعيف.

وتطرق الباحث إلى عبارته المستخدمة في نقد الرواة، فبين أنه من النقاد الذين لا يغربون في مصطلحاتهم، فيكتفي في التوثيق غالباً بعبارة ثقة، وربما يكون هذا نابعاً من عدم اعتباره لتفاوت درجات الثقات، وأما التضعيف فيستخدم عبارات النقاد الآخرين نفسها. وتوصل الباحث إلى عدم وجود مصطلحات خاصة بابن حزم في هذا المجال، وأن معظم ألفاظه كان إطلاقها من نفسه، سوى استعمال عبارات أحمد، وابن معين، وابن المديني، وذلك بصورة قليلة.

وعرض الباحث لمفهوم الجهالة عند ابن حزم، فبين في البداية في عرض موجز، آراء العلماء في المجهول وأقسامه. ثم حاول تقسيم ألفاظه في الجهالة، وتوزيعها على قسميها، إلا أنه أقر في النهاية، بعدم وجود فارق لدى ابن حزم في الحكم على نوعي الجهالة، وأشار إلى تجاوزه في تجهيل الرواة، ووضوح هذه المسألة عند العلماء، وأن ابن حزم يطلق هذا المصطلح على من لا يعرفه، حتى وصل به الحد إلى تجهيل بعض الصحابة، داعياً في النهاية إلى ضرورة التوقف في تجهيل ابن حزم للرواة، وعدم العمل به؛ ما لم يوافقه غيره من النقاد.

أما رواية أهل الأهواء، فقد تساهل فيها ابن حزم حيث وثق بعض رواة الحديث ممن نسبوا إلى الابتداع، ويعود ذلك إلى أن أكثر آراء أهل الأهواء في مسائل العقيدة، مبني على فكر المتكلمين، وابن حزم أقرب إلى فكرهم من فكر المحدثين، فكان يرى أنهم على العدالة ما لم يكفر أحدهم باعتقاده، ولم يتطرق ابن حزم لوصف الرواة بالتشيع أو غيره عند حكمه عليهم.

وأما مصادره في نقده الرواة، فأكثر ما نقده كان من عند نفسه، إلا أنه اعتمد على أقوال بعض المشهورين في قلة من الرواة، وذلك في مقام التجريح لا التعديل، وكأنه حكم عليهم من خلال قناعاته، عند نظره في أقوال الأئمة، أو عند سبره لمروياتهم.

وفي الخلاصة عرض الباحث لمجموعة من النتائج من أهمها:

١- بلوغ ابن حزم أعلى مراتب المعرفة في الحديث، بالنظر إلى شمول معرفته، واعتماد الأئمة أقواله، ووصفه بأوصاف كبار المحدثين.

٢-تأثره بمنهج المتكلمين والفقهاء، وميله إليهم في نظرتهم لبعض مسائل علم الحديث دراية، ومخالفته لجمهور المحدثين في ذلك.

٣- ميله إلى التشدد في توثيق الرواة، والتساهل في التضعيف، بحيث ضعف مجموعة من الرواة يستحقون التوثيق.

٤- تجاوزه الحدّ في تجهيل الرواة، حتى طال ذلك بعض الصحابة والأئمة الكبار بعدهم، وهذا من أشد ما أخذ عليه.

٥- موافقته للآخرين؛ في استعمالاته لألفاظ التوثيق والتضعيف، وعدم وجود مصطلحات خاصة له.

٦- تساهله في قبول رواية أهل الأهواء، خلافاً لجمهور المحدثين، أي أنه كان في هذا على مذهب المتكلمين.

٧- صيانة ابن حزم للتراث الحديثي في الأندلس، ويظهر ذلك بالنظر إلى كثرة تواليفه في هذا المجال، وتنوع موضوعاتها.

المجهول عند النسائي في السنن الكبرى

د. محمد الطوالبة[1]

درس الباحث مصطلح المجهول عند النسائي في سننه الكبرى، والرواة الذين أطلق عليهم هذا المصطلح، وقارن بين أقواله وأقوال غيره من الأئمة في هؤلاء الرواة. وقد بدأ الباحث بحثه هذا بمقدمة تطرق فيها إلى قضية تحديد المصطلحات وأهميتها -كما نص على ذلك الإمام الذهبي- حتى نعلم عُرْف ذلك الإمام، ومن هؤلاء الأئمة النسائي، وبيّن أنّه لمعرفة مراد النسائي من عباراته في نقد الرواة، لا بد من دراسة هذه العبارات والألفاظ، لبيان مدلولها، ومعرفة مدى الوفاق والتشابه أو التباين والاختلاف بينها، ثم معرفة مدى توسع النسائي في استخدامه لتلك المصطلحات، وهذا الأمر لا يتوصل إليه، إلا بعقد مقارنة لأقوال النسائي في الراوي بأقوال النقاد الآخرين. وبيّن الباحث أن منهجه في هذه المسألة، يقوم على حصر الألفاظ التي استعملها النسائي في التعبير عن المجهول، وحصر الرواة الذين أطلقت عليهم تلك العبارات، ثم تقسيم هذه المصطلحات إلى مجموعات حتى تتم عملية الدراسة، ومن ثم الوصول إلى المراد، وقد قسم الباحث هذا البحث بعد المقدمة إلى سبعة مباحث، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: النسائي وسننه الكبرى، وقسمه إلى مطلبين، تناول في **الأول: التعريف بالإمام النسائي**، وفي **الثاني: التعريف بالسنن الكبرى**، من

---

(1) أستاذ مساعد في قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، تاريخ استلام البحث ١٤/٤/١٩٩٧م، وتاريخ قبوله ٢٦/٨/١٩٩٧م، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص ١٤٣-ص١٦٨.

حيث العناية بها، وتأليفها، وعقد موازنة بينها وبين الصغرى، من حيث النسبة والمحتوى. **أما المبحث الثاني فكان في المصطلحات التي استخدمها النسائي في المجهول، ودراستها**، وهذا المبحث قسمه الباحث إلى ثلاثة مطالب، جعل **الأول في المصطلحات التي استخدمها النسائي في المجهول**، وساق هذه المصطلحات فكانت أربعة عشر مصطلحاً. **أما المطلب الثاني فكان في دراسة اصطلاح المجهول**، وتناول فيه: تعريف المجهول لغة واصطلاحاً، حيث أشار إلي تعريف الخطيب، وتعريف ابن حجر الذي قسمه إلى قسمين هما: مجهول العين ومجهول الحال، ثم أشار الباحث إلى حكم رواية المجهول، **والمطلب الثالث كان في تقسيم المصطلحات التي عبر بها النسائي عن المجهول**، وقسمها الباحث إلى أربعة مجموعات هي:

أ- مجهول، مجهول لا نعرفه، مجهول لا أعرفه، لا أدري ما هو مجهول.

ب- لا أعرفه، لا نعرفه، ليس بمعروف، لا ندري من هو.

جـ- ليس بمشهور، ليس بالمشهور، ليس بذاك المشهور، ليس بهذه الشهرة.

د- لا نعلم أحداً روى عنه غير فلان، لا أعرف له غير هذا الحديث.

وأما المبحث الثالث فكان في الرواة الذين أطلق عليهم النسائي مصطلحات الجهالة، حيث بلغ عدد هؤلاء الرواة ثمانية وعشرين راوياً، سردهم الباحث مرتباً أسماءهم على حروف المعجم، وذاكراً أمام كل راوٍ ما قيل فيه.

والمبحث الرابع جعله الباحث في دراسة تراجم الرواة، الذين أُطلقت عليهم مصطلحات المجموعة الأولى، وقد سار الباحث على منهجية واضحة في دراسته لهؤلاء الرواة، تتمثل بسوق إسناد الحديث وطرف من متن ذلك الحديث الذي يرويه الراوي، وكان يذكر ترجمة الراوي، وآراء العلماء فيه، وخلاصة

يسجل فيها المقارنة، ومن ثم تحديد المراد من مصطلح النسائي، من خلال هـذه المقارنة، محللاً أقوال النقاد في الرجل، لإظهار مدى توافق النسائي مع غـيره من العلماء، وقد وزع الرواة الثمانية والعشرين علـى المجموعـات الأربـع، وفروعها في المصطلحات، وبعد انتهاء الباحث من هذه الدراسة، توصل إلـى خاتمة لخص فيها أهم النتائج التي توصل إليها وهي:

١- توسع النسائي في إطلاق الجهالة، وعدم ضبطها بحد معين.

٢- يطلق مصطلح المجهول عند النسائي على:

أ- من لم تعرف حاله أو عينه عموماً.

ب- من لم يعرف بإسناد معين.

٣- بعض الرواة الذين جهلهم النسائي ولم يقف على خبرهم، عرفهم غيره من النقاد، ووقفوا على أحوالهم.

٤- تفرد النسائي من بين النقاد في الكلام على بعض الـرواة، واعتمـاد قوله فيهم.

الرواة المتكلم فيهم في تاريخ بغداد وليس لهم تراجم

في كتابي ميزان الاعتدال ولسان الميزان

د. شاكر الخوالدة [1]

بين الباحث أن الحافظ الذهبي ألف كتابه ميزان الاعتدال، وأراد فيه أن يستوعب جميع رواة الحديث المتكلم فيهم، لكن استدرك عليه الحافظ العراقي عدداً منهم، ضمنهم الحافظ ابن حجر في أعداد كبيرة من الرواة الضعفاء، والمتكلم فيهم، في كتابه لسان الميزان.

وفكرة هذا البحث مستوحاة من صنيع الحافظين العراقي وابن حجر، حيث عمد الباحث إلى كتاب تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، واستخرج منه رواة الحديث النبوي المتكلم فيهم، وجمعهم في هذا البحث، متبعاً الخطوات التالية:

أولاً: أحصى رواة الحديث في تاريخ بغداد، فكان عددهم (٦٩٦٠) راوياً، وحالهم في الجرح والتعديل على النحو الآتي: (٣٠٩٧) راوياً، لم يذكر فيهم الخطيب جرحاً ولا تعديلاً، و(٢٨١٧) راوياً ثقة، و(١٠٤٦) راوياً متكلم فيهم، و(٣٠) راوياً آخر متكلم فيهم ضمن تراجم غيرهم.

ثانياً: خص الرواة الضعفاء والمتكلم فيهم بالدراسة، ورتب أسماءهم وفق حروف العجم.

ثالثاً: قابل بين المذكورين في الخطوة السابقة، وبين الرواة في الميزان واللسان، واستبعد من كان مترجماً له فيهما، أو في أحدهما.

---

[1] أستاذ مشارك في قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، تاريخ استلام البحث ١٩٩٦/٢/١٧م، وتاريخ قبوله ١٩٩٧/١١/٢٤م، امجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، ص٣٧ -ص ٥٧.

رابعاً: ذكر من تبقى منهم، ونقل أقوال الخطيب فيما له صلة بعلم الحديث، كذكر الشيوخ، والتلاميذ، أو السماع، أو ألفاظ الجرح والتعديل، ونحوها، وكان عدد هؤلاء المتبقين هو (٧٧) راوياً.

خامساً: درس الباحث مراتب هؤلاء الرواة، وبين درجاتهم من حيث التوثيق والتضعيف، وكذلك من مصادر أخرى متعددة، حيث كان يذكر ما توصل إليه بعد قوله (قلت) إن وجد شيئاً، وإلا فاكتفى بكلام الخطيب.

وكان الباحث قد أشار في المقدمة إلى كتاب ميزان الاعتدال ومنزلته بين كتب الرجال، ومكانة الإمام الذهبي في هذا الفن، وبعد استعراض الباحث لمزايا هذا الكتاب، وصل إلى القول بأن الحافظ الذهبي إنما أراد استيعاب الرواة المتكلم فيهم، غير أولئك الذين نص على استثنائهم في مقدمة كتابه، ولكن ذلك لم يتحقق للحافظ الذهبي، بدليل عمل الحافظين العراقي وابن حجر. وبين الباحث كيف قام الحافظ ابن حجر، بضم عمل شيخه العراقي في كتابه اللسان، وأنه لا سبيل إلى استيعاب جميع الرواة المتكلم فيهم، فكانت فكرة هذا البحث مستوحاة من صنيع الحافظين، لتؤكد بالدليل العملي على عدم قصد الحافظ ابن حجر؛ استيعاب الرواة الضعفاء، خاصة مع تعليقه على فعل المزي، في محاولته استيعاب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة، وأن إمكانية استيعاب جميع الرواة غير ممكنة.

ولما كان جمع الرواة الضعفاء، ممن لم يردوا في كتابي الميزان واللسان، أمراً متعذراً، لما يحتاجه هذا الأمر من جهد ووقت، وعدم استيعاب مثل هذا البحث لذلك، اختار الباحث كتاب تاريخ بغداد، ليكون المرحلة الأولى من مراحل جمع الضعفاء في ديوان واحد، وأشار الباحث أن هذا الاختيار كان لأمور هي:

١- اعتماد صاحبي الميزان واللسان عليه، واقتباسهما منه.

٢- شهرة الخطيب في التأليف في علوم الحديث والرجال.

٣- موقع بغداد، وخاصة في الجانب الحديثي، وكونها حلقة وصل بين أقطار العالم الإسلامي.

٤- كون بغداد مركزاً لحركة علمية نشطة، لوجود أعداد كبيرة من الرواة فيها.

وقد ظهر للباحث خلال دراسة هذه التراجم؛ مجموعة من الملحوظات، تمثلت في الآتي:

الملحوظة الأولى: ورود هذه التراجم عند الخطيب على حالتين:

أ- تراجم مستقلة وعددها (٤٧) ترجمة، ذكر فيها الخطيب لفظ التجريح فقط، أو لفظ التجريح مجموعاً مع لفظ التعديل.

ب- تراجم غير مستقلة، وذلك بورودها في تراجم أخرى، وعددها (٣٠) ترجمة، ويكون ذلك عند قرن الخطيب بين راويين، أو عندما يذكر عدداً من الرواة في إسناد واحد، ويحكم عليهم حكماً عاماً واحداً.

الملحوظة الثانية: سبب ضعف هؤلاء الرواة يرجع إلى عدة، أسباب هي:

١- البدعة مهما كان نوعها، وقد رمي بها في هذا البحث أربعة عشر راوياً.

٢- التدليس، وقد وصف به راوٍ واحد فقط.

٣- سوء الحفظ، أو الكذب، أو الطعن في العدالة، أو نحو ذلك، وقد بلغ عدد من ضعف لهذا السبب ستة وعشرين راوياً.

٤- الجهالة، وعدد من رمي بها في هذا البحث؛ ثلاثة وعشرون راوياً.

٥- رواية حديث منكر أو باطل، مع قرينة تشعر أنه هو سبب النكارة أو البطلان، وعددهم في هذا البحث ثلاثة رواة.

الملحوظة الثالثة: ألفاظ الجرح عند الخطيب كثيرة، منها ما هو عن شيوخه المباشرين، ومنها ما كان عن نقاد متقدمين، ولكن ورد عنده لفظ (لا أعلم من ذكره).

الملحوظة الرابعة: ورود اسم علم من الأئمة، وهو يعقوب بن شيبة، حيث كان المتكلم فيه الإمام أحمد، وسبب إيراد الباحث له كما بين، هو سيره علي الذهبي؛ في ذكر اسم كل من تكلم فيه ولو كان ثقة، غير المستثنين.

الملحوظة الخامسة: إيراد الباحث لروايين تردد أولاً في ذكرهما، ثم في النهاية أثبت ترجمتهما، أحدهما ورد جرحه في الحاشية فلم يقطع بأنه من قول الخطيب، والآخر جرحه بسبب الإكثار من روايته الأحاديث، التي يميل إليها الشيعة، فمن باب الاحتياط أبقى هاتين الترجمتين.

الملحوظة السادسة: تخص كتاب تاريخ بغداد بصورة عامة، حيث ذكر الباحث فيها أمرين:

الأول: مدار كتب تواريخ البلدان على ذكر المحدثين، باعتبار أن تاريخ بغداد أنموذج لها، وبسبب وجود (٦٩٦٠) ترجمة للمحدثين من أصل (٧٨٣١) ترجمة هم عدد تراجم الكتاب، وبذلك تخدم هذه الكتب علم الحديث بالدرجة الأولى.

الثاني: البون الشاسع بين عدد الثقات (٢٨١٧) راوياً، وعدد المتكلم فيهم (١٠٤٦) راوياً، في كتاب الخطيب، مع تقدير أن قسماً من المتكلم فيهم، لا يؤدي ما ذكر فيهم من جرح إلى تضعيفهم، لأن الغالب عليهم التوثيق.

أثر الجرح والتعديل في الحركة النقدية

د. جاسر أبو صفية[1]

وضح الباحث في بحثه، أنه وقر في أذهان الدارسين المحْدَثين؛ إن مسألة تجريح الرواة وتعديلهم مقتصرة على رواة الحديث النبوي، ولكن مطالعة كتب الأدب والنقد، تدل على أن هذا المنهج، كان متبعاً في دراسة الشعر ونقده اتباعاً دقيقاً، يقارب دقته في دراسة الحديث النبوي، ولا سيما أن الشعر أدي إلينا بطريق الرواية، التي تعتمد اعتماداً كلياً على الرجال، وفيهم الكاذب، والمتعصب، والجاهل، كما أن فيهم الثقة والأمين.

وهذا البحث، محاولة لتقديم أمثلة متنوعة من تجريح النقاد لرواة الشعر، أو تعديلهم، والوقوف عند أشهر القضايا النقدية، التي تأثرت بمنهج الجرح والتعديل، كالوضع، والتوليد، والنحل، والتعصب بمختلف أشكاله: المذهبية، والنحوية، والقبلية.

وخلص الباحث إلى حقيقة، مؤداها أننا بحاجة شديدة إلى اتباع منهج الجرح والتعديل في دراسة الشعر القديم ونقده، لنستطيع تقديم صورة واضحة عن الشعر العربي في مختلف عصوره.

وبدأ الباحث بحثه بتمهيد، تطرق فيه إلى تعريف الجرح والتعديل في الحديث النبوي، ودعا فيه لاتباع المنهج نفسه في الشعر، لاتحاد طريق النقل، وهو طريق الرواية التي تعتمد اعتماداً كلياً على الرجال، وهؤلاء ليسوا على درجة واحدة من الحفظ، والضبط، والثقة، والأمانة. وبين أن النتيجة الحتم في

---

[1] دكتور في قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، الأردن، تاريخ استلام البحث٢٩/٤/١٩٩٢م، وتاريخ قبوله للنشر ٨/٢/١٩٩٣م. مجلة مؤته للبحوث والدراسات، السلسلة (أ) العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤتة، المجلد الثامن، العدد السادس، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

عدم نقد الروايات، شيوع الكذب، والتوليد في الشعر، نتيجة لوجـــود الكـــذاب، والمتعصب، والجاهل، وهذا ما أشار إليه الكتاب القدماء والمُحْدثين، وبدأ بســرد الأمثلة على ذلك، مشيراً إلى أن السبب الباعث على ذلك منزلة الشعر والشعراء عند الجاهليين، ولهذه المنزلة تم الوضع، مبيناً ما يجره الوضع علـــى صفـــات الشعر ومنزلته، ثم عد الباحث أبرز القضايا النقدية، التي خضعت لمنهج الجرح والتعديل، وهي: الوضع والتوليد، والنحـــل، والســرقات، والتعصـــب للقديـــم، والتعصب لشاعر أو عليه.

وتحت عنوان توثيق الرواة وتجريبهم في كتب الأدب والنقد، بين البـــاحث أن تعديل رواة الشعر وتجريبهم، جاء متناقضاً متبايناً أحياناً، تبعاً لتعصب النقـــاد لمذاهبهم الدينية، أو النحوية، أو اللغوية. وساق مجموعة من الأمثلة على ذلـــك، ودارت هذه الأمثلة على التعصب المدرسي، وقلـــة تصحيـــح الشـــعر وتلفيـــق الأسانيد، والتعصب المذهبي.

أما القضايا النقدية التي تأثرت بالجرح والتعديل فهي:

أولاً: الوضع والتوليد، وهي من أبرز القضايا النقدية، التي شغلت النقـــاد على مر العصور، فلا عجب أن تخضع لمعيار الجرح والتعديـــل، لأن وضـــع الشعر وتوليده يفقده؛ خصائصه اللغوية والفنية، وبذلك ينتفي عنه أن يكون حجة في العربية، وعرج الباحث على الأسباب الداعية للوضع، وإلى الصعوبات التي تواجه النقاد في الكشف عنه، وأن المعيار في كشف الوضع، هو معرفة النـــاقد بلغة الشاعر، وأسلوبه، ومذهبه الشعري، ثم ساق الباحث الأمثلة المتعددة مـــن الزيادة في الأشعار، متطرقاً إلى توليد الشعر على لسان الشعراء، وأنه صـــورة من صور الوضع، وذكر أن من أسباب الوضع، خدمة قضية نحوية، أو لغوية.

ثانياً: النحل، حيث بين الباحث أنه إحدى صور الوضـــع، وأنـــه أفـــرده بالحديث، اقتداء بنقاد الشعر القدماء، وأن هذه المشكلة لا يخلو منها كتاب فـــي

الأدب والنقد، لأنها تجعل الناقد عاجزاً عن التمييز بين شعر الشعراء، وتخليص شعرهم مما حُمل عليه، وعرض الباحث لهذه المشكلة؛ بما يمس أثر الجرح والتعديل فيها، مبيناً اتهام الرواة بكل ألوان النحل، من خلال أمثلة ساقها وناقشها، وخاصة اتهام خلف الأحمر بالنحل، في قصيدة نسبت لابن أخت تأبط شراً؛ الشاعر المعروف.

ثالثاً: التعصب، وهو من أكثر القضايا النقدية إثارة للجدل، وتأثراً بمنهج الجرح والتعديل، ومثل الباحث ببعض المؤلفات النقدية في هذا المجال مثل تلك التي تمثلت في الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي الجرجاني، والموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، للآمدي، وأخبار أبي تمام، للصولي وبين الباحث أن هذا التعصب للشاعر أو عليه، مبني على مشكلة نقدية أرقت النقاد القدامى، وهي التعصب للقديم، حتى لو كان شعراً مرذولاً، وفي المقابل رفض كل جديد ولو كان جميلاً مطبوعاً، والعرض للأمثلة كان بما يوضح ويظهر هذه المشكلة، ثم عرض لصور من التعصب المبني على الأساس القبلي، والتحامل على الشعراء نتيجة هجائهم قبيلة الآخر، وختم هذه الأمثلة، بصورة من التعصب القائم على الحسد والعداوة.

وفي النهاية، وضح الباحث أن ما قام به، هو عبارة عن محاولة لإلقاء الضوء على صلة علم الجرح والتعديل بنقد الشعر في التراث، وأن هذه المحاولة؛ بحاجة إلى جهود أخرى لإنضاجها، وأن النقاد القدامى لم يغفلوا هذه القضية، بل عدوها لازمة من لوازم دراسة الشعر ونقده، وذكر أن المعترضين على هذا المنهج، بحجة نسف الشعر، وعدم بقاء شيء من التراث الأدبي، يحسون بوجود وضع كثير في الشعر، ولكن لا يجرؤون على التصريح بذلك، وأنه قد طرح هذه القضية في بحث له بعنوان "منهج في دراسة الأدب" والقائم على منهج علماء الحديث في دراسة النص سنداً ومتناً، والله ولي التوفيق.

النهي عن تدوين غير القرآن دراسة ومناقشة

د. وليد عوجان[1]

تناول البحث موضوع التدوين، وأنه حظي باهتمام كبير من قبل العلماء في جميع العصور، ومع اتفاق جميع الباحثين على أن الرسول ﷺ قد نهى فعلاً عن كتابة غير القرآن، إلا أنهم اختلفوا في توجيه هذا، فمن العلماء من رأى أن أحاديث النهي منسوخة بعدة روايات، نسبت إلى النبي -عليه الصلاة والسلام- وخلصوا إلى نتيجة، هي أن آخر الأمر في عهده -عليه الصلاة والسلام- هو الإذن بالكتابة والتدوين، ومن العلماء من رأى أن الغاية من النهي، هو قلة القراء وأدوات الكتابة، وبعض العلماء رأى أن سبب النهي، هو الخوف من اختلاط القرآن بالسنة على الصحابة، خاصة وأن القرآن كان غضاً طرياً.

هذه هي أشهر آراء العلماء في توجيه النهي عن كتابة غير القرآن، التي كانت في الحقيقة مجرد احتمالات، تعوزها الدقة والإحكام.

وقد قام الباحث في هذه الدراسة، بعرض آراء العلماء وأدلتهم، ثم ناقش هذه الأدلة، ومن خلال الأدلة التي استدل بها العلماء اقترح الباحث رأياً، يعتقد أنه أقرب إلى الصواب من تلك الآراء التي طرحها العلماء، وهذا الرأي يقوم على أن النهي عن الكتابة والتدوين كان لأجل توجيه اهتمام المسلمين وعنايتهم إلى القرآن، قراءة، وحفظاً، وتدبراً.

---

[1] كلية الآداب، قسم الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة مؤتة، الأردن، تاريخ تقديم الطلب ١٩٩٤/٢/٢٦م، وتاريخ قبوله للنشر ١٩٩٥/٥/١٦م، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، المجلد العاشر، العدد الثالث، آب ١٩٩٥، ربيع الأول ١٤١٦هـ - ١٩٩١م، ص ٦٤- ص١١٨.

وفي المقدمة عرض الباحث لأهمية التدوين، وعلاقته بكثير من العلوم الإسلامية، ثم عرض لأهمية تناوله، وعرض لأهم الاجتهادات فيه، وأن الذي ساعده للدخول في الموضوع مباشرة، هو اتفاق العلماء على أنه قد ورد النهي عن تدوين غير القرآن، وأن هذا النهي ثبت عن النبيﷺ، وأن المناقشة ستتركز على سؤال عام هو: ما السبب في نهي النبي ﷺ عن تدوين غير القرآن.

وأشار الباحث إلى الجهود السابقة في الموضوع، وقسمها إلى من أفرد الموضوع بعمل مستقل، ومن ذكره ضمن بحث له أو جزءٍ من كتابه، وتحدث عن كتاب تقيد العلم للخطيب البغدادي، مظهراً أهميته وتميزه في هذا المجال، وأشار ضمن جهود المعاصرين إلى كتاب مباحث في تدوين السنة المطهرة، لأبي اليقظان عطية الجبوري، وبحث بعنوان تدوين السنة ومنزلتها، وعقب عليهما بالنقد من جهة طريقة الكتابة في الموضوع، مشيراً إلى قصورها في ذلك، وتعرض لجهود المستشرقين في هذا الباب.

ووضح أنه من خلال ما كتب حول التدوين، يلاحظ الباحث أن المناقشة لموضوع التدوين، انطلقت من الحديث النبوي الشريف: (**لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليحمه وحدثوا عني ولا حرج**)، ومع اتفاقهم على ورود هذا النهي إلا أنهم اختلفوا في توجيهه.

وبدأ الباحث بعد ذلك؛ بعرض أدلة القائلين بالنسخ، وأن وجه استدلال هؤلاء بالروايات الواردة، أن بعض الصحابة قد دون بعض الأحاديث، وتم ذلك تحت إشراف الرسول ﷺ وإذنه، ويعني ذلك أن حديث النهي قد نسخ العمل به، ثم سرد أقوال العلماء المتقدمين والمتأخرين، الذين ذهبوا إلى هذا الرأي، مثبتاً في ثنايا ذلك، تناقض بعض الكتاب فيما ذهبوا إليه، ومخالفتهم رأيهم ذلك من خلال كتبهم، ثم تحدث عن مدى وجود النسخ في هذه الأحاديث، وبين أنه لا بد من توافر شروط حتى نستطيع الذهاب إلى القول بالنسخ، منها أن النص الخاص لا ينسخ النص العام، وكل الروايات التي تم الاعتماد عليها هي نصوص خاصة،

وكذلك معرفة النص السابق من النص اللاحق، وعدم وجود دليل من الناحية الزمنية، على تقدم حديث أبي سعيد في النهي، وأنه في حالة التسليم بالنسخ، فلماذا نجد كثيراً من الصحابة، ينهون عن الكتابة والتدوين للحديث بعد النبي ﷺ، وعرض الباحث بعد ذلك **للرأي الثاني**، القائل بأن النهي راجع إلى قلة الكتبة، فسرد أدلة القائلين بذلك، ثم ناقش هذه الأدلة دليلاً دليلاً، مثبتاً وجود عدد من الكتبة، ثم إذا كان الناس لا يقدرون على الكتابة، فلا داعي للمنع البتة، لعدم قدرة الناس وعدم وجود الكتبة.

وتطرق الباحث للرأي الثالث القائل أن سبب النهي عن التدوين، هو الخوف من اختلاط القرآن بالسنة، لحداثة عهد المسلمين بالإسلام، ولأن القرآن ما زال غضاً في نفوسهم، وهذا الحال يمكن أن يؤدي إلى اختلاط القرآن بالحديث عند التدوين، وعرض الباحث لأقوال العلماء الذين ذهبوا إلى ذلك، وبين أنه قد فات أولئك الذين قالوا باللبس، أن الصحابة كانوا عرباً خلصاً، وأنهم ملوك البلاغة والفصاحة، وأظهر الفرق بين القرآن المعجز والحديث غير المعجز، والتمايز بن كلام النبي ﷺ وكلام الله سبحانه، مستشهداً بأقوال الأدباء في الاختلاف بين الأسلوبين.

ثم تحدث الباحث عن استمرار النهي عن الكتابة في عهد الخلفاء الراشدين، منهياً بذلك الاحتمالات المذكورة؛ للتوفيق بين النصوص التي تنهى عن الكتابة، وتلك التي تأمر بها، ومحاولاً الوصول إلى رأي مقبول في المسألة، فتحدث عن العناية بالقرآن منذ اللحظات الأولى للتنزيل، ووجود جماعة متخصصة بتدوين آياته أولاً بأول . أما السنة التي هي الطريقة العملية للإسلام فلم تحتج إلى التدوين، لأنها غير معجزة بألفاظها ونظمها، ويجوز أن تروى بالمعنى، فلا غرو أن ينهي النبي ﷺ عن تدوينها، حتى لا يشتغل المسلمون عن القرآن الكريم بالسنة. ثم سرد الباحث الآثار الواردة عن الصحابة، وأقوال العلماء، التي تبين ذهابهم إلى هذا الرأي، والتي تعطينا التعليل الذي حمل

الصحابة على النهي عن التدوين، ولأن موضوع النهي عـــن التدويـــن، ليـــس موضوعاً تعبدياً يخص التحليل والتحريـــم، بـــل هـــو إدراك لقضيـــة الدعـــوة ومصلحتها خاصة، وأن الأمة جديدة؛ لم يزل القرآن غضاً طريـــاً يـــنزل بـــه الوحي، وهو بحاجة إلى عناية خاصة، وتحدث عن كمية التدوين في ذلك العهد، ذاكراً بعض الصحف التي كتبت في عهد النبي ﷺ، وداعياً إلى التوســـط فـــي المسألة، فلا نجاري المستشرقين الذين شككوا بـــهذه الصحـــف، ولا نقـــول أن الصحابة كتبوا الكثير وشجعوا على الكتابة، بل إن فترتهم لا تختلف عن الفـــترة النبوية، من حيث الامتناع عن التدوين، وأن الغاية من ذلك، هـــو توجيـــه كـــل اهتمام المسلمين وعنايتهم إلى القرآن، قراءة، وتدبراً، وحفظاً، وفـــي الخاتمـــة، أشار الباحث إلى الأقوال الواردة في ذلك، مثبتاً ومؤيداً صحة ما ذهب إليه.

أدلة علم مصطلح الحديث

د. زهير عثمان علي نور[1]

بين هذا البحث، أن أدلة علم مصطلح الحديث، موجودة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وقد استفاد العلماء منها في وضع قواعد هذا العلم وأصوله، إلا أنهم لم يهملوا العقل، فأعملوه في تلك الأدلة النقلية، فجمعوا بين الروايات المختلفة، وقارنوا بين النصوص المتعددة، واستنبطوا الأصول بناءً على وقوفهم على تلك الأدلة، ومعرفتهم بروح الدين، ومقاصد الشرع، ولم تكن تلك الأدلة مجموعة في مكان واحد من قبل، ولا سبق لها أن درست وحللت، بل كانت مبثوثة في كتب الحديث رواية ودراية، فحاول الباحث في هذا البحث أن يقوم ببعض ذلك.

وفي المقدمة أشار الباحث إلى طريقة تدريس المصطلح، والقصور في ذكر أدلته، مما يسبب نسيانه، وذكر فرضية البحث التي تقوم على أن أصول المصطلح، قامت بناءً على ما تم فهمه من آيات الكتاب الكريم والسنة المطهرة، ثم تحدث الباحث عن محددات البحث، حتى يحصر مداه ويضبط نطاقه، فكانت محدداته كما يلي:

١- الاعتماد على الأدلة الشرعية النقلية، وليس على غيرها من أدلة لغوية أو عقلية.

٢- الاعتماد على الأحاديث المرفوعة فقط، مستثنياً الموقوفات والمقاطيع.

---

[1] أستاذ مشارك، قسم الدراسات الفقهية، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت تاريخ تسلم البحث ١٩٩٨/٣/٢١م، وتاريخ قبوله للنشر ١٩٩٨/٦/٢م. مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، المجلد الخامس، العدد الثاني، كانون ثاني، ٢٠٠٠م، ص٢١٣-ص٢٥٢.

٣- الاعتماد على الأحاديث الصحيحة أو الحسنة، والابتعاد عن الضعيفة والموضوعة.

٤- الدليل يجب أن يكون واضح الدلالة، ولهذا استثنى الباحث الأدلة غير واضحة الدلالة.

٥- يجب أن تكون الأدلة عمدة وليست فضلة، ومن صلب مباحث المصطلح لا من تتمات الموضوعات.

٦- أن تكون الأدلة نصوصاً شرعية نقلية، لا أمثلة لبعض أنواع المصطلح، فهناك فرق بين الأدلة والأمثلة.

٧- أن تكون هذه الأدلة موجودة في المراجع القديمة، التي هي من أمهات كتب المصطلح.

وأشار الباحث إلى أنه رتب هذه الأدلة على موضوعات كلية، ثم فرع منها مباحث جزئية تدخل تحتها، وشرع في ذكرها:

أولاً: أدلة كيفية رواية الحديث ونقله، وأشار إلى أن هذا العنوان يدخل تحته عدة فروع منها:

أ- **نشر الحديث**، وذكر من الأدلة القرآنية قوله تعالى: "فلولا نفر من كل فرقة طائفة"، ومن الأدلة الحديثية، قوله عليه الصلاة والسلام (**نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً، فحفظه كما سمعه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه**).

ب- **التثبت وعدم الكذب**، ومثل عليه بقوله ﷺ (**من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**).

جـ- رواية الحديث المرفوع حكماً، مثل قول الصحابة رضوان الله عليهم (**أمرنا ونهينا**)، وقولهم (**من السنة**) وما كان سبباً لنزول آية.

د- **رواية الأكابر عن الأصاغر**، مثل روايته عليه الصلاة والسلام حديث الجساسة عن تميم الداري.

هـ- الرواية بالإسناد العالي، ومثل الباحث عليه بحديث ضمام بن ثعلبة.

ثانياً: أدلة كيفية التحمل والأداء، وما يختص بهما، والتحمل والأداء أصلان يتفرع عنهما كثير من المباحث والمسائل، مثل:

أ- صفة من يقبل حديثه ومن يرد، ومن الأدلة القرآنية عليه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ﴾ ومن الأدلة الحديثية، قوله عليه الصلاة والسلام **(يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا...)**.

ب- ضبط الحديث، وأهم وسائله حفظه في الصدور وكتابته في السطور، ومن أدلة عدم الكتابة والحفظ، قوله عليه الصلاة والسلام **(لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن...)**، وذكر من أدلة منع كتابة الحديث، وإباحته، مع بعض أوجه الجمع بينها.

جـ- شروط التحمل والأداء وكيفيتهما، ومثل عليه بحديث محمود بن الربيع في أقل سن للتمييز، وحديث جبير بن مطعم في رواية الكافر، وأنه لا يشترط لتحمل الحديث البلوغ ولا الإسلام، أما القبول والأداء، فلا بد له من الإسلام، ممثلاً على ذلك بحديث الأعرابي في رؤية الهلال، وبكون الراوي بالغاً عاقلاً بحديث رفع القلم عن ثلاث، وبعدم اشتراط رؤية الراوي المحدث، بسماع أذان بلال وابن أم مكتوم مع عدم رؤيتهما، وبالتروي والتأني في الأداء والإلقاء، بتأني النبي عليه الصلاة والسلام، في الأداء وإعادته الحديث ثلاثاً ليفهم عنه، ومثل باشتراط مقابلة، نسخة التلميذ بأصل شيخه، بقراءة زيد بن ثابت ما كتب من الوحي، على النبيﷺ.

د- طرق التحمل وصيغ الأداء، وفيه تحدث الباحث عن الطرق الثمانية للتحمل والأداء، وأشار إلى عدم تفريق المتقدمين بين حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، ممثلاً على ذلك بالقرآن والسنة، وأن من أدلة القراءة على الشيخ، حديث ضمام

بن ثعلبة، ومن أدلة المناولة، بعثه عليه الصلاة والسلام بكتاب مع رجـــل إلـــى عظيم البحرين، الذي دفعه إلى كسرى "ففيه صورة المناولة، ومثـــل للمكاتبـــة، بكتابة النبي عليه الصلاة والسلام إلى الملوك والرؤساء، ومثل للوجادة بـــالحديث الذي يقول فيه النبي عليه الصلاة والسلام عن قوم يأتون بعد الصحابة، يجـــدون صحفاً يؤمنون بها.

ثالثاً: أدلة الجرح والتعديل، ومن فرعيات هذا الموضوع:

أ- **مشروعية الجرح والتعديل**، ومن الأدلة القرآنية على ذلك قوله تعـــالى ﴿وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾، ومن الأمثلة الحديثية، قوله عليـــه الصـــلاة والســـلام **(ائذنوا له بئس أخو العشيرة)**، ولم يشترطوا في ذلك الذكورة والحرية، لســـؤاله عليه الصلاة والسلام بريرة عن عائشة، وأخذه بقولها.

ب- **تعديل الصحابة خاصة**، ومن الأدلة القرآنية على ذلك قوله تعـــالى: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾، والخطاب للموجودين حينئذ، ومن الأمثلة الحديثيـــة، قوله عليه الصلاة والسلام **(لا تسبوا أصحابي)**.

رابعاً: أدلة العمل بالحديث أو عدم العمل به، لأن الحديث المقبول ينقســـم إلى معمول به أو غير معمول به، وينبثق عنه نوعان من أنواع علوم الحديـــث هما:

أ- الناسخ والمنسوخ.

ب- المحكم ومختلف الحديث.

وفي الناسخ والمنسوخ، ذكر الباحث الأمور التي يعرف بها النسخ، وهي: تصريحه عليه الصلاة والسلام، وقول الصحابي، والتاريخ، والإجماع. أما المحكم ومختلف الحديث، فمثل عليه بأحاديث العدوى، وأحاديث بلوغ الماء قلتين.

خامساً: أدلة شرح الحديث، وفيه بين الباحث أن العلوم الخاصة به ثلاثة علوم هي: المبهمات، وأسباب ورود الحديث، وغريب الحديث، وأراد بالإبهام؛ (معرفة من أغفل ذكر اسمه في الحديث من الرجال والنساء)، سواء في الإسناد أو المتن، ومثل عليها بأمثلة توضحها.

أما سبب الورود، فقد يكون مذكوراً في الراوية نفسها، كحديث جبريل، وقد لا يكون مذكوراً بل يوجد في رواية أخرى، (كالخراج بالضمان)، والغريب، وهو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة عن الفهم لقلة الاستعمال، وأفضله ما فسر في بعض طرقه ومثل على ذلك بأمثلة.

وفي الخاتمة أشار الباحث إلى تحقق الفرضية، وتطور فكر المحدثين عبر الزمان، وأوصى مدرسي هذا العلم، ببيان أدلة المصطلح وأصوله.

أسس منهج البحث عند المحدثين

د. صديق محمد مقبول[1]

بين الباحث أن الحديث النبوي، من المصادر التي تعتمد عليها الأمة في فهمها لكتاب الله، وأن هذا العلم قد نشأ مصاحباً لتنزلات القرآن الكريم، الذي هو موضع الدراسة المتجددة دائماً، وهذا البحث، تناول القواعد التي قام عليها بناء هذا العلم في عهده الأول، والأسس التي قامت عليها تلك القواعد، والمنهجية التي اتبعت في ذلك، والمقومات التي ساعدت على بقائه حياً في نفوس المسلمين. ويرى الباحث أن منهج البحث في علم الحديث، ليس هو وليد التقدم في العلوم والمعارف الإنسانية، وإنما هو أصيل وقديم، وله قواعد وأصول ثابتة، مستمدة من أصول الدين وقواعده، ومن منهج النبوة في الدعوة والتعليم.

وتكلم الباحث في المقدمة، عن وجود قواعد ومناهج في البحث في مختلف العلوم، وهذه القواعد يوجد بين بعضها نوع من الاشتراك، على الرغم من التباين في الغايات والأهداف. وأشار الباحث إلى وجود منهج للمحدثين في البحث العلمي؛ مر بمراحل بدءاً من القرن الأول إلى القرن الرابع الهجري، ولكن هذا المنهج متناثر في بطون الكتب، وهذا البحث محاولة لإبرازه ضمن خطوط عريضة، لاتساع مساحة هذا المنهج، ثم تحدث عن تعريف منهج البحث العلمي، باعتباره القاعدة التي تلتقي عندها أنواع العلوم والمعارف الإنسانية.

وتطرق الباحث إلى أسس المعرفة عند المسلمين، مشيراً إلى قيامها على ثوابت من المبادئ، تتمثل في الإيمان، والعلم، فالإيمان يهدي الإنسان إلى

---

[1] أستاذ مساعد، قسم الفقه، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت. تاريخ تسلم البحث ١٩٩٨/٣/٣٠م، وتاريخ قبوله للنشر ١٩٩٨/٧/٢٢م، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن (الشريعة والقانون). المجلد الخامس، العدد الثاني، كانون ثاني ٢٠٠٠م، ص ٢٥٣-٢٨٠.

الحقيقة، والعلم يقوده إلى المعرفة التي يبحث عنها، ومن أجل هذه الغاية -المعرفة- أرسل الله الرسل، وأنزل القرآن الذي تضمن أصول المنهجية العلمية في البحث والتفكير، والذي ربط التفكير بالإيمان، ولهذا كان مثل هذا النهج العلمي قائماً على الصدق، والقطعية، والأمانة العلمية القائمة على العلم الصحيح.

وأشار الباحث إلى أساس المنهج عند المحدثين، مبيناً أن مناهج البحث في علم الحديث، قاعدتها منطلقة من القرآن الكريم، الذي اشتمل على أسس ومبادئ في البحث، لم تكن معلومة من قبل، ومن هذه الأسس:

١- الدعوة إلى النظر والتأمل في حقائق الكون، للوصول إلى حقيقة الإيمان، الذي يهدي إلى المعرفة الحقة.

٢- ٣- الدعوة إلى إعمال الفكر السوي، للوصول إلى جميل صنع الله في الكون، وكذلك للوصول إلى عظمة الخالق.

٤- طلب الدليل والبرهان وإقامة الحجة.

٥- لفت القرآن النظر إلى وسائل العلم والمعرفة، ودعا إلى ضرورة التثبت في النقل.

٦- حذر من الكذب والافتراء على الله.

٧- حذر من خبر الفاسق، الذي لا يلتزم بمبدأ الصدق في القول.

ووضح الباحث أن السنة النبوية، جاءت مطابقة ومبينة لمنهج القرآن، ولا عجب في ذلك، فحاملوها هم صحابة رسول الله ﷺ، الذين التزموا بدعوة القرآن إلى الصدق وإلى ضرورة التثبت في النقل، ملتمسين في سيرهم ما أخذوه من منهج تطبيقي، مما ساعدهم على اتخاذ منهج حياة لهم، تميز بها منهج النبوة في التبليغ والتعليم.

وتحدث الباحث عن خصائص ساعدت في حفظ الحديث وبقائه، لأنه إذا توافر في الشيء عوامل البقاء الذاتية، وأسس صيانته من العوامل الخارجية، نال بذلك أعلى درجات البقاء اللائقة به، ومن هذه العوامل:

١- ما أوتيه ﷺ من البلاغة وجوامع الكلم.

٢- منهجه ﷺ في تبليغ الوحي، يقوم على التأني والتكرار.

٣- دعوته إلى التيسير وعدم التشديد.

٤- ضرب المثل.

٥- تنشيط الذهن بأسلوب السؤال والحوار والتشبيه.

وانعكس الأسلوب السابق على الصحابة والسنة، حفظاً، ومحافظة، وأداءً، وساعدهم في ذلك:

أ- **منهجه عليه الصلاة والسلام في التعليم**، وهو منهج روعي فيه حال المتلقي والبيئة.

ب- **الاستعداد النفسي للمتلقي أو السامع.**

جـ- **استعداد الصحابة الفطري**، باعتبارهم عرباً خلصاً، تغلب عليهم الأمية، ويتسمون بقوة الحافظة، مما ساعدهم على الحفظ. وعرض الباحث لمنهج الصحابة في أخذ الحديث، وأن منهجهم في أخذهم الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام، بطريقتين هما:

الطريقة الأولى: التلقي المباشر، هذا الطريق الذي لم يتقيد بوقت، ولا مكان محدد. ومن الألفاظ الموجودة في الأحاديث الكثيرة، الدالة على الرؤية والملازمة، يمكننا القول، أن منهج التلقي المباشر كان بأمر منه ﷺ، وكان أخذهم متفاوتاً تبعاً لانشغالهم في أعمالهم، فكانوا يعوضون هذا الأمر بالأخذ عن بعضهم البعض، وهذا أمر أقرهم عليه النبي صلوات الله وسلامه عليه، وشكل هذا الأمر **الطريقة الثانية وهي: التلقي غير المباشر**، وأشار الباحث إلى سبب

اهتمام الصحابة بالحديث، وأنهم رضوان الله عليهم فهموا من النصوص الشرعية الآتي:

١- وجوب طاعة النبي ﷺ، واتباعه في كل ما أمر به أو نهى عنه.
٢- التحذير من مخالفة أمره وعصيانه.
٣- عدم جواز الإعراض عن حديثه، والاستغناء عنه بالقرآن.
٤- التأسي برسول الله ﷺ، والاستجابة لنداء الإيمان.

فهذه النصوص التي فهموا منها ما سبق من نقاط، بينت لهم منزلة الوحي النبوي، فاهتموا بالأحاديث، وعظم قدرها في نفوسهم، ونتيجة لالتزام الصحابة بهذا المنهج؛ فيما سمعوا وتحملوا، استنبط العلماء منه قواعد وضوابط، التزموها في الرواية، والسماع، والكتابة، والتدوين، فكانت الرواية الصحيحة، هي القاعدة التي انطلقت منها مناهج البحث في الحديث وعلومه. ثم عمد الباحث إلى تعريف الرواية في اللغة والاصطلاح، وتحدث عن تاريخها، وقدم وجودها، وأنها امتازت في الإسلام بأمرين اثنين، هما:

١- التحري في النقل.
٢- اتصال السند إلى النبي ﷺ، وهو ما امتازت به هذه الأمة، متحدثاً عن الإسناد وأهميته، ومستعرضاً أقوال العلماء في ذلك.

وعرض الباحث لتاريخ الرواية، وأنها القنطرة التي يعبر إليها كل منتسب لهذا العلم، وأن الوسيلة إلى رفع هذه الأحاديث، كانت تحمل صحابة رسول الله ﷺ، الذين كان لهم الفضل في بدء علم الرواية للحديث، وذلك بسيرهم على هذا المنهج الدقيق، القائم على التلقي والأداء لهذا الوحي النبوي، وكيف سار من بعدهم على هذا الطريق، طريق السماع والمشافهة، الذي يحقق لهم من خلال ذلك أمرين عظيمين، هما:

أولاً: اتصال السند إلى رسول الله ﷺ، الذي يحمل في طياته شرفاً عظيماً.

ثانياً: التحقق والتثبت من أنه سمع لفظ الحديث من شيخه الثقة، بلفظ صريح، وصيغة جلية، تدل على سماعة مباشرة وبغير وساطة من شيخه، وكل هذا كان من حفاظ الأحاديث، ونقله الآثار، دفاعاً عن السنة، وذوداً عن مناهج المحدثين، وتأصيلاً للأسس والقواعد، التي قام بها أساس منهج البحث عند المحدثين.

الرواة الذين جهلهم ابن حزم وهم ثقات في كتابه المحلى بالآثار

د. فايز عبد الفتاح أبو عمير[1]

يتناول هذا البحث قضية مهمة في الجرح والتعديل، وهي الحكم على الراوي بالجهالة (أي عدم معرفته من قبل العلماء)، وقد توسع بعض العلماء في هذا الإطلاق، حتى أدى إلى تجهيل عدد من الرواة، الذين احتج بهم غيرهم، وكان من هؤلاء، الإمام ابن حزم الظاهري، الذي جهل مائة وخمسين راوياً في كتابه المحلى بالآثار، وكلهم معروفون محتج بحديثهم، بل منهم عدد من صحابة رسول الله ﷺ، وقد بين الباحث الصواب في هذه القضية، مع بيان منهج ابن حزم في المجهول.

وفي المقدمة أشار الباحث إلى الكلام في الرواة، ووزن عبارات العلماء في ذلك، وأنها يجب أن تقوم على عدم التفريط والإفراط، وأشار إلى وقوع بعض الهفوات من بعض العلماء، ومنهم ابن حزم في كتابه المحلى، حيث لاحظ الباحث ذلك بعد قراءته نقد العلماء لابن حزم، وذلك في إطلاقه الأحكام جزافاً، فعقد العزم على استقراء أقواله، ثم خصص الأمر لكثرتها بالرواة الذين جهلهم وهم ثقات، حيث تناول في هذا البحث ثمانية قضايا هي:

تعريف المجهول في اللغة والاصطلاح: حيث عرضه الباحث من خلال كتب اللغة والمصطلح، وأشار إلى انقسامه عند العلماء إلى ثلاثة أقسام هي: مجهول العين، ومجهول الحال، والمستور، وبين تسوية ابن حجر بين القسمين الثاني والثالث. **وفي القضية الثانية**، بين الباحث الرواة الذين جهلهم ابن حزم،

---

[1] أستاذ مساعد، كلية الشريعة - جامعة جرش الأهلية، الأردن، تاريخ تقديم البحث ١٩٩٧/٦/٨م، وتاريخ قبوله للنشر ١٩٩٨/٤/٢٠م، مجلة جرش للبحوث والدراسات، جامعة جرش، المجلد الثالث، العدد الأول، كانون أول ١٩٩٨م، ص ١٩٩-٢٤١.

وذكرهم في جدول؛ تناول فيه رقم الراوي، واسمه، وقول ابن حزم فيه، وقول ابن حجر في الراوي في كتابه التقريب، وملاحظات تتضمن أقوال بعض العلماء في الراوي، من خلال خمسة عشر كتاباً في التراجم، ثم سرد أسماء الرواة بعد سرده أسماء هذه الكتب، فوصلت الأسماء من خلال الجدول، إلى مائة وخمسة وخمسين راوياً.

وسجل الباحث في القضية الثالثة، ملاحظات عامة حول أقوال ابن حزم في الرواة الذين جهلهم، هي:

أولاً: باستقراء أقوال ابن حزم، وجد الألفاظ التالية:

* **مجهول**، وقد أكثر من استخدامه، حتى شمل تسعة وثمانين راوياً؛ من اصل مائة وخمسة وخمسين راوياً، وذكر الباحث أرقامهم؛ حسب الجدول الذي ذكره في سرد أسماء الرواة، ثم فعل الشيء نفسه مع بقية الألفاظ، التي وصلت إلى أربعة عشر لفظاً.

ثانياً: عرض الباحث لأحوال من جهلهم، فكانوا كالتالي:

١- جهل ابن حزم سبعة عشر صحابياً، وبعضهم اختلف في صحبته، وذكر أرقامهم حسب الجدول السابق.

٢- جهل ستة وخمسين راوياً، وثقهم ابن حجر وغيره، وذكر أرقامهم.

٣- جهل ثمانية وثلاثين راوياً، قال فيهم ابن حجر صدوق.

٤- جهل أربعة رواة، قيل فيهم لا بأس به، وذكر أقوالهم.

٥- جهل تسعة عشر راوياً، قال فيهم ابن حجر صدوق يهم، أو يخطئ، أو ما شابهه، وذكر الباحث أرقامهم.

٦- جهل واحداً وعشرين راوياً، قال فيهم ابن حجر مقبول، وذكر الباحث أرقامهم.

٧- بلغ عدد الرواة الذين أخرج لهم البخاري أو مسلم، وجهلهم ابن حزم ستة وعشرين راوياً، اتفق البخاري ومسلم على إخراج حديث خمسة منهم، وانفرد البخاري بستة، ومسلم بأربعة عشر، وذكر الباحث أرقامهم.

وفي القضية الرابعة عرض الباحث لتحليل أقوال ابن حزم، حيث قسم أقواله إلى مجموعتين رئيستين هما:

أ- قوله مجهول، لا يدرى من هو، مجهول لا يدرى، لم يرو عنه أحد إلا فلان، وقوله غير معروف، وقوله لا أعرفه، وقوله غير مذكور بالعدالة، واطلاقات أخرى غريبة؛ خارجة عن إطار البحث العلمي، إلا أن هذه الألفاظ، كلها تعود إلى أصل واحد هو جهالة عين الراوي، وذلك لوجود قواسم مشتركة بين هذه الألفاظ، وهذه القواسم هي:

١- أن يذكر الراوي بكنيته، ولا يكون معروفاً لديه.

٢- أن يقع تصحيف في الاسم، فيعتقده راوياً آخر فيجهله.

٣- أن لا يروي عن الراوي إلا شخص واحد؛ حسب ما يظن.

٤- أن يروي عن الراوي رجل مجروح أو مجهول، فتلحقه الجهالة تبعاً لذلك.

٥- أن يروى الراوي عن مجهول أو مجروح.

وبالمقابل يوثق ابن حزم الشخص بحسب التلميذ الراوي عنه والشيخ الذي تلقى عنه، وأشار الباحث إلى اختلاف العلماء في هذه المسألة، وذكر أقوال العلماء في ذلك.

أما المجموعة الثانية، التي تضم مثل قوله: غير مشهور، ليس بالمشهور، وغيرها، فإنّها متساوية، وتعني جهالة حاله عنده، والقواسم المشتركة بين هذه الألفاظ، التي تعني كلها جهالة الحال وإن تعددت الأقوال فيها، هي:

١- رواية الإمام عن الراوي، شريطة أن لا يروي هذا الراوي عن ضعيف أو مجهول.

٢- إذا روى عنه اثنان، سواء كانا من المشهورين أم لا.

٣- إذا تابعه راوٍ آخر.

٤- إذا كان معروفاً بغير الحديث.

٥- إذا كان أبوه معروفاً، أو من عائلة معروفة.

ومما سبق يتبين تفريق ابن حزم بين جهالة العين وجهالة الحال، وهذا التفريق يعود إلى اجتماع أمرين اثنين هما، سقوط حديث الراوي، وعدم الاحتجاج به.

وفي القضية الخامسة، عرض الباحث لابن حزم وجهالة الصحابي من وجهين، هما: عدد الصحابة الذين جهلهم، وألفاظه في حقهم، وتحليل هذه الألفاظ، والوجه الثاني، مذهبه في الصحابي المبهم الذي لم يسم.

وفي الوجه الأول، بين الباحث عدد الصحابة الذين جهلهم ابن حزم، وكانوا أحد عشر صحابياً، متفق على صحبتهم وستة آخرين مختلف في صحبتهم، وألفاظه في حقهم قسمها إلى أربع مجموعات، الثلاثة الأولى وهي: مجهول لا يدري أحد من هو، ومجهول لا يدرى من هو، وكلها تعني جهالة العين إلا اللفظة الأخيرة، فتعني الجهالة، وزيادة نفي الصحبة. وفي المجموعة الأولى، كان السبب هو الخلاف في اسم الراوي، **وفي الثانية**، كان السبب رواية المجهول عن الراوي، وفي الثالثة، كان السبب الذكر بالكنية، ورواية المجهول عنه، والاختلاف في الاسم، وفي المجموعة الرابعة، يعود السبب إلى أن تلميذ الراوي، إمام رماه بجهالة الحال فقط.

أما رأي ابن حزم في الصحابي المبهم الذي لم يسم، فإنه لا يعتد به، ويعتبره مجهولاً، مخالفاً بذلك علماء الحديث. **وفي القضية السادسة**، عرض

الباحث أمثلة لأحاديث ضعفها ابن حزم، بسبب أحكامه التي أطلقها مع أنها صحيحة، وقام بمناقشتها، **وفي القضية السابعة**، أشار الباحث إلى موقف العلماء من تجهيل ابن حزم، ووقوفهم من أقواله موقف المعارض، بل وانتقادهم له بشدة، وإغلاظ بعضهم الكلام له، حيث ذهبوا إلى عدم قبول تجهيله لأحد؛ ما لم يوافقه غيره.

وفي القضية الثامنة وهي الخاتمة، لخص الباحث فيها أهم النتائج التي توصل إليها في النقاط التالية:

١- جهل ابن حزم أحد عشر صحابياً، معروفة أسماؤهم وأخبارهم، بل جهل بعض المشهورين منهم، وهناك ستة أيضاً مختلف في صحبتهم.

٢- أن عدد الرواة -من غير الصحابة- الذين جهلهم ابن حزم بلغ مائة وثمان وثلاثين راوياً من الثقات المعروفين، أو من هم في عداد المحتج بهم، منهم خمسة وعشرون راوياً في الصحيحين أو أحدهما.

٣- كانت عبارات ابن حزم في تجهيل الرواة، تخرج عن الحد المعهود والمعروف عند العلماء، كان الأولى -رحمه الله- أن يتجنبها.

٤- أنه فرق بين مجهول العين ومجهول الحال، وكان لكل قسم منها عباراته التي تخصه.

٥- أن روايتي المجهول والضعيف عنده ساقطتان، ولو عضدتهما روايات أخرى.

٦- في أقواله، ظهر بعض التناقض، مثل تجهيل الراوي، لأنه لم يرو عنه سوى واحد، ثم يصحح حديث من كانت هذه صفته، ونجده يرفض رواية الصحابي المبهم، ثم يقبلها، وهذه طبيعة البشر كل يؤخذ من كلامه ويرد إلا المعصوم عليه الصلاة والسلام.

٧- يعد ابن حزم من كبار العلماء، وهو بشر يصيـــب ويخطـــئ، إلا أن أخطاءه في التجريح والتعديل كانت كثيرة، مما دعـــا العلمـــاء إلـــى انتقاده.

ملحوظات على كتاب مفتاح كنوز السنة

د. فايز عبد الفتاح أبو عمير[1]

يتناول هذا البحث؛ أحد الكتب التي فهرست لحديث رسول الله ﷺ هذا الكتاب هو مفتاح كنوز السنة، لمؤلفه الدكتور أرند جان فنسنك، وقد وقع في هذا الكتاب أخطاء كثيرة، وحدث فيه نقص في الفهرسة، تصل أحياناً إلى حد مذهل، كان من الواجب التنبيه عليها، خصوصاً أن هذا الكتاب عمدة في مراجعة طلبة العلم لحديث رسول الله ﷺ والدلالة على أماكن وجوده في مصادره الأصلية، فدون الباحث بعض الملحوظات –بالأدلة والأرقام– لعلها تسهم في بيان ما وقع عيوب، حتى يتم تلافي الخطأ، ويتم إصلاح الخلل.

وفي المقدمة استعرض الباحث مراحل تدوين الحديث النبوي، وكيف أن الصعوبات أدت إلى اختراع طرق من شأنها أن تسهل الوصول إلى الحديث وهي:

أولاً: طريق معرفة راوي الحديث عن صحابة رسول الله ﷺ، وأشهر كتب هذه الطريقة؛ كتاب "تحفة الإشراف بمعرفة الأطراف" للحافظ المزي.

ثانياً: عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث، وأشهر كتب هذه الطريقة "الجامع الصغير من حديث البشير النذير" للحافظ السيوطي، وموسوعة أطراف الأحاديث النبوية للسعيد بسيوني زغلول.

ثالثاً: التخريج على طريقة معرفة موضوع الحديث، وأشهر كتب هذه الطريقة جامع الأصول لابن الأثير، ومفتاح كنوز السنة، موضوع هذا البحث.

---

(1) أستاذ مساعد، كلية الشريعة، جامعة جرش الأهلية، مجلة أربد للبحوث والدراسات، جامعة اربد الأهلية، اربد، الأردن، المجلد الثاني، العدد الأول، جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ - تشرين أول ١٩٩٩م، من ص٢٠٣–ص٢٣٥.

رابعاً: التخريج على طريقة معرفة كلمة أو لفظة من الحديث، كطريقة كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، لمجموعة من المستشرقين على رأسهم فنسنك، وقد سبقهم الشيخ مصطفى البيومي، في كتابه مفتاح المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود.

خامساً: التخريج بالحاسوب، وأشار الباحث إلى الموسوعة الذهبية، واستعرض تحت كل طريقة نبذة عن طريقة عمل أشهر كتبها، وذكر سبب إقدامه على البحث في هذا الكتاب، وهو إطلاعه على الأخطاء والسقط فيه.

وفي التمهيد عرف الباحث بالمؤلف والكتاب، من حيث حياة المؤلف، وأعماله، ذاكراً من سمى الكتاب بهذا الاسم، وهو الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي مترجم الكتاب إلى العربية، ذاكراً حجمه وطبعته، ثم تحدث الباحث عن طريقة ترتيب الكتاب، التي كانت على النحو التالي:

١- **الكتاب مرتب على الموضوعات**، والموضوعات مرتبة حسب الحروف الهجائية. فالكتاب يبتدئ بـ: آدم، آدمي، آمنة.. وهكذا حتى ينتهي بحرف الياء، وأشار الباحث إلى وجود خلل في الترتيب إذا أعيدت الموضوعات إلى فعلها الثلاثي.

٢- **قسم العناوين العامة غالباً إلى جزئيات وفرعيات**، تندرج تحت هذا العنوان الرئيس، فمثلاً يذكر العنوان الرئيس الصيد، ويذكر تحته الفرعيات التالية: متى يؤكل الصيد ومتى لا يؤكل، آلات الصيد وقتله... وهكذا.

٣- **قام بوضع أحرف وأرقام**، يتبين من خلالها موضع الحديث في المصادر التي فهرس لها، وقد ذكر في مقدمة الكتاب تحليلاً لهذه الأحرف والأرقام، مثل (بخ) صحيح البخاري، لأنه رمز بأحرف لأسماء المصادر الأربعة عشر، ووضع أحرفاً أخرى اختصاراً لعناوين تكررت كثيراً، مثل (ص)

أي صفحة، واستعاض عن العناوين الفرعية بذكر أرقام لها، وقد ذكر في المقدمة، أسماء الكتب الفرعية لكل كتاب من الكتب التي فهرس لها.

أما ميزة الكتاب، فتلخصت في صغر حجم الكتاب، وسهولة الطريقة، وكفاية معرفة الموضوع، للوصول إلى الحديث، مع ترجمة كثير من الأعلام والأماكن والفرق.

وفي المبحث الأول: أشار الباحث إلى الملحوظات التالية:

أولاً: عندما يجمع الحديث أكثر موضوع، فالأصل ذكر جميع الموضوعات التي يدخل فيها، ولكن حصل في الكتاب خلل في هذا المجال.

ثانياً: هناك نقص في المعلومات التي لا بد من وجودها، وقد مثل الباحث على هذا بأمثلة أربعة.

ثالثاً: هناك أخطاء في ذكر الأرقام، وهذا من شأنه تضييع وقت الباحث، ومع استدراك محمد فؤاد عبد الباقي لجملة من الأخطاء، إلا أن الباحث وجد جملة أخرى ذكرها.

رابعاً: النقص في العزو إلى المصادر التي فهرس لها، فإنه يغفل عن بعضها أحياناً.

وأما المبحث الثاني فكان في ملحوظات أبداها الباحث حول فهرسته لموطأ الإمام مالك، وقد بين في مقدمته لهذا المبحث؛ أنه استقرأ ثلاثة كتب من الكتب التي فهرس لها، وتبين له من خلالها مقدار النقص الكبير في فهرستها، حيث بلغ مجموع الأحاديث التي لم يفهرس لها في موطأ الإمام مالك مائة وواحداً وثمانين حديثاً، من أصل ألف وثمانمائة وواحد وعشرين حديثاً، وقد عرضها الباحث مشيراً إلى ما كان منها مرفوعاً، أو مقطوعاً، ليصل إلى أنه لم

يفهرس لتسعة وأربعين حديثاً مرفوعاً، وسبعة وخمسين حديثاً موقوفاً، والباقي مقطوعة، وناقش بالأرقام، من ذهب إلى أنه لم يفهرس إلا للأحاديث فقط.

والمبحث الثالث كان لملحوظات حول فهرسة الكتاب لمسند زيد بن علي، فقد فهرس لمائتين وثمانية وثلاثين حديثاً فقط، من أصل ألف وثلاثة عشر حديثاً، منها مائتين وثلاثة أحاديث مرفوعة، وقد ذكر الأحاديث المرفوعة التي لم يفهرس لها، لأن الباقي موقوفات، ومقاطيع، وكان قد ذكر المواضع التي فهرس لها، لأنها أقل من التي لم يفهرس لها.

والمبحث الرابع كان لملحوظات حول فهرسة الكتاب لمسند الإمام الطيالسي، فإنه لم يفهرس لأربعمائة وحديثين، من أصل ألفين وسبعمائة وسبعة وستين حديثاً، وذكر الباحث أرقامها، مبيناً ما كان منها مرفوعاً وما كان منها موقوفاً، مع عدم عروجه على الموقوفات لقلتها.

وفي الخاتمة توصل الباحث من خلال هذا البحث، إلى جملة من النتائج هي:

١- **يعد الجهد في كتاب مفتاح كنوز السنة جهداً مميزاً**، يستحق صاحبه الشكر، إلا أنه كأي عمل بشري يعتريه الخطأ، فكان لا بد من تصحيح الخطأ، وعلى الرغم من قائمة الأخطاء في نهاية الكتاب، إلا أنه يوجد خطأ في العزو داخل الكتاب، وأخطاء أخرى في العزو إلى المصادر التي رجع إليها، وقد قام الباحث بالتنبيه على بعضها.

٢- **وجود نواقص في العزو إلى المصادر التي فهرس لها**، وباستقراء ثلاثة كتب، وجد الباحث أن النقص فيها على النحو التالي، موطأ مالك نسبة النقص فيه: ٩,٩٣%، ومسند الإمام زيد، نسبة النقص فيه: ٧٦,٥%، ومسند الإمام الطيالسي، نسبة النقص فيه: ١٤,٥%.

٣- لو رتبنا هذه الكتب حسب أهميتها لكانت على النحو الآتي: موطـــأ مالك، ثم مسند الطيالسي، فمسند الإمام زيد، وبالنظر إلى النقص في الفهرســة، نجد أن النقص يتزايد حسب قلة الأهمية، ولإظهار باقي النقص في باقي الكتـب، لا بد من دراسة جميع الكتب التي فهرس لها.

تدريس مادة أحاديث الأحكام في الجامعات

د. محمد عبد الله عويضة[1]

بين الباحث أن مادة أحاديث الأحكام؛ من المواد التي تحظى بأهمية خاصة بين مواد الفقه والحديث، حيث تمثل الدليل لمعظم الأحكام الشرعية، فعليها يعتمد الفقيه في استنباط الأحكام، وبناءً على معرفته بها، يحكم على مستوى الملكة الفقهية لدى المجتهد، وهي إحدى أهم الأسس في تكوين هذه الملكة. ونظراً لتفردها بين مواد الفقه والحديث، ولمكانتها، فإنها تحتاج إلى أساليب خاصة في تعليمها وتعلمها. وهذا البحث يساعد أعضاء هيئة التدريس في القيام بهذه المهمة، وتقديم الأساليب المناسبة لتدريسها، ووضع خطة دراسية لهذه المادة، من حيث الأهداف، والأساليب، والمحتوى، والتقويم، والمراجع.

وتكلم الباحث في البداية؛ عن نظرة شاملة لهذه المادة، من حيث مسوغات تدريسها، والفئة المستهدفة في هذا البحث، وهم أعضاء هيئة التدريس؛ الذين يدرسون هذه المادة في كليات الشريعة، ثم الوقت المخصص لها، والأهداف المرجوة من تدريسها، وبعد هذه النظرة؛ تكلم الباحث عن مكانة السنة وأهميتها، عارضاً لمكانة السنة من الفقه، وأن السنة سبب من أسباب اختلاف الفقهاء، من حيث المصدر، والاستنباط، ونشوء مدرستي الرأي والحديث، واعتمادهم على السنة من حيث توافرها، ومدى الاعتماد عليها في الاستنباط الفقهي، وفصل في أسباب اختلاف الفقهاء، بناءً على نظراتهم إلى السنة.

---

[1] أستاذ مشارك، قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الأردن، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، جامعة الزرقاء الأهلية. المجلد الأول، العدد الثاني، رمضان ١٤٢٠هـ كانون أول ١٩٩٩م، ص ٤٩- ص٧٨.

وعرض الباحث للمصنفات في أحاديث الأحكام، وبيّن أن منها مصنفات في أحاديث الأحكام عامة وعرض لها، وأن منها مصنفات خرجت أحاديث المذاهب الفقهية، وعرض لهذه الأخرى، وأن هناك مصنفات أفردت موضوعاً واحداً من الأحكام، كالصلاة، والطهور، والتهجد، وغيرها، وأشار إلى أهم هذه المصنفات، وتكلم أخيراً عن الكتاب المنهجي في أحاديث الأحكام، وبيّن عدم وجود التصنيف في هذا الميدان، سوى المحاولة الموفقة للدكتور قحطان الدوري، في كتابه صفوة الأحكام من نيل الأوطار وسبل السلام.

وأما المنهجية العلمية في تدريس أحاديث الأحكام، فاقترح الباحث المنهجية التالية:

١- التأكد من سلامة النص، وجمع الطرق والروايات، لأن كل لفظ يفيد معنى جديداً، وربما حكماً جديداً.

٢- تخريج الأحاديث، بهدف رد النصوص إلى مصادرها الأصلية، وكيفية التعامل مع هذه المصادر.

٣- التدريب على عملية الاستنباط الفقهي من النصوص مباشرة، ثم مقارنتها بكتب المذاهب الفقهية لاكتساب الملكة.

٤- اختصار الأسانيد، والأقوال الفقهية، والمسائل اللغوية، إلا بالقدر الذي يخدم فهم النص وعملية الاستنباط.

٥- فهم أحاديث الأحكام تبعاً لقواعد اللغة العربية، وفي ضوء السياق، والقواعد، والمقاصد العامة للدين.

٦- التأكد من سلامة الحديث من معارض أقوى منه.

٧- الوقوف على مناهج الفقهاء في العمل بالحديث، والتأكد من صحة نسبة هذه المناهج، والشروط التي وضعوها.

أما أساليب التعليم والتعلم في مادة أحاديث الأحكام، فأشار الباحث إلى عدم وجود أساليب خاصة بتدريس مادة أحاديث الأحكام، غير أنه يمكن الاختيار من الأساليب العامة؛ ما يصلح لتدريس هذه المادة، فعرض لأسلوب المناقشة والحوار مبيناً أهميته، وفوائده العديدة، وعرض لمثال تطبيقي من الحديث النبوي على ذلك، وبيّن أنه يحسن بالمحاضر؛ التنويع في الأسئلة، بحيث تشمل الآتي:

١- أسئلة التذكر المعرفي.
٢- أسئلة الفهم والاستيعاب.
٣- أسئلة التطبيق.
٤- أسئلة التحليل.
٥- أسئلة التركيب.
٦- أسئلة التقويم.

وعرض للإجراءات اللازمة لاستخدام أسلوب الحوار والمناقشة، وتحدث عن أسلوب تحليل النصوص، وأنه أكثر الأساليب مناسبة لتدريس أحاديث الأحكام، واستعرض أهميته، وطبق هذا الأسلوب على حديث نبوي، وبين الطريقة التي يمكن بواسطتها تطبيق هذا الأسلوب، وميزات هذا الأسلوب، والإجراءات المطلوبة لنجاحه.

وتكلم عن أسلوب حل المشكلات، موضحاً هذا المفهوم، ومطبقاً هذا الأسلوب كسابقه على الحديث السابق نفسه الذي استخدمه كمثال، حيث بين المشكلة، ووضح كيف عرض الحديث لحلّها، وتحدث عن ميزات هذا الأسلوب، وسلبياته، وإجراءاته المطلوبة.

وعرض الباحث لأسلوب الإلقاء أو المحاضرة، مستخدماً منهجية العرض نفسها في الأساليب السابقة. أما أساليب التعليم في مادة أحاديث الأحكام، فعرض لثلاثة أساليب للتعلم هي:

أ- أسلوب القراءة الذاتية.

ب- أسلوب إعداد التقارير.

جـ- أسلوب كتابة الأبحاث الجامعية.

وعرض الباحث في كل أسلوب منها لمعناه، ومدى مناسبته، وميزاته، وسلبياته، وإجراءاته، ووضع الباحث مشروع خطة مقترحة لمادة أحاديث الأحكام، قامت على الآتي:

١- وصف عام للمساق.

٢- الهدف العام للمساق.

٣- الأهداف الخاصة للمساق.

٤- محتوى المساق، حيث قسمه إلى ثلاثة أقسام، هي:

أ- دراسة أحاديث ومواضيع مختارة من نيل الأوطار، دراسة تحليلية وموضوعية في قاعة الدرس، لتكون دراسة نموذجية.

ب- دراسة بعض الموضوعات من نيل الأوطار دراسة ذاتية، ووضع خطة لمتابعة ذلك، وإدخاله في التقويم للمادة.

جـ- توزيع بعض الموضوعات من كتب أحاديث الأحكام أبحاثاً على الطلبة، على أن يعرض الطالب خلاصة بحثه في الفصل الدراسي، وتجري مناقشته فيه، ويقوم المحاضر بتقويمه.

وتحدث الباحث عن عملية التقويم، وعرض لمفهومها، وخصائصها، ووسائلها، وأدواتها.

وفي النهاية، سرد الباحث قائمة بأسماء المصادر والمراجع في أحاديث الأحكام، ومراجعه في هذا البحث.

فهرس عناوين الأبحاث المنشورة

-١٣	ثبوت اللقاء بين الراوي وشيخه وأثره في اتصال السند **د. ياسر أحمد الشمالي**	
-١٤	جهود المرأة ودورها في رواية الحديث **د. محمد علي قاسم العمري**	
-١٥	حكم رواية الحديث بالمعنى **د. أمين محمد القضاة**	
-١٦	الرواة الذين جهلهم ابن حزم وهم ثقات في كتابه المحلى بالآثار **د. فايز عبد الفتاح أبو عمير**	
-١٧	الرواة المتكلم فيهم في تاريخ بغداد وليس لهم تراجم في كتابي : ميزان الاعتدال ولسان الميزان **د. شاكر الخوالدة**	
-١٨	سماع الميت في ضوء الكتاب والسنة **د. ياسر أحمد الشمالي**	
-١٩	الشيعة والخوارج في ميزان المحدثين د. محمد علي قاسم العمري	
-٢٠	الصحابة الذين وصفهم أبو حاتم بالجهالة ودلالة الجهالة عنده **د. شاكر ذيب فياض**	
-٢١	الصحابة المكثرون من الرواية في ضوء قاعدتي التحمل والأداء **د. محمد عيد الصاحب**	
-٢٢	الضبط عند المحدثين **د. محمد علي العمري**	
-٢٣	عدد مرات شق صدر رسول الله ﷺ **د. أحمد خالد شكري**	
-٢٤	عرض الحديث على القرآن **د. ياسر أحمد الشمالي**	

-٢٥	فتنة الفرق والأهواء وموقف المسلم منها في ضوء السنة النبوية الشريفة **د. همام عبد الرحيم سعيد**	
-٢٦	فن التراجم عند المحدثين **د. محمد علي قاسم العمري**	
-٢٧	قياس شرط البخاري في الطبقات **د. أمين محمد القضاة ود. شرف محمود القضاة**	
-٢٨	متى تنفخ الروح في الجنين؟ **د. شرف القضاة**	
-٢٩	مجلس المذاكرة عند المحدثين أهميته، آثاره، ومدى اعتماد المحدثين عليه **د. محمد حياني**	
-٣٠	المجهول عند النسائي في السنن الكبرى **د. محمد الطوالبة**	
-٣١	المذاكرة وأثرها في الرواية **د. محمد عيد الصاحب**	
-٣٢	مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله **د. شرف القضاة**	
-٣٣	ملحوظات على كتاب مفتاح كنوز السنة **د. فايز عبد الفتاح أبو عمير**	
-٣٤	منهج ابن حزم في رواية الحديث ونقد الرواة **د. محمد علي قاسم العمري**	
-٣٥	منهج الذهبي في تلخيص المستدرك للحاكم ومنزلة موافقاته أو تعقباتـــه فـــي ميزان النقد الحديثي **د. ياسر الشمالي**	
-٣٦	منهج المحدثين في النقد وأهمية استخدامه في إعادة صياغة التاريخ الإسلامي **د. محمد علي قاسم العمري**	

٣٧-	المنهج النبوي في قبول أخبار الآحاد **د. محمد عبد الله عويضة**	
٣٨-	منهج النسائي في الكلام على الرواة : دراسة تطبيقية في سننه الكبرى **د. محمد الطوالبة**	
٣٩-	نقد الحديث بين سند النقل وحكم العقل **د. أمين القضاة**	
٤٠-	النقد عند المحدثين وأصوله العامة **د. محمد علي قاسم العمري**	
٤١-	النهي عن تدوين غير القرآن دراسة ومناقشة **د. وليد عوجان**	
٤٢-	الوضع القانوني لأهل الذمة في المجتمع الإسلامي مستمداً من القرآن الكريم والسنة المشرفة والوثائق السياسية في عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين **د. همام عبد الرحيم سعيد**	

فهرس أسماء الباحثين

	* متى تنفخ الروح في الجنين؟ * مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله	
-٨	صديق محمد مقبول * أسس منهج البحث عند المحدثين	
-٩	فايز عبد الفتاح أبو عمير * الرواة الذين جهلهم ابن حزم وهم ثقات في كتابه المحلى بالآثار * ملحوظات على كتاب مفتاح كنوز السنة	
-١٠	محمد حياني * مجلس المذاكرة عند المحدثين أهميته، آثاره، ومدى اعتمـــاد المحدثيـــن عليه	
-١١	محمد طوالبة * المجهول عند النسائي في السنن الكبرى * منهج النسائي في الكلام على الرواة : دراسة تطبيقية في سننه الكبرى	
-١٢	محمد عبد الله عويضة * احتجاج الصحابة بخبر الواحد * تدريس مادة أحاديث الأحكام في الجامعات * المنهج النبوي في قبول أخبار الآحاد	
-١٣	محمد علي قاسم العمري * البخاري ومنهجه في الجرح والتعديل * جهود المرأة ودورها في رواية الحديث * الشيعة والخوارج في ميزان المحدثين * الضبط عند المحدثين * فن التراجم عند المحدثين * منهج ابن حزم في رواية الحديث ونقد الرواة	

	* منهج المحدثين في النقد وأهمية استخدامه في إعادة صياغة التاريخ الإسلامي * النقد عند المحدثين وأصوله العامة	
١٤-	"محمد عيد" محمود الصاحب * أسباب تفوق الصحابة في ضبط الحديث * الإسناد العالي وأثره في حفظ الصحابة وضبطهم * الصحابة المكثرون من الرواية في ضوء قاعدتي التحمل والأداء * المذاكرة وأثرها في الرواية	
١٥-	همام عبد الرحيم سعيد * فتنة الفرق والأهواء وموقف المسلم منها في ضوء السنة النبوية الشريفة * الوضع القانوني لأهل الذمة في المجتمع الإسلامي مستمداً من القرآن الكريم والسنة المشرفة والوثائق السياسية في عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين	
١٦-	وليد عوجان * الذهبي عن تدوين غير القرآن دراسة ومناقشة	
١٧-	ياسر أحمد الشمالي * الأحاديث التي أخرجها البخاري في غير مظانها وعلاقة ذلك بالتراجم الخفية * ثبوت اللقاء بين الراوي وشيخه وأثره في اتصال السند * سماع الميت في ضوء الكتاب والسنة * عرض الحديث على القرآن * منهج الذهبي في تلخيص المستدرك للحاكم، وميزان موافقاته أو تعقباته في ميزان النقد الحديثي	

فهرس الموضوعات

-٢١	منهج الذهبي في تلخيص المستدرك للحاكم، ومنزلة موافقاته أو تعقباته في ميزان النقد الحديثي	
-٢٢	ثبوت الشهر القمري بين الحديث النبوي والعلم الحديث	
-٢٣	المذاكرة وأثرها في الرواية	
-٢٤	الأحاديث التي أخرجها البخاري في غير مظانها وعلاقة ذلك بالتراجم الخفية	
-٢٥	التحويل في صحيح مسلم مناهجه وأهدافه (دراسة استقرائية منهجية)	
٢٦	البخاري ومنهجه في الجرح والتعديل	
-٢٧	منهج المحدثين في النقد وأهمية استخدامه في إعادة صياغة التاريخ الإسلامي	
-٢٨	الشيعة والخوارج في ميزان المحدثين	
-٢٩	النقد عند المحدثين وأصوله العامة	
-٣٠	جهود المرأة ودورها في رواية الحديث	
-٣١	فن التراجم عند المحدثين	
-٣٢	مجلس المذاكرة عند المحدثين أهميته، آثاره، ومدى اعتماد المحدثين عليه	
-٣٣	منهج ابن حزم في رواية الحديث ونقد الرواة	
-٣٤	المجهول عند النسائي في السنن الكبرى	
-٣٥	الرواة المتكلم فيهم في تاريخ بغداد وليس لهم تراجم في كتابي ميزان الاعتدال ولسان الميزان	
-٣٦	أثر الجرح والتعديل في الحركة النقدية	
-٣٧	النهي عن تدوين غير القرآن دراسة ومناقشة	
-٣٨	أدلة علم مصلح الحديث	
-٣٩	أسس منهج البحث عند المحدثين	
-٤٠	الرواة الذين جهلهم ابن حزم وهم ثقات في كتابه المحلى بالآثار	
-٤١	ملحوظات على كتاب مفتاح كنوز السنة	
-٤٢	تدريس مادة أحاديث الأحكام في الجامعات	

فهرس المجلات



تلخيص الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة
في الجامعات الأردنية حتى ١٤٢٠ هـ

الحديث وعلومه



دار الحامد للنشر والتوزيع

هاتف: ٥٢٣١٠٨١ _ ٦ ٩٦٢+
فاكس: ٥٢٢٥٥٩٤ _ ٦ ٩٦٢+
ص.ب: ٣٦٦ عمان ١١٩٤١ الأردن
dar-alhamed@maktoob.com

ISBN 9957-32-028-9 (ردمك)